

قداسة
البابا شنودة الثالث
والسهام الطائشة
الموجهة لسيرته



تأليف
دكتور / نبيل لوقا بباوي

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٧٩٩٠

قداسة البابا شنودة الثالث

والسهام الطائشة الموجهة لسيرته

الإدعاء بأنه:

- ١- قام بلوى ذراع الحكومة وأخذ وفاء قسطنطين للدير بعد إسلامها.
- ٢- ليس من حقه منع الأقباط من زيارة القدس.
- ٣- قام بتحريض منظمات الأقباط في المهجر ضد مصر لتحقيق أهدافه.
- ٤- قراره بعدم الزواج الثاني لمن حصلوا على أحكام بالطلاق شرد آلاف الأسر.
- ٥- جعل أموال الكاتدرائية أموال خاصة له ولا يعيش حياة الرهبنة.
- ٦- دكتاتور في إدارته للمجلس الملى والكنيسة ولا يؤمن بالديمقراطية.
- ٧- تقاعسه في مواجهة الحكومة في مشكلة بناء وترميم الكنائس.
- ٨- عدم وجود ضوابط مالية في ميزانية الكنائس والأمر متروك لرجال الدين.
- ٩- رضخ لضغوط الحكومة لعدم مقابلة اللجنة الأمريكية لعدم معرفة مشاكل الأقباط.
- ١٠- يروج لسياسة الحكومة بوجود وحدة وطنية لكى يبقى فى منصبه.
- ١١- تسبب فى الغياب القبطى عن الإذاعة والتلفزيون.
- ١٢- الأساقفة يعيشون حياة الترف والبذخ بأموال الكنيسة.
- ١٣- عدم زواجه جعله غير قادر على استيعاب مشاكل الأسرة القبطية.
- ١٤- تسبب بسلبيته فى عدم عودة الأوقاف القبطية للكنيسة.
- ١٥- تقاعسه تسبب فى عدم وجود الأقباط فى المناصب القيادية.
- ١٦- تقاعسه تسبب فى عدم تمثيل الأقباط فى البرلمان والمجالس المحلية.
- ١٧- ليس من حق المجمع المقدس برناسته الدعوة لترشيح مبارك.
- ١٨- على علاقة بالقمص زكريا بطرس الذى يهاجم الإسلام ورموز الإسلام.



تقديم لكتاب

قداسة البابا شنودة الثالث

والسهام الطائشة الموجهة لسيرته

تقديم:

يمثل الحبر الجليل قداسة البابا شنودة الثالث نقطة تحول حقيقية فى تاريخ بطاركة الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية فى مصر فهو أول بطريرك يصل إلى قلوب المصريين جميعاً ويتغلل فى وجدان الوطن دون تفرقة بين مسيحيين ومسلمين ولعلى - بهذه المناسبة - أقدم ملاحظاتي الثلاث التالية:

أولاً: إن التعددية فى شخصية البابا شنودة الثالث تجعله نموذجاً فريداً قد لا يتكرر أبداً فهو راهب ناسك، وشاعر أديب، وضابط سابق بالقوات المسلحة دافع عن تراب الوطن المصرى وشارك فى الحياة السياسية عن بعد وتفاعل مع آمال المصريين وآلامهم فكان بحق تعبيراً أصيلاً عن روح هذا الوطن الذى قال هو عنه "إنه ليس وطناً نعيش فيه ولكنه أيضاً وطن يعيش فينا".

ثانياً: لقد أطلق العرب - مسلمون ومسيحيون - على البابا شنودة الثالث لقب "بطريرك العرب" لا لأنه رئيس مجلس كنائس الشرق الأوسط ولكن لأنه أيضاً مدافع عنيد عن الحقوق الفلسطينية وتحرير الأرض العربية، ويكفى أنه هو صاحب القرار التاريخى الضخم ألا يدخل الأقباط إلى القدس لزيارة الأماكن المقدسة إلا مع أشقائهم المسلمين بعد تحريرها من دنس الاحتلال ووطأة العدوان، كما أنه ظل طوال فترة خدمته المباركة شريكاً إيجابياً فى كل الأحداث التى مرت على الوطن العربى، تفاعل معها وأثر فيها بشكل غير مسبوق.

ثالثاً: لقد تحول البابا شنودة الثالث إلى شخصية عامة، مصرياً وعربياً ودولياً، حتى طالت شهرته المجاهد الكبير والسياسى القبطى الراحل "مكرم

عبيد" الذى كان واحداً من رواد الوحدة الوطنية فى تاريخ مصر الحديث، وهذه علامة بارزة فى تاريخ هذا الراهب العظيم الذى وضع الأقباط فى مكانهم الطبيعى على خريطة الوطن منذ أن كان مشرفاً على مدارس الأحد حتى توليه كرسى الكرازة المرقسية بعد وفاة القديس الراحل البابا كيرلس السادس فاقترنت ولايته ببداية عهد الرئيس الراحل "أنور السادات" مثلما اقترنت ولاية سلفه بعهد الرئيس الراحل "عبد الناصر".

إن هناك سبباً شخصياً يضاف لأسباب حماسى لشخصية سيدنا البابا - كما يحلو لى أن أسميه مشاركة فى النداء مع إخواننا الأقباط - وهو أنه قد ربطتنى بقداسته صلة أتشرف بأنها قد بلغت حد الصداقة منذ أن كنت موفداً منتظماً من السيد الرئيس "محمد حسنى مبارك" - عندما تشرفت بالعمل معه - إلى قداسة البابا فى الشئون التى تهم المصلحة العليا للوطن والمسائل المرتبطة بالوحدة الوطنية المصرية الخالدة وعندما اقتربت من قداسة البابا ازداد يقينى أنه شخصية فذة وعلامة بارزة فى تاريخنا المصرى الحديث.. وإنسى إذ أقدم هذا الكتاب عن قداسة البابا شنودة الثالث للدكتور "نبيل بباوى" فإننى لا أكتب هذه السطور دفاعاً عن رجل عظيم ولكننى أسطرها احتراماً لقداسته، وتقديراً لمكانته، ودعاءً بامتداد خدمته.

د. مصطفى الفقى

رئيس لجنة العلاقات الخارجية

بمجلس الشعب



إهداء

إلى قداسة البابا شنودة الثالث

وإلى المرحومة والدتي

أهدي هذا الكتاب أولاً إلى قداسة البابا شنودة الثالث وهو من أعظم البطارقة الذين تولوا كرسي الكرازة المرقسية منذ أن تولى البطريرك الأول ماري مرقس الرسول الذي أدخل المسيحية إلى مصر ليصبح قداسة البابا شنودة البطريرك ١١٧.

وإنني في هذا الكتاب لا أدافع عن قداسة البابا شنودة ولكني أدافع عن الحق لأن مكانة قداسته وعلو شأنه ومكانته في نفوس المسلمين قبل المسيحيين في مصر والعالم كله تجعله لا يرد على الإدعاءات التي يطلقها البعض على قداسته ولذلك قررت أن أجمع أهم الإدعاءات أو السهام الطائشة التي وجهت إلى قداسته وكذلك قررت أن أدخل في عش الدبابير وأرد بموضوعية بالأسانيد من الواقع الصحيح ومن القوانين الكنسية وتفسير صادق للوقائع بمصادقية شديدة بدون أغراض كما يفعل بعض المدعين.

كما أهدي هذا الكتاب إلى والدتي رحمها الله بدعوة قداسة البابا شنودة الثالث لأن فكرة هذا الكتاب خلقتها في فكري ووجداني والدتي قبل وفاتها فكان لها عادة محببة أن تجمع كل أولادها وزوجاتهم وأحفادها كل يوم جمعة للغذاء بمنزلها ويقوم بهذا الدور الآن اخوتي سامية وسهير وأثناء وجودي بمنزل والدتي كانت تقرأ مقالة في أحد الصحف المستقلة تهاجم قداسة البابا شنودة بعنف وبافتراء لتشويه سمعته العطرة وقد قالت لي والدتي.. هل قرأت هذا الإفتراء على سيدنا قداسة البابا شنودة.. قلت لها لقد قرأتها فقالت إن قداسة البابا شنودة أكبر من أن ينزل من مكانته ويرد على هذه المهاترات ولكن ألا يوجد شخص يرد بدلاً عنه ومن هنا تولدت فكرة هذا الكتاب لذلك أهدي هذا الكتاب إلى روح والدتي وكنت أتمنى أن تقرأ هذا الكتاب الذي

يحقّق أمنيةً غالية لها لأن حبّ قداسة البابا شنودة كان يجري في دمها وخاصة بعد أن كانت تعاني من مرض شديد وقابلته في ذات يوم في الكاتدرائية وطلبت منه أن يصلي إليها ليشفيها الله وفعلاً استجاب الله لصلاة قداسة البابا شنودة وتم شفائها ورغم أنها توفيت في الثمانين من عمرها إلا أنها ظلت إلى آخر يوم بداخلها حب يكفي الشعب المصري كله فهي تحب الخير لكل الناس حتى لو كان أساء إليها بل كانت تصلي إلى من أساء إليها يومياً حتى يغفر له الله ولم أر امرأة في طيبة قلبها ليست لأنها هي والدتي ولكن هذه هي الحقيقة وبعد فراقها كنت أتمنى أن يكون يوم وفاتي قبل يوم وفاتها حتى لا أرى ذلك اليوم الأسود في حياتي.

دكتور

نبيل لوقا بياوي



مقدمة المؤلف

أولاً: إن طرح أمور الكنيسة للمناقشة العامة أمر حضاري وديمقراطي لمواجهة الحقائق لأنه لا يوجد أسرار لدى المسؤولين عن الكنيسة الأرثوذكسية في مصر يخشون منها ويحاولون إخفائها لأن قيادة الكنيسة المصرية الأرثوذكسية برئاسة قداسة البابا شنودة الثالث وهو ذو كريزما خاصة في شخصيته تجعلك تحبه من أول لقاء لأنه عف اللسان، مالك مفردات اللغة الموسوعية في كل محاور المعرفة الثقافية والتاريخية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها من محاور المعرفة ويتمتع بشخصية جذابة في حديثه لأنه حسب المثل البلدي صاحب نكتة وقفشة وذهنه حاضر وذاكرته قوية لا ينسى أصغر الأشياء حتى في مرحلة طفولته وحتى اليوم.

ثانياً: إن الدخول في أمور الكنيسة الخاصة ليس بدعة فهذا يحدث في كل كنائس العالم الكاثوليكية والبروتستنتية فالكنيسة الأرثوذكسية ليست في جزيرة منعزلة داخل الدولة المصرية بل هي مثل كل مؤسسات الدولة مثل الأزهر ومثل أي وزارة من الوزارات يجوز مناقشة أمورها بشكل علني ولكن من خلال مبدأ المصداقية والشفافية بأن يكون مناقشة أي مسألة تبحث أو تقال لها أسانيداً ومستنداتها أما بحث الأمور من خلال الغوغائية والتجريح وافتراض سوء في كل تصرف وكيل الإتهامات بلا أدنى دليل لمجرد التشكيك في قيادات الكنيسة الأرثوذكسية ومجرد تشويه تصرفات الكنيسة لتصفية حسابات شخصية كما يحدث من قلة قليلة من الأقباط فإن ذلك لا يجوز من حيث الشكل أو الموضوع لأن الكنيسة المصرية وعلى رأسها قداسة البابا شنودة الثالث أحد الرموز القومية التي يجب الحفاظ عليها قومياً على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي ولذلك فإن تشويه صورة

الكنيسة أو رموزها وخاصة قداسة البابا شنودة بلا أسانيد أو دليل لا يجوز أخلاقياً ولا يجوز تربوياً ولا يجوز عاطفياً ولا يجوز إنسانياً ولا يجوز عقلياً ولا يجوز وجدانياً لأن قداسة البابا شنودة الأب الروحي عن حق لكل الأقباط في مصر والخارج وإذا حاول البعض نقد قداسة البابا شنودة أو تصرفاته فهناك أسلوب متعارف عليه حضارياً في مخاطبة الأب الروحي بأن يكون الأسلوب هو أسلوب مخاطبة الإبن الصغير لوالده بدون تجريح أو إستخدام ألفاظ مبتذلة أو متدنية لأن من يستخدم ألفاظ مبتذلة أو متدنية في مخاطبة والده، فإن الرأي العام سوف يحكم عليه أنه إنسان غير سوي فيجوز لكل شخص كامل الحرية أن ينتقد تصرفات الكنيسة وتصرفات قداسة البابا شنودة والمطالبة بتصحيح الأوضاع التي يراها تستحق التصحيح بأسلوب حضاري ونموذج مخاطبة الإبن لذلك الأب، فنقد الآباء الروحيين ليس خطيئة ولكن الخطيئة أسلوب النقد فقداسة البابا شنودة ليس معصوماً من الخطأ فالعصمة للأنبياء وهو بشر مثلنا والبشر معرضون للخطأ والبشر جميعاً خطاءون ولكن عتابي الشديد على الإخوة الذين ينتقدون قداسة البابا شنودة من المسيحيين: هو أسلوب المخاطبة ومن حسن الحظ أنهم قلة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة أما جميع المسيحيين الأقباط في الداخل والخارج وعددهم عشرة مليون نسمة يكونون كل احترام ومحبة لقداسة البابا شنودة وأنا واحد من الأقباط أستطيع أن أقول بملئ فمي أن حب قداسة البابا شنودة يجري في دمي عبر عروقي.

ثالثاً: الكنيسة المصرية التي أسسها البطريرك الأول ماري مرقس الرسول أحد التلاميذ السبعين للسيد المسيح والذي كتب إنجيل مرقس أحد الأناجيل الأربعة حيث أدخلها إلى مصر في عا ٥٨ ميلادية وظل على

كرسي الكرازة المرقسية بالاسكندرية بكنيسة بوكليا إلى أن استشهد في عام ٦٨ ميلادية على يد الوثنيين وها هو اليوم البطريرك ١١٧ في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية قداسة البابا شنودة الثالث الذي حافظ على تقاليد ومبادئ ماري مرقس الرسول لذلك جعل منها كنيسة شامخة بين كل كنائس العالم وهي كنيسة وطنية ولن تهتز الكنيسة إذا انتقدها أحد أبنائها وهو أمر وارد في كل مجتمع حضاري فكثيراً ما ينتقد أقباط المهجر قداسة البابا شنودة عندما يتوجه إلى زيارتهم في أمريكا وأوروبا ولكن المهم هو أسلوب النقد بلا تجريح من خلال نموذج الإبن الذي يتحدث مع والده لأن هناك فرق بين الكنيسة كمؤسسة لها عقيدتها ومبادئها وثوابتها وبين الأشخاص القائمين عليها أو العاملين فيها فهم يجوز الاعتراض على ممارستهم وما يصدر عنه من أحكام وتصرفات وقرارات إدارية تتعلق بتسيير أمور الكنيسة اليومية أو علاقتها بمؤسسات الدولة المختلفة فتوجيه النقد للعاملين بالكنيسة ليس في حقيقته توجيه النقد للكنيسة ذاتها ولكن من منطلق المصلحة العامة للكنيسة ذاتها ومن منطلق المحبة للكنيسة وقيادات الكنيسة وخاصة قداسة البابا شنودة.

رابعاً: إن بعض الأقباط ينتقدون قداسة البابا شنودة الثالث لأنه يحاول حل مشاكل الأقباط بهدوء بدون مواجهة مع الحكومة وبدون تصعيد للمواقف أو التشهير بمصر من منطلق أن حل مشاكل الأقباط لا يخص الأقباط وحدهم بل يخص الوطن كله مسلمين وأقباط لأنها تمس تجانسه ومستقبل وحدته فعندما تنتهي مشاكل الأقباط ينتهي الصدام المزمن الذي يصيب رأس الأمة المصرية من حين إلى حين وخاصة أن أعداء الأمة المصرية يجدون في مشاكل الأقباط ثغرة كبيرة ينفذون منها، فمنذ أن انعقد المؤتمر القبطي في أسبوط في عام ١٩١١م لبحث مشاكل الأقباط وكان الرد عليها بمؤتمر

إسلامي في نفس العام للرد على المؤتمر القبطي وحتى اليوم مازالت مشاكل الأقباط يطفو بعضها على السطح لأنها لم تحل حتى الآن رغم مرور حوالي مائة عام والمشاكل هي نفس المشاكل القبطية، إن المجتمع المصري بكل طوائفه الإسلامية والمسيحية يريد قفل هذا الملف إلى الأبد وهو ملف مشاكل الأقباط في مصر حتى نعود للزمن الجميل في الوحدة الوطنية والمناخ العام مهياً أكثر من أي فترة سابقة بعد الثورة وذلك في عهد مبارك لحل مشاكل الأقباط ولا نريد أن نكون مثل النعامة التي تغرس رأسها في الرمال حتى لا ترى الخطر القادم إليها فأسلوب تجاهل المشاكل وأسلوب التعتيم على المشاكل أصبح لا يجدي لأن المجتمع كله من المسلمين والمسيحيين يعرفون مشاكل الأقباط ويتحدثون عنها في مجالسهم العامة والخاصة وفي الكثير من الكتب التي تظهر في الأسواق وقد كتبت كتاب مشاكل الأقباط في مصر وحلولها وأستطيع أن أؤكد أن عهد مبارك هو أفضل عهد لحل مشاكل الأقباط لأنه رفع بمصادقية شديدة وطبقه في الواقع العملي شعار الدين لله والوطن للجميع ولا بد أن تكون حلول مشاكل الأقباط مصرية من خلال الشرعية الدستورية والقانونية لأن المناخ العالمي الآن في ظل ريادة أمريكا للنظام العالمي أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حقوق الأقليات وحجة الديمقراطية وحجة حقوق الإنسان وحجة اضطهاد الأقليات الدينية وقد صدر قانون من الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٩٧م يبيح لها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو قانون الحد من الاضطهاد الديني ولم يعد مقبول في مصر داخلياً أو دولياً ما كان يقال في فترة الستينات والسبعينات أيام عبد الناصر والسادات من أن يقال أن كل من يطالب بحل مشاكل الأقباط عملياً يرغب في شق صف الوحدة الوطنية فهذا الأسلوب

أصبح لا يجدي في ظل مناخ الحرية والديمقراطية في عهد مبارك لأن الأسلوب القديم في العهود السابقة لمبارك بالقول بأن الظروف التاريخية الآن لا تسمح بمناقشة مشاكل الأقباط لأن فتحها يعطل المسيرة ويعطل التنمية وأن أعداء الوطن يتربصون بوحدتنا الوطنية فهذه أصبحت اسطوانة مشروخة يضحك عليها العالم في الخارج وخاصة أقباط المهجر والمنظمات القبطية في الخارج والسفراء الأجانب داخل مصر ولذلك أصبح واجباً قومياً طرح مشاكل الأقباط في مصر في عهد مبارك لأنه خلق وحدة وطنية حقيقية وليست زائفة جعلت الأقباط والمسلمين يعطونه صوته من خلال صناديق الانتخابات للتجديد له فترة رئاسة خامسة واستطاع أن يكتسح كل المرشحين أمامه من الأحزاب الأخرى بأغلبية ساحقة لذلك فأفضل عهد لحل مشاكل الأقباط هو عهد مبارك.

خامساً: كذلك فإن حل مشاكل الأقباط لا يجب أن ينطلق من أرضية طائفية مثلما حدث في مؤتمر الأقباط بأسبوط في عام ١٩١١م الذي حدد مشاكل الأقباط بل لا بد أن يكون حل مشاكل الأقباط انطلاقاً من أرضية وطنية وليس من أرضية طائفية فالوطن ليس فيه مشاكل الأقباط فقط بل توجد مشاكل للمسلمين مثل مشكلة الأوقاف الإسلامية ومشاكل الدعاة والمشايخ المسلمين وغيرها من المشاكل لذلك لا بد أن يتم حل مشاكل الأقباط في إطار الحلول الشاملة التدريجية وذلك في ظل مبدأ المواطنة الذي أكدته المادة ٤٠ من الدستور بالمساواة بين كل المصريين في الحقوق والواجبات لا فرق بينهم بسبب الدين. وحل المشاكل في إطار من المواطنة في عهد مبارك هو الحل ولا يوجد حل آخر، أما التعنيم أو التهوين من وجود مشاكل للأقباط أو إنكار وجود المشاكل أسلوب عفى عليه الزمن وأسلوب لا يصلح مع

السموات المفتوحة والتدخلات الأمريكية عند حدوث مشاكل لذلك لابد من فتح الملفات والاعتراف بالمشاكل وهذا نصف الطريق لحل المشاكل كما يقول أخي وصديقي الدكتور مصطفى الفقي ثم بعد الاعتراف بالمشاكل توضع الحلول التدريجية التي تتناسب مع المناخ العام ولا بد أن يقبل الأقباط الحلول التدريجية مع مراعاة التوازنات أمام الحكومة والثقافات الموروثة وبعد فتح الملفات والاعتراف بالمشاكل وحلها نكون قد وصلنا إلى أقصر الطرق لعلاج الصداق الدائم في رأس الحكومة من مشاكل الأقباط أما أسلوب الستينات والسبعينات من ترحيل المشاكل من وزارة إلى وزارة أخرى حتى لا تدخل الوزارة الحالية في عش الدبابير والصداق.. أسلوب لا يجدي فلابد من مواجهة المشاكل بجرأة وحزم وخاصة أن كل مشاكل الأقباط لا تحتاج تدخل رئيس الجمهورية بل هي مشاكل حلها بقرار من رئيس الوزراء.

سادساً: ولا بد من حل مشاكل الأقباط في إطار الموطنة مع إيجاد حوار هادئ مع أقباط المهجر وعلى بعض المنظمات القبطية في الخارج وقف النشاط التحريضي لأعضاء الكونجرس الأمريكي على النظام المصري لأن المناخ الآن في عهد مبارك مهياً لحل مشاكل الأقباط بدون لوي ذراع الحكومة وبدون مزايدات أو إستفزاز الأغلبية من المسلمين بتصرفات بعض أقباط المهجر الذين لا يرضى بها الأقباط داخل مصر ولا يرضى بها قداسة البابا شنودة الثالث مثل المطالبة بقطع المعونة عن مصر أو مطالبة شارون بالتدخل في نكتة ضحك لها الشعب المصري مسلميه وأقباطه وخاصة أن كل أقباط المهجر يدينون بالولاء لوطنهم الأول مصر ويرغبون في حل مشاكل الأقباط من خلال مبدأ المواطنة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد ولذلك فإن استقواء بعض أقباط المهجر بأمريكا ظاهرة سيئة وسلبية على الوحدة الوطنية داخل مصر.

سابعاً: وقد تعرض قداسة البابا شنودة لأعنف حملة من الهجوم عليه في بعض الصحف المستقلة وغير المستقلة في حملة شرسة ومن بعض الكتاب المسلمين وقلّة من الكتاب المسيحيين ومن بعض المنظمات القبطية في المهجر ومن بعض الأقباط في المهجر وخاصة بعد أحداث وفاء قسطنطين وتعرض قداسة البابا شنودة لحملة ظالمة من بعض الأقباط في الداخل والخارج وهم قلة يتهمون قداسة البابا شنودة بالباطل وطعنه بسهام طائشة في سيرته بدون أسانيد أو من خلال تفسير خاطئ لتصرفات قداسة البابا شنودة لمحاولة تشويه تصرفاته الوطنية وتعرض قداسة البابا شنودة لحملة ظالمة من بعض القساوسة الذين يمثلون المعارضة في الكنيسة الأرثوذكسية ومن بعض المنظمات القبطية في بلاد المهجر ومن بعض الصحف ومن بعض الأعلام القليلة وقد جمعت هذه الحملة الظالمة من الإدعاءات والسهام الطائشة الموجهة إلى قداسة البابا شنودة في هذا الكتاب بدون ذكر أسماء أصحاب الإدعاءات أو السهام الطائشة حتى لا أدخل في قضايا فرعية وقد قمت بالرد على هذه الإدعاءات وهذه السهام الطائشة من خلال الأسانيد القانونية والوقائع الصحيحة التي تنصف قداسة البابا شنودة فهذا الكتاب ليس دفاعاً عن قداسة البابا شنودة ولكنه دفاعاً عن الحق حيث إن أغلب هذه الإدعاءات أو السهام الطائشة موجهة إليه بسبب عدم حل مشاكل الأقباط في مصر ومهاجمته بأنه يهادن الحكومة.

لذلك نتمنى من الحكومة حل مشاكل الأقباط المتبقية في إطار من المواطنة وحل مشاكل الأقباط بالتوازي مع مشاكل المسلمين لأن الأقباط لا يعيشون في مستنقع من المشاكل والمسلمين يعيشون في قصور مشيدة بلا مشاكل فالمشاكل مشاكل تمس الأقباط والمسلمين ولكل منهم مشاكله الخاصة وللمرة

المليون أفضل مناخ لحل المشاكل هو عهد الرئيس مبارك الذي ترجم شعار الوحدة الوطنية إلى شعار واقعي وها هي علاقة قداسة البابا شنودة الثالث مع أخيه الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر أكبر معبر عن مناخ الوحدة الوطنية الذي نعيشه في عهد مبارك.

ثامناً: وسوف نتعرض في هذا الكتاب لحياة قداسة البابا شنودة الثالث منذ ميلاده حتى جلوسه على كرسي الكرازة المرقسية سريعاً وبدون تفصيلات وبعد ذلك حددنا أهم السهام الطائشة الموجهة إلى قداسة البابا شنودة في ثمانية عشر سهماً وسوف نتناول كل سهم طائش أو إدعاء بالرد عليه.. هذا الكتاب ليس دفاعاً عن قداسة البابا شنودة ولكنه دفاعاً عن الحق وهذه السهام الطائشة التي سوف نتناولها في الكتاب وهي ثمانية عشر سهماً طائشاً في باب خاص على النحو التالي:

الباب الأول: حياة قداسة البابا شنودة الثالث حتى كرسي البطريركية
الباب الثاني: السهام الطائشة الموجهة لقداسة البابا شنودة الثالث

دكتور

نبيل لوقا بياوي



الباب الأول

حياة قداسة البابا شنودة الثالث

حتى كرسي البطيركية

وسوف نتناول حياة البابا شنودة من ميلاده حتى كرسي البطيركية في فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: حياة قداسة البابا شنودة الثالث حتى كرسي البطيركية

الفصل الثاني: تاريخ البطاركة على كرسي الكرازة المرقسية

وسوف نتناول هذه الفصول على النحو التالي...

الفصل الأول

حياة قداسة البابا شنودة الثالث حتى كرسي البطيركية

أولاً: البابا شنودة أعطى العالم ظهره وتفرغ لحياة الرهبنة وترك كل ملذات الدنيا رغم أنه لديه مواهب كثيرة كان من الممكن أن تجعل منه رجلاً من رجالات الدولة في الحياة الدنيوية ولكن بواعز داخلي منه وبإرادة من الله ترك الدنيا ليتفرغ لدوره المنتظر في قيادة الكنيسة القبطية ليكون البابا ١١٧ في حياة البطيركية المصرية وليجلس على نفس الكرسي الذي كان يجلس عليه ماري مرقس الرسول أحد التلاميذ السبعين للسيد المسيح والذي أدخل المسيحية لمصر في عام ٥٨ ميلادية ليكون أول بطيرك في تاريخ المسيحية في مصر، ومن المعلوم أن ماري مرقس الرسول قد ولد بأورشليم عقب وصول والديه إليها وأنه هو الذي كتب إنجيل مرقس بإيحاء من الروح القدس، وهو الإنجيل الثاني من الأناجيل الأربعة متى ومرقس ولوقا ويوحنا وهو أقصر الأناجيل الأربعة، فقدم قصة حياة المسيح وأعماله وأقواله وصلبه وقيامته.

ومن المعلوم أنه حضر للإسكندرية ليبشر بالمسيحية عن طريق ليبيا حيث

كان يبشر بالمسيحية بها وأثناء وجوده في برقة توجه إلى الإسكندرية ليبشر بالمسيحية في عام ٥٨م وحضر إلى مصر عن طريق الصحراء الغربية وكانت مصر تابعة للدولة الرومانية في عهد الإمبراطور نيرون الذي أحرق روما وكان أول من قابله في الإسكندرية وآمن بالمسيحية هو أسرته الإسكافي انيانوس وبدأت المسيحية تنتشر في الإسكندرية.

وبدأ ماري مرقس الرسول تنظيم أساس وبنيان الكرسي البطريركي السكندري وأسس ماري مرقس الرسول مدرسة الإسكندرية اللاهوتية لتعليم الديانة المسيحية وكان أول من جلس على الكرسي البطريركي هو ماري مرقس الرسول لمدة سبع سنوات وثمانية شهور ويوم واحد إلى أن إستشهد في ١٦ أبريل ٦٨م على يد الوثنيين حيث قتلوه يوم عيد الفصح وهذا الكرسي هو الذي يجلس عليه الآن البابا شنودة الثالث، لذلك سوف نبدأ قصة البابا شنودة من أولها.

ثانياً: نشأ البابا شنودة في أسرة ثرية في الصعيد وكان والده جيد روفائيل من قرية السلامية مركز أبنوب الحمام محافظة أسيوط يملك مائة وعشرون فداناً وكان جده عمدة القرية ويملك خمسمائة فدان من أجود الأراضي بمحافظة أسيوط وكانت عائلته معروفة في محافظة أسيوط بالورع والتقوى حيث كان والده جيد روفائيل ووالدته بلسم جاد فهي كذلك من عائلة ثرية بمركز أبنوب الحمام محافظة أسيوط وكانت تملك إرثاً عن والدها ثلاثون فداناً من أجود الأراضي بأبنوب الحمام فأسرة البابا شنودة من أثرياء محافظة أسيوط وكل العائلات الكبيرة بمحافظة أسيوط تعرفها وأسرتها ثرية من ناحية الأب والأم.

ثالثاً: ومن هذه الأسرة الثرية من جيد روفائيل وبلسم جاد ولد البابا شنودة في ٢ أغسطس ١٩٢٣ وقد توفيت والدته بعد أن أصيبت بحمى النفاس التي تصاب بها كثير من النساء ورحلت والدته دون أن ترضع طفلها وعاش ذلك

الطفل محروماً من حنان الأم بقية حياته يتيماً، وقد سموه نظير وأصبح اسمه نظير جيد روفائيل ونظراً لأن الحياة العامة في مصر في ذلك الوقت كانت نموذجاً صادقاً للوحدة الوطنية إثر ثورة ١٩١٩ حيث استطاع الزعيم سعد زغلول أن يخلق مناخاً صادقاً من الوحدة الوطنية وكان عام ١٩٢٣ الذي ولد فيه نظير جيد روفائيل يصدر به أول دستور مصري وفي هذا المناخ العام من الوحدة الوطنية كانت ترضع الطفل نظير جيد إحدى الجارات المسلمات التي تربطها علاقة صداقة بالأسرة رغم وجود كثير من النساء المسيحيات في قرية السلامية ولكن المناخ العام في ذلك الوقت من وحدة وطنية صادقة كانت أحد المعالم البارزة لتاريخ مصر القومي، وبعد ذلك تولت شقيقته الكبرى المتزوجة في ذلك الوقت إرضاعه، وبعد ذلك استأجر والده إحدى المرضعات.

رابعاً: وكان جيد روفائيل وزوجته بلسم جاد لهم من الأولاد سبعة منهم خمسة بنات متزوجات لحظة ميلاد نظير وولده الذكور هما روفائيل وشوقي وعاش نظير مع أخوه الأكبر روفائيل بعد ذلك في حياة طفولته الأولى بدمنهو لكي يتعلم في هذه البلد ويكون في رعاية أخوه الأكبر روفائيل الذي كان يعمل موظفاً في وزارة المالية وكانت زوجة أخيه بمثابة والدته ترعاه في طفولته مع أولادها وأخوه الأكبر الآخر شوقي وفي طفولته الدافئة مع هذه الأسرة الكريمة شعر الطفل نظير بحنان الأم والأب حيث كانوا يعاملوه برفق شديد نظراً لأنه يتيم، وكان طفلاً حساساً وذكياً وذكائه يسبق سنه فدخل مدرسة الأقباط الابتدائية بدمنهو ليبدأ حياة الدراسة التي نبغ فيها منذ طفولته وكان من أوائل الطلبة في الصف الابتدائي وقد وفرت له زوجة أخيه جوليا حلیم حياة أسرية عائلية جعلت منه طفلاً سوياً نسي فقدان والدته منذ مولده فقد كانت جوليا حلیم ترعى نظير كما لو كانت والدته ومثله مثل كل أولادها لا فرق بينهم وكذلك كانت ترعى شوقي الأخ الأكبر لنظير كما ترعى أولادها. وولدت جوليا حلیم ابنها عادل وأصبح الثلاثة يعيشون حياة عائلية

هنية، الأطفال نظير وشوقي وعادل، فقد كان أخوه الأكبر شوقي يكبره بخمسة سنوات حيث ولد في عام ١٩١٨ وكان أخوهم الكبير روفائيل بمثابة والدهم في العطاء والدفئ وكل من روفائيل جيد وجوليا حليم نعماً الأب والأم لنظير وشوقي وعادل وقد علم روفائيل جيد أخو نظير حب القراءة التي أصبحت أحد معالم شخصية نظير فيما بعد لتستمر معه هذه العادة وهي حبه للقراءة طوال حياته.

خامساً: بعد ذلك انتقل روفائيل جيد الموظف بوزارة المالية إلى بنها محافظة القليوبية ليلتحق نظير جيد بمدرسة الأمريكان ببنها وبعد ذلك انتقل روفائيل جيد إلى القاهرة ليصبح موظفاً كبيراً بوزارة المالية بالقاهرة حيث كان رئيس قسم بوزارة المالية وعاشت هذه الأسرة السعيدة المكونة من روفائيل جيد وزوجته مع الأولاد نظير وشوقي وعادل في حي شبرا.. ذلك الحي الذي لا نظير له في العالم.. فهو يجمع المسلمين والمسيحيين معاً في بوتقة واحدة تحيي حياة الوحدة الوطنية بكل جمالها للمطالبة بالإستقلال وجلاء المستعمر البريطاني والتحق نظير جيد بمدرسة الإيمان الثانوية بشبرا ومن خلال موهبة القراءة التي هي إحدى معالم شخصية نظير ظهرت معالم موهبة حفظ الشعر وتأليفه بحيث عرف عنه في المدرسة الثانوية بأنه شاعر المدرسة من كثرة ما سمعوا عنه وهو يتلو على الطلبة أشعاره التي ألفها وكانت ذو قافية عالية الوزن لها مذاق خاص من الإبداع اللغوي حيث كان نظير جيد في ذلك السن المبكر يملك مفردات اللغة العربية وفكره مرتب وخياله واسع فكان يقول الشعر كما لو كان يعزف مقطوعة موسيقية وكان ينشر أشعاره حلوة المذاق في مجلة المدرسة فذاع صيته بين التلاميذ لذلك كان يقرض الشعر في كل المناسبات الوطنية التي مرت بمصر والمناسبات الكنسية حيث انخرط في خدمة الكنيسة في بداية طفولته وصباه وكان الله قد أعطاه موهبة الحفظ فكان يحفظ آلاف الأبيات من الأشعار منذ العصر الجاهلي حتى عصر شعر شوقي وحافظ ابراهيم وفي هذه الفترة كان أشهر

طالب في مدرسة الإيمان الثانوية بشبرا لتمييزه الشديد عن كل أقرانه بإقراضه الشعر والقدرة على الخطابة المرتجلة دون إعداد سابق وكان يملك آليات الشعر الحديث بكل بحور الشعر وظهرت ظاهرة في حياته. إن الكتب والمكتبة أحب مكان لدى نظير جيد وكان دائم التردد على دار الكتب بباب الخلق أمام مديرية أمن القاهرة وكان يومياً يتردد من شبرا إلى باب الخلق ليقضي اليوم كله بين كتب دار الكتب في شتى محاور المعرفة ولذلك فإن كل من كان يزور المدرسة من كبار رجال التعليم في الوزارة أو المديرية يقدموا لهم نظير جيد على أنه الطالب المثالي ليلقي أمامهم الخطب والشعر ليبهر كل المسؤولين في الوزارة.

سادساً: وكان نظير جيد في ذلك الوقت يبلغ من العمر حوالي خمسة عشر عاماً ويتردد على كنيسة أنطونيوس بشبرا ويخدم بمدارس الأحد وأصبح أخوه الأكبر شوقي الذي يكبره بخمس سنوات قسيساً وأثر ذلك تأثيراً كبيراً في نفسية نظير جيد نحو اتجاهه الديني والرغبة في التفرغ للرهبنة وأن يسلك حياة الرهبنة والكنيسة بدلاً من أن يكون زعيماً سياسياً أو موظف مرموق في أجهزة الدولة بما يملكه من مواهب خاصة ظهرت من مرحلة الصبا تؤهله لمستقبل مبهر وتغير اسم أخوه شوقي الذي أصبح باسم القمص بطرس جيد وأنهى حياته بكنيسة العذراء بالزيتون.

سابعاً: وبعد حصول نظير جيد على شهادة التوجيهية أو الثانوية العامة من مدرسة الإيمان الثانوية التحق بكلية الآداب قسم التاريخ لأنه كان يحب قراءة كتب التاريخ وقد قرأ قبل التحاقه بكلية الآداب قسم التاريخ تاريخ مصر كله بداية من العصر الفرعوني وأسرته الثلاثون ثم العصر اليوناني في عام ٣٣٢ ق م بداية من الاسكندر الأكبر ثم العصر الروماني بداية من ٣٠ ق م في عهد اكتوفوس ثم عصر الدولة الإسلامية في ٦٤٠ م بداية من عمرو بن العاص ثم عصر الدولة الأموية من ٦٦٨ م بداية من معاوية بن أبي سفيان ثم

عصر الدولة العباسية في ٧٤٥م بداية من محمد بن عبد الله العباسي ثم
عصر الدولة الطولونية من ٨٦٨م بداية من أحمد بن طولون ثم عصر الدولة
الأخشيديّة من ٩٣٥م بداية من محمد بن طفح الأخشيدي ثم عصر الدولة
الفاطمية من ٩٦٩م بداية من المعز لدين الله الفاطمي ثم عصر الدولة الأيوبية
من ١١٧٥م بداية من صلاح الدين الأيوبي ثم عصر الدولة المملوكية من
١٢٥٠م بداية من عز الدين أيبك ثم عصر الدولة العثمانية من ١٥١٧ بداية
من السلطان سليم شاه ثم عصر الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٩١٩ ولحب
نظير جيد العميق للتاريخ قرأ في ذلك السن المبكر قبل التحاقه بكلية الآداب
تاريخ العالم كله منذ بدء الخليقة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى التي بدأت
في عام ١٩١٨ فعشقه لقراءة كتب التاريخ لا نهاية له فكان كل كتاب تاريخ
يقع تحت يديه يسهر عليه طول الليل ولا ينام حتى ينتهي من قراءته لذلك
حينما التحق بكلية الآداب قسم التاريخ فكان أحد معالم الكلية ورموزها بعلمه
الغزير وشخصيته المحبوبة الجادة وكذلك كان أحد معالم شخصيته القدرة
على تلاوة النكتة الفكاهية وسرعة بديهيته في القفشة فهو يلتقط بسرعة فائقة
الموقف أو الكلمات ويحولها إلى قفشة ضاحكة بأدب شديد واستمرت هذه
الميزة معه طوال حياته وقد أنبهر به أستاذه في كلية الآداب الدكتور أحمد
عزت عبد الكريم لتفوقه الملحوظ في التاريخ.

ثامناً: وبعد تخرج نظير جيد من كلية الآداب بجامعة القاهرة بتقدير جيد
جداً وكان يجيد اللغة الانجليزية إجادة كاملة فكان يقرأ المراجع الأجنبية
بطلاقة مطلقة كما لو كان يقرأ اللغة العربية وبعد تخرجه التحق بالخدمة
العسكرية بكلية ضباط الاحتياط في عام ١٩٤٧م وكان يبلغ من العمر أربعة
وعشرون عاماً.

وكان يشرف على الجيش الاحتياطي في ذلك الوقت القائم مقام محمد
بهجت وقد تعلم نظير جيد من الحياة العسكرية الروح العسكرية والانضباط
والجدية والالتزام واحترام المواعيد وتحمل المسؤولية وأداء الواجب على

الوجه الأكمل ومحاولة التميز والتفرد في العطاء وتعلم من العسكرية روح الجماعة وروح الفريق في العمل ونسيان الذات في سبيل المجموع وأن المصلحة العليا مقدمة على المصلحة الخاصة وتعلم العطاء بلا مقابل والطاعة واحترام الكبير والعدالة وإعطاء الصغير حقه قبل الكبير والمساواة بين الناس وعند تخرج نظير جيد من كلية الضباط الاحتياط كضابط برتبة ملازم كان ترتيبه الأول على دفعته وإثر تخرجه بمدة قصيرة اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م مع القوات المصرية ضد القوات الإسرائيلية المعتدية الغاصبة وأثناء اشتراكه في الحرب ضد الإسرائيليين سقط الكثير من زملائه الذين يحبهم شهداء في الحرب من المسلمين والمسيحيين لترتوي أرض المعركة بدمائهم جميعاً في ملحمة من العطاء للدفاع عن الوطن وعن المقدسات العربية وعن الشعب الفلسطيني ثم بعد اشتراكه في حرب فلسطين انتهت فترة التجنيد في القوات المسلحة.

تاسعاً: أثناء وجود نظير جيد في كلية الآداب في السنة الثالثة التحق بالكلية الكليريكية القسم الليلي الذي كان يلتحق به خريجوا الجامعات والطلبة والموظفون ليدرسوا علوم اللاهوت وكل ما يتعلق بالديانة المسيحية من تاريخها وعقائدها ومبادئها وتاريخ كل الباباوات وأثرهم والبدع الدينية والهرطقات التي ظهرت في تاريخ الكنيسة والمجامع المسكونية وكل العلوم التي تتعلق بالديانة المسيحية.

وبعد ذلك اشتغل بالتدريس وعمل مدرساً للغة العربية في مدرسة إنجليزية لأنه كان يجيد اللغة العربية واللغة الإنجليزية إجادة كاملة وبعد ذلك التحق بوظيفة مدرس في وزارة التربية والتعليم في مدرسة من مدارس بنها ولكن نظير جيد كان بداخله شيء يدفعه دفعاً للتفرغ للحياة الكنسية قريباً من الكنيسة ودور العبادة، ففي دور العبادة كان يجد راحته النفسية وكانت رائحة السبخور لديه كرائحة المسك وداخل الكنيسة يقضي أسعد أوقاته ويجد راحة تملك وجدانه.. لذلك ترك مدرسة بنها وتوجه للخدمة في مدارس الأحد

بالجيزة والإشراف على الملجأ التابع لمدارس الأحد وبدأت تظهر ملامح شخصية نظير جيد ورغبته في ملذات الحياة الروحية مع الله وترك ملذات الحياة الجسدية الفانية فلم تكن طموحاته في زوجة وأولاد ومناصب وظيفية أو سياسية بل إنه يرغب في شراء الآخرة وبيع الدنيا بأبخس الأثمان كما لو كان الله يعده لدوره القادم في زعامة الكنيسة الأرثوذكسية لذلك تفرغ تقريباً لقراءة الكتب الدينية، وتفرغ لمنصبه الجديد كسكرتيراً للجنة الدائمة لمدارس الأحد ورئيس تحرير مجلة مدارس الأحد.

عاشراً: وبعد أن زادت قراءته في الكتب الدينية اقتنع بحياة الرهبة اقتناعاً شديداً بعد قراءة الكثير من الكتب عن حياة الرهبة، ونتائجها للمسيحية كثيرة وأن أحد معالم المسيحية هي حياة الرهبة التي أسسها في مصر القديس انطونيوس (٢٥١م - ٣٥٦م) والقديس باخوميوس (٢٨٨م - ٤٠٥م) وصحيح أن جذور الرهبة كانت موجودة قبل ذلك في التربية المسيحية عندما التقى القديس انطونيوس ذاته بترتيب إلهي أثناء حياته الروحية في الصحراء الشرقية بالقديس بولا الناسك أول راهب في العالم الذي كان يعيش في هذه المنطقة البعيدة الصحراوية حياة الزهد والتقشف وعمره ١١٣ عاماً وكان كثير من المسيحيين يعيشون حياة العزوبة والتبذل في وادي النطرون ولكن من المعلوم تاريخياً أن الذي أسس الرهبة في مصر وجعل لها نظاماً وأسساً وقواعد هو القديس انطونيوس، لذلك أعجب نظير جيد بحياة القديس انطونيوس فقرأ كل شيء عنه وعن حياته فقد ولد القديس انطونيوس في بلدة قمن الموجودة عند هرم سقارة وهرم دهشور وكان أبويه من الأثرياء وقد ولد في عام ٢٥٠م وعندما بلغ من العمر عشرين عاماً وأثناء تواجده في الكنيسة سمع أثناء قراءة الإنجيل في إنجيل متى آية ١٩-٢١ ما قاله السيد المسيح في هذه الآية ((إن أردت أن تكون كاملاً فاذهب وبع أملاكك واعط الفقراء فيكون لك كنز في السماء وتعال واتبعني)) وشعر القديس انطونيوس أن هذه بمثابة رسالة من السماء له ولذلك وزع كل أمواله على الفقراء

والمساكين وغادر القديس انطونيوس زحام الحياة وترك الحياة المدنية ومشاكلها وتوجه إلى الصحراء ليعيش بها ليتفرغ للصلاة والتقشف والعمل اليدوي وحدد القديس انطونيوس بصفته مؤسس الرهبنة في مصر والعالم معالم وقواعد الرهبنة بأن الصلاة هي الصلوات وتلاوة المزامير ومقتطفات من أسفار العهد الجديد وبعض الصلوات الجماعية والفردية والصلاة هي الصلة بين الراهب والخالق وكذلك حدد القديس انطونيوس التقشف بالاحتفاظ بالعفاف التام واخضاع الإرادة الإنسانية للإرادة الإلهية أسمى مرتبة من التقشف المؤدي إلى إخماد الحواس الجسمية وكذلك حدد معالم العمل اليدوي في الرهبنة لأن الناسك لا يليق به أن يكون متعطلاً ولا أن يعيش عالة على غيره بل يجب عليه أن يعيش من عمل يديه وبعرق جبينه ولذلك أخذ ينتقل القديس انطونيوس من برية إلى برية ليلتقي مع الرهبان المتناثرين في الصحراء ليعلمهم حياة الرهبنة ومعه تلميذه مكاريوس والآخر اسمه اماناس وبعد أن أدى رسالته في تعليم الرهبان أسس الرهبنة وعاش حياة الرهبنة في صومعته بعيداً عن الدنيا، وتوفي في اليوم الثاني والعشرين من شهر طوبة عام ٣٦٥م أي بعد أن بلغ من العمر مائة وأربعة عشر عاماً ودفنه تلميذه مكاريوس واماناس أمام باب الهيكل القبلي بالكنيسة التي بناها باسم السيدة العذراء ومازال جسده موجود حتى الآن في دير شيدة الانبا انطونيوس بجوار مغارته في جبل العربة وهذا الدير مازال موجوداً حتى الآن بالبحر الأحمر ولذلك سمي القديس انطونيوس بكوكب البراري المصرية أو ابي الرهبان جميعاً وقد أعجب نظير جيد بحياة القديس انطونيوس كوكب البراري فقرر أن يكون كوكباً في حياة الرهبنة مثل القديس انطونيوس ويتفرغ لحياة الرهبنة، لذلك في يوم ١٨ يولييه ١٩٤٥م ترك نظير جيد حياة الدنيا التي لم يستمتع بها مثل أقرانه ومن هم في سنه وتوجه إلى حياة الرهبنة ليبدأ مشوار الرهبنة لتبدأ حلقة جديدة من حياته باسم الراهب انطونيوس حياً في القديس انطونيوس الذي أنشأ الرهبنة في مصر.

الحادي عشر: وبدأ الخطوة الأولى في حياة الرهبنة في دير السريان في وادي النطرون محافظة البحيرة على بعد مائة كيلو من القاهرة ليصبح اسمه الجديد الراهب انطونيوس ويترك اسمه الدنيوي نظير جيد وتفرغ لحياة الرهبنة كما وضع اسمها القديس انطونيوس وهي التفرغ للصلاة والتقشف والعمل اليدوي، لذلك ترك دير السريان وتوجه إلى مغارة تبعد عن الدير خمسة كيلو مترات وانقطع في هذه المغارة ليتفرغ للصلاة والتقشف كما كان يفعل القديس انطونيوس في قلايته وظل في هذه المغارة ست سنوات كاملة لا يتحدث إلى إنسان هذه طبيعته في حبه لحياة الزهد والتقشف بعيداً عن ملذات الحياة وترك أسرته المكونة من أخوه الكبير روفائيل وزوجته وابنه عادل وأخيه الأكبر القس بطرس جيد وقد كان يرأس دير السريان عندما ترهب نظير جيد الأنبا ناؤفيليس الذي رسمه البابا يوساب الثاني وتم تعيينه رسمياً رئيساً للدير في ١٩٤٨/٧/٢٥ وهو الرئيس للدير أثناء رهبنة الراهب انطونيوس السرياني نظير جيد روفائيل سابقاً، وكان لا يأكل إلا قليلاً لتنفيذ حياة التقشف وكان يقرأ الكثير من الكتب وكان يحب هذه الحياة ويرتاح لها لأنه زاهد في الدنيا وراغب في الآخرة ونظراً لثقافته العالمية وكثرة اطلاعه بلا حدود تبدأ الخطوة الثانية بأن عينه أسقف دير السريان مشرفاً على النشاط الثقافي والإشراف على مكتبة الدير وفي عام ١٩٥٥ أصبح الراهب انطونيوس قسيساً مثل أخيه القمص بطرس جيد ولكنه في عام ١٩٥٦ نال رتبة القمص ونظراً لثقافته العالية وحب الجميع له تبدأ الخطوة الثالثة بأن اختاره البابا كيرلس سكرتيراً له وممثلاً له في لجان المجمع المقدس لأنه كان يجيد الحوار والإقناع بالرأي وفكره مرتب ومالك لمفردات اللغة العربية والإنجليزية وقد كان الراهب انطونيوس يحب الأنبا كيرلس السادس عشر الذي يعمل سكرتيراً له وكان البابا كيرلس السادس قد ولد في عام ١٩٠٢ بمدينة دمنهور أي أنه يكبر الراهب نظير جيد بواحد وعشرون عاماً وكان البابا كيرلس من رهبان دير البراموس وقد تم رسامة البابا كيرلس كبطريرك

للكرازة المرقسية في ١٩ أبريل ١٩٥٩ ليكون البطريرك رقم ١١٥ في تاريخ حياة البطارقة على كرسي ماري مرقس الرسول وقد نشأت علاقة محبة وأخوة بين البابا كيرلس البطريرك رقم ١١٥ والقمص أنطونيوس أو الراهب أنطونيوس لتبدأ الخطوة الرابعة فأختره البابا كيرلس السادس ليصبح أسقفًا على الكلية الأكليريكية برتبة أسقف وقد رسمه وباركه البطريرك أسقفًا على الكلية باسم الأسقف شنودة وترك حياة الأديرة ليحيا حياة المدينة أسقفًا على الكلية الأكليريكية وهذه الكلية هي امتداد لمدرسة الاسكندرية التي قام بتأسيسها ماري مرقس الرسول الذي أدخل المسيحية إلى مصر عام ٥٨م وذلك لتعليم المسيحية كطريق لتثبيت الدين الجديد وكانت مدينة الإسكندرية مركزاً للدراسات المسيحية دون منافس في العالم المسيحي في ذلك الوقت ونشأ في هذه المدرسة أول نظام للاهوت المسيحي وانطلقت منها طريقة التفسير الرمزي للكتاب المقدس وكذلك كانت الكلية الأكليريكية برئاسة الأسقف شنودة امتداد لمدرسة الإسكندرية في الدراسات المسيحية وزاد دورها في عهد الأنبا شنودة والخطوة الخامسة تبدأ في عام ١٩٦٢ عين البابا كيرلس السادس الأنبا شنودة أسقف المعاهد الدينية والتربية الكنسية ومسئول كذلك عن الكلية الأكليريكية وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ وفي عهده زادت شهرة الكلية وتضاعف عدد الطلبة من ١٠٠ إلى ٢٧٠ طالباً ولكن في القسم الليلي الذي تعلم فيه الأنبا شنودة زاد عدد الطلبة من ٣٠ إلى ٣٠٠ طالب وسمح بتعليم الفتيات لأول مرة في تاريخ المسيحية منذ نشأة مدرسة الإسكندرية في عهد البطريرك ماري مرقس الرسول وفي عام ١٩٦٣ عين الأنبا شنودة أسقفًا للتعليم والتربية الكنسية.

الثاني عشر: كما سبق أن قلنا في ١٧ أبريل ١٩٥٩ أنتخب البابا كيرلس السادس ليجلس على كرسي ماري مرقس الرسول بعد أن ظل راهباً باسم الراهب مينا في دير البراموس وقد كان الإختيار لمنصب البطريرك بين ثلاثة وهم القمص دميان المحروقي والقمص انيلوس المحروقي والقمص مينا

المتوحد ولكن العناية الإلهية اختارت الأخير ليصبح البطريرك رقم ١١٥ على كرسي الكرازة المرقسية باسم كيرلس السادس وقد حضر حفل رسامته أنور السادات مندوباً عن الرئيس جمال عبد الناصر ومن أبرز أعمال البابا كيرلس السادس تجديد الكاتدرائية المرقسية القديمة وإنشاء الكاتدرائية المرقسية الجديدة الكائنة بالعباسية بشارع رمسيس وقد تبرعت الدولة بنصف مليون جنية وتبرع جمال عبد الناصر بمبلغ عشرة آلاف جنية من جيبه الخاص وتم افتتاح بني الكاتدرائية الجديدة في عام ١٩٦٨ وحضره الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسي وفي عهده عاد جسد القديس مرقس الرسول وفي عهده تم بناء كنيسة تورنتو بكندا سنة ١٩٦٤م وكنيسة مونتريال بكندا في عام ١٩٦٧م وكنيسة سيدني باستراليا في عام ١٩٦٩م وكنيسة ملبورن باستراليا في عام ١٩٧٠م وكنيسة كليفورنيا في عام ١٩٧٠م ولكن العناية الإلهية اختارت تتيح البابا كيرلس السادس في ٩ مارس ١٩٧١ وحضر جنازته حوالي مليون شخص وقد حضر رئيس الدولة أنور السادات رئيس الجمهورية الذي حضر للجزء في المساء وقد دفن قداسة البابا بكنيسة الأنبارويس وتنفيذاً لوصية البابا كيرلس نقل جسده الطاهر إلى دير مارمينا بمريوط في يوم الخميس ١٩٧٤/١١/٢٣ وهو دير بالصحراء بالإسكندرية.

الثالث عشر: ومن المعلوم أنه لا يوجد منصب تولاه الأنبا شنودة إلا وجعله نحو الأفضل حيث أنه يملك موهبة التفعيل وكل منصب ديني تولاه غير معالم المكان الذي تولى رئاسته نحو الأفضل لذلك الكل يتحدث عن الأنبا شنودة بانبهار داخل الكنيسة وخارجها وأصبح كالشمس الساطعة تبث نورها إلى كل من حولها وبعد نياحة البابا كيرلس السادس أصبح الكل يتطلع إلى الأنبا شنودة كخليفة للبابا كيرلس السادس وقد اجتمع المجمع المقدس واختار الأنبا أنطونيوس مطران سوهاج وسكرتير المجمع المقدس لدير شئون الكنيسة لحين اختيار بطريرك جديد بإجراء إنتخابات حسب لائحة انتخاب البطريرك الصادرة في عام ١٩٥٧م وشروط البطريرك الجديد ألا

تقل مدة الرهينة عن خمسة عشر عاماً وأن يكون مصرياً من الرهبان الذين لم يسبق لهم الزواج سواء كان مطراناً أو أسقفاً أو راهباً وأن يكون بلغ الأربعين من عمره وتكونت لجنة الترشيح المكونة من تسعة من المجمع المقدس وتسعة أشخاص من هيئة الأوقاف القبطية ولجنة إدارة أملاك البطريركية واجتمعت لجنة الترشيح وقررت فتح باب الترشيح لمن يرغب في أن يتحمل المسؤولية يوم ٢٩ مارس ١٩٧١ وفي يوم ٢١ يونيو أقفل باب الترشيح وتقدم تسعة يرغبون في الترشيح وتحمل المسؤولية وقامت لجنة الترشيحات بتصفيتهم إلى خمسة طبقاً لشروط لائحة ١٩٥٧ وفي يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ أجريت انتخابات لإختيار ثلاثة فقط من الخمسة اشترك فيها سبعمائة ناخب من المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها ووكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة بالمراكز والبنادر في المحافظات وأعضاء المجلس الملي السابقين وأعضاء لجنة الأوقاف ولجنة إدارة البطريركية والوزراء السابقين والصحفيين وعدد اثني عشر من كل أبرشية واجريت الانتخابات وكانت النتيجة حصول الانبا صموئيل على ٤٤٠ صوتاً والأنبا شنودة على ٤٣٣ صوتاً والقمص تيمثاوس على ٣٠٦ صوتاً وفي يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧١ بدأت الصلوات في الكاتدرائية الساعة الثامنة صباحاً لإختيار القرعة الهيكلية لتعلن اختيار الله للبابا القادم من بين الثلاثة الأنبا صموئيل والثاني هو الأنبا شنودة والثالث هو القمص تيمثاوس وامتألت الكنيسة بالشعب ورجال الدين والوزراء ورجال السلك الدبلوماسي وقد انتهى القداس والصلوة في حوالي الساعة العاشرة والنصف واختار قائممقام البطريرك وهو الأنبا انطونيوس سكرتير المجمع المقدس الطفل أيمن منير وكان عمره خمس سنوات ليختار الورقة التي تحمل اسم البابا الجديد من خلال الصندوق الموضوع على المذبح وسحب ذلك الطفل الورقة وقرأها الأنبا انطونيوس وبها اسم الأنبا شنودة وانطلقت الأجراس في الكنيسة والزغاريد وكان الأنبا شنودة في هذه اللحظة موجود في الدير بوادى النطرون يصلي في قلايته

كعادته التي يحبها وتم ابلاغه تلفونياً بما حدث وحرر المجمع المقدس ولجنة الترشيح محضر رسمي بذلك وتوجهوا من الكاتدرائية إلى الدير لإبلاغه وتهنئة البابا الجديد قداسة البابا شنودة الثالث ليجلس على كرسي الكرازة المرقسية وهو البطريرك ١١٧ في تاريخ الكنيسة المصرية وفي يوم الأحد ١٤ نوفمبر ١٩٧١ كان حفل عظيم لتتصيب قداسة البابا شنودة وتتويجه على كرسي البطريركية أذاعته الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء العالمية على الهواء مباشرة ولبس الأنبا شنودة تاج البابوية وتسلم الصليب وعصا الرعاية وكان في مقدمة الحاضرين في حفل التتصيب مندوب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الدكتور محمد فوزي ورئيس مجلس الشعب حافظ بدوي ومندوب شيخ الأزهر وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين بالدولة والصحفيين والسلك الدبلوماسي والبطاركة من الملل الأخرى وأمتلأت الكاتدرائية بآلاف الحاضرين الذين كان منهم عشرات الآلاف في الخارج لم تجد لها مكان في داخل الكنيسة في حفل بهيج حضره المسيحيون والمسلمون معاً وبذلك أصبح قداسة البابا شنودة رأس الكنيسة الأرثوذكسية في كل أنحاء الدنيا ليكون رئيس رؤساء الكهنة خليفة القديس مار مرقس تلميذ السيد المسيح وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بتولي الأنبا شنودة منصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية.

الرابع عشر: وأصبح قداسة البابا شنودة الثالث هو رأس الكنيسة الأرثوذكسية البطريرك ١١٧ في عهد الرئيس محمد أنور السادات وكان قبله بطريركيان يحملان اسم شنودة البطريرك الأول هو البابا شنودة الأول البطريرك ٥٥ في الأعوام من ٨٥٩م - ٨٨٠م في عهد الخلفاء المتوكل والمنتصر والمستعين في عهده الدولة العباسية ثم ظل باقياً في عهد الدولة الطولونية في عهد أحمد بن طولون ثم المهدي وكان البطريرك الثاني هو البابا شنودة الثاني البطريرك رقم ٦٥ من ١٠٣٢م - ١٠٤٦م في عهد الدولة الفاطمية في حكم الخلفاء الظاهر وبعده المستنصر.

وبذلك يكون البابا شنودة الأول في القرن الرابع في عهد الدولة العباسية ثم يأتي البطريرك الثاني شنودة الثاني في القرن الحادي عشر في عهد الدولة الفاطمية ثم يأتي البطريرك الثالث الذي يحمل اسم شنودة البابا شنودة الثالث في القرن العشرين في عهد الرئيس أنور السادات والرئيس محمد حسني مبارك أطال الله في عمر البابا شنودة الثالث وأمتعته بالصحة سنوات مديدة.

الخامس عشر: ورغم أن قداسة البابا شنودة أصبح على رأس الكنيسة الأرثوذكسية ورغم مسئولياته الجسام إلا أنه لا يرتاح إلا في حياة الزهد والتقشف فيقضي نصف الأسبوع إن كان موجوداً في مصر في قلايته بدير السريان ولم ينس حياة الرهينة وفي القلاية تكون الخلوة والوحدة الإنفرادية ويقوم ذلك الناسك في حياة التفرغ للصلاة والسهر الروحي لمناجاة الله للإتحاد الكامل بالله فهو لا يطلب من الحياة شيئاً فهو حقاً خليفة القديس انطونيوس في الرهينة التي يحبها، فهو أول بطريرك في تاريخ الكرازة المرقسية يبنى له مقر داخل الدير ويتوجه إليه أسبوعياً بانتظام بعد لقاء الأربعاء الذي يعقده للشعب القبطي في الكاتدرائية ويحضره حوالي خمسة آلاف شخص أسبوعياً وتوجهه للدير أسبوعياً ليحيا حياة التقشف بعيداً عن القاهرة.



الفصل الثاني

تاريخ البطارقة على كرسي الكرازة المرقسية

م	القرن	البطريق	الفترة	المدة	الاباطرة والملوك المعاصرين له
١-	الاول	مار مرقس الرسول	٦١-٦٨ م	٧ سنوات	نيرون
٢-		انيانوس	٦٨-٨٣ م	٥ سنوات	نيرون جليا (أوتون) فيتيوس- فيسبيانوس تيطس-دومتيانوس
٣-		ميليوس	٨٣-٩٥ م	١٢ سنة	دومتيانوس-توفا-تراجان
٤-		كردونوس	٩٥-١٠٦ م	١١ سنة	
٥-	الثاني	بريموس	١٠٦-١١٨ م	١٢ سنة	تراجان-هيدريانوس
٦-		يسطس	١١٨-١٢٩ م	١١ سنة	هيدريانوس
٧-		أومانوس	١٢٩-١٤١ م	١٢ سنة	هيدريانوس-أنطونيوس بيوس
٨-		مرقيانوس	١٤١-١٥٢ م	١١ سنة	أنطونيوس بيوس
٩-		كلاديانوس	١٥٢-١٦٦ م	١٤ سنة	أنطونيوس بيوس
١٠-		أغريمنوس	١٦٦-١٧٨ م	١٢ سنة	ماركوس أوريليوس-لويسوس فيروس
١١-		يوليانوس	١٧٨-١٨٨ م	١٠ سنوات	كومودوس
١٢-		ديمتريوس الأول	١٨٨-٢٣٠ م	٤٢ سنة	كومودوس-برتيانوس-نيجرا-كاراك- جيتا-ماكريوس-هيلوجال-اسكندر
١٣-	الثالث	ياروكلاس	٢٣٠-٢٤٦ م	١٦ سنة	اسكندر-مكسيموس-دورديانوس ٣.٢.١ فيلس الأول
١٤-		ديونسيوس	٢٤٦-٢٦٤ م	١٨ سنة	فيلس الأول-ديسيوس جالوس- فاليريانوس
١٥-		مكسيموس	٢٦٤-٢٨٢ م	١٨ سنة	جالليوناس
١٦-		ثاوتا	٢٨٢-٣٠١ م	١٩ سنة	جالليوناس-لكوديوس-لوريانوس- كاروس-تيمويانوس-داقليانوس
١٧-	الرابع	بطرس الأول	٣٠٢-٣١١ م	٩ سنوات	دقليانوس
١٨-		أرشلاوس	٣١١-٣١٢ م	سنة واحدة	جاليريوس
١٩-		الكسندروس	٣١٢-٣٢٨ م	١٦ سنة	جاليريوس-مكسيموس-قسطنطين
٢٠-		أثلمسيوس الرسولي	٣٢٨-٣٧٣ م	٥٤ سنة	قسطنطين-يوليانوس-جوفيانوس- فالنص
٢١-		بطرس الثاني	٣٧٣-٣٧٩ م	٦ سنوات	فالنص
٢٢-		تيموثاوس الأول	٣٧٩-٣٨٥ م	٦ سنوات	ثيودوسيوس الكبير
٢٣-		ثاوفيلس	٣٨٥-٤١٢ م	٢٧ سنة	ثيودوسيوس الكبير-أركاديوس- ثيودوسيوس الثاني

م	القرن	البطيرك	الفترة	المدة	الاباطرة والملوك المعاصرين له
٢٤-	الخامس	كيرلس الاول عمود الدين	٤١٢-٤٤٤ م	٣٢ سنة	ثيودوسيوس الثاني
٢٥-		ديسقوروس الاول	٤٤٤-٤٥٤ م	١٠ سنوات	ثيودوسيوس الثاني. تاركيانوس
٢٦-		تيموثاوس الثاني	٤٥٥-٤٧٧ م	٢٢ سنة	ليون الاول والثاني. زينون
٢٧-		بطرس الثالث	٤٧٧-٤٨٩ م	١٢ سنة	زينون
٢٨-		انطليسيوس الثاني	٤٨٩-٤٩٦ م	٧ سنوات	زينون. انطليسي
٢٩-		يوانس (يوحنا) الاول	٤٩٦-٥٠٥ م	٩ سنوات	انطليسي
٣٠-	السادس	يوانس الثاني	٥٠٥-٥١٦ م	١١ سنة	انطليسي
٣١-		ديسقوروس الثاني	٥١٦-٥١٨ م	٢ سنتان	انطليسي. جستنيان الاول
٣٢-		تيموثاوس الثالث	٥١٨-٥٣٦ م	١٨ سنة	جستنيان الاول
٣٣-		ثيودوسيوس	٥٣٦-٥٦٧ م	٣١ سنة	جستنيان الاول
٣٤-		بطرس الرابع	٥٦٧-٥٦٩ م	٢ سنتان	جستنيان الثاني
٣٥-		دميان	٥٦٩-٦٠٥ م	٣٦ سنة	جستنيان الثاني. موريس نوفاس
٣٦-	السابع	انطليسيوس	٦٠٥-٦١٦ م	١١ سنة	نوفاس. هرقل الاول
٣٧-		اندرونيقيوس	٦١٦-٦٢٣ م	٧ سنة	هرقل الاول
٣٨-		بنيامين الاول	٦٢٣-٦٦٢ م	٣٩ سنة	هرقل الثاني. عمر وعثمان. علي
٣٩-		اغاثون	٦٦٢-٦٨٠ م	١٨ سنة	معاوية بن ابي سفيان
٤٠-		يوانس الثالث	٦٨٠-٦٨٩ م	٩ سنوات	معاوية. يزيد بن معاوية. مروان عبد الملك بن مروان
٤١-		اسحق	٦٩٠-٦٩٢ م	٢ سنتان	عبد الملك بن مروان
٤٢-	الثامن	سيمون الاول	٦٩٢-٧٠٠ م	٨ سنوات	عبد الملك بن مروان
٤٣-		الكسندر الثاني	٧٠٤-٧٢٩ م	٢٥ سنة	عبد الملك الوليد. سليمان. عمر بن عبد العزيز. يزيد. هشام
٤٤-		قزمان الاول	٧٢٩-٧٣٠ م	١ سنة	هشام بن عبد الملك
٤٥-		ثيودوروس	٧٣٠-٧٤٢ م	١٢ سنة	هشام بن عبد الملك
٤٦-		ميخائيل الاول	٧٤٣-٧٦٧ م	٢٤ سنة	هشام. الوليد بن يزيد. ابراهيم. مروان. ابو العباس
٤٧-		ميخا الاول	٧٦٧-٧٧٦ م	٩ سنوات	عبد الله ابو جعفر. محمد منصور المهدى
٤٨-		يوانس الرابع	٧٧٧-٧٩٩ م	٢٢ سنة	محمد منصور المهدى. موسى مهندي. هارون الرشيد
٤٩-		مرقس الثاني	٧٩٩-٨١٩ م	٢٠ سنة	هارون الرشيد. الامين. المأمون
٥٠-		ياكوبوس	٨١٩-٨٣٠ م	١١ سنة	المأمون

م	القرن	البتريك	الفترة	المدة	الاباطرة والملوك المعاصرين له
٥١-	التاسع	سيمون الثاني	٨٣٠-٨٣٠ م	سنة واحدة	المأمون
٥٢-		يوساب الاول	٨٤٩-٨٤٩ م	١٨ سنة	المأمون. المعتصم. الواثق. المتوكل
٥٣-		مخائيل الثاني	٨٥٩-٨٥٩ م	سنتان	المتوكل
٥٤-		قزمان الثاني	٨٥٩-٨٥٩ م	٧ سنوات	المتوكل
٥٥-		شودة الاول	٨٨٠-٨٨٠ م	٢١ سنة	المتوكل. المنتصر. المستعين. احمد بن طولون. المهدي
٥٦-		مخائيل الثالث	٨٨٠-٩٠٧ م	٢٧ سنة	احمد بن طولون. خمارويه. هارون. سيبان. المقدر
٥٧-	العاشر	غبريال الاول	٩٠٩-٩٢٠ م	١١ سنة	المقدر
٥٨-		قزمان الثالث	٩٢٠-٩٣٢ م	١٢ سنة	المقدر
٥٩-		مكاريس الاول	٩٣٢-٩٥٢ م	٢٠ سنة	الظاهر. المعتضد. الراضي. المستنفي. محمد الإخشيد
٦٠-		ثاوفانيوس	٩٥٢-٩٥٢ م	٤ سنوات	ابو القاسم الإخشيد
٦١-		مينا الثاني	٩٥٦-٩٧٤ م	١٨ سنة	ابو القاسم. أبو الحسن. كافور - المعز الفاطمي
٦٢-		إبراهيم (ابن زرعه)	٩٧٥-٩٧٨ م	٣ سنوات	المعز لدين الله الفاطمي. العزيز الفاطمي
٦٣-		فيلوثاوس	٩٧٩-١٠٠٣ م	٢٤ سنة	العزيز الفاطمي. الحاكم بأمر الله
٦٤-	الحادي عشر	زكريا	١٠٠٤-١٠٣٢ م	٢٨ سنة	الحاكم بأمر الله. الظاهر
٦٥-		شودة الثاني	١٠٣٢-١٠٤٦ م	١٤ سنة	الظاهر. المستنصر
٦٦-		خرسوطوس	١٠٤٦-١٠٧٧ م	٣١ سنة	المستنصر
٦٧-		كيرلس الثاني	١٠٧٨-١٠٩٢ م	١٣ سنة	المستنصر
٦٨-		ميخائيل الثالث	١٠٩٢-١١٠٣ م	١٠ سنوات	المستنصر. المستعلي
٦٩-	الثاني عشر	مكاريس الثاني	١١٠٣-١١٢٨ م	٢٦ سنة	الأمير
٧٠-		غبريال الثاني	١١٢٨-١١٣١ م	١٤ سنة	الحافظ
٧١-		ميخائيل الرابع	١١٤٥-١١٤٦ م	١ سنة	الحافظ
٧٢-		يوانس الخامس	١١٤٧-١١٦٦ م	١٩ سنة	الحافظ. الظاهر. الفايض. العاضد
٧٣-		مرقس الثالث	١١٦٦-١١٨٩ م	٢٣ سنة	العاضد. الفاطمي. صلاح الدين الأيوبي
٧٤-		يوانس السادس	١١٨٩-١٢١٦ م	٢٧ سنة	صلاح الدين. الملك العزيز. المنصور. الكامل. العادل. الكامل
٧٥-	الثالث عشر	كيرلس الثالث	١٢٣٥-١٢٤٣ م	٨ سنوات	الكامل. العادل الثاني. الصالح. المعظم
٧٦-		اثنيسيوس الثالث	١٢٥٠-١٢٦١ م	٧ سنوات	شجرة الدر. موسى الأشرف. الملك المعز. المنظر. الظاهر بيبرس

م	القرن	البطاريك	الفترة	المدة	الاباطرة والملوك المعاصرين له
-٧٧		غبريال الثالث	١٢٦٨-١٢٧١ م	٣ سنوات	الظاهر بيبرس
-٧٨		يوانس السابع	١٢٧١-١٢٩٣ م	٢٢ سنة	الظاهر بيبرس. نصر الدين. العادل. السلطان قلاوون. الملك الناصر
-٧٩		ثيودوسيوس الثاني	١٢٩٤-١٣٠٠ م	٦ سنوات	العادل. المنصور. الناصر محمد بن قلاوون
-٨٠	الرابع عشر	يوانس الثامن	١٣٠٠-١٣٢٠ م	٢٠ سنة	الناصر. المنظر. محمد بن قلاوون
-٨١		يوانس التاسع	١٣٢٠-١٣٢٧ م	٧ سنوات	محمد بن قلاوون
-٨٢		بنيامين الثاني	١٣٢٧-١٣٣٩ م	١٢ سنة	محمد بن قلاوون
-٨٣		بطرس الخامس	١٣٤٠-١٣٤٨ م	٨ سنوات	محمد بن قلاوون. علاء الدين الرف. احمد الناصر
-٨٤		مرقس الرابع	١٣٤٨-١٣٦٣ م	١٥ سنة	السلطان حسن. الصالح حسن. محمد المنصور
-٨٥		يوانس العاشر	١٣٦٣-١٣٦٩ م	٦ سنوات	السلطان شعبان. حسن الاشرف
-٨٦		غبريال الرابع	١٣٧٠-١٣٧٨ م	٨ سنوات	السلطان شعبان. علي بن شعبان المنصور
-٨٧		متاؤوس الاول	١٣٧٨-١٤٠٨ م	٣٠ سنة	علي بن شعبان. ابو النصر الاشرف
-٨٨	الخامس عشر	غبريال الخامس	١٤٠٩-١٤٢٧ م	١٨ سنة	الاشرف يوسف جمالي الدين. ابو سعيد الظاهر
-٨٩		يوانس الحادي عشر	١٤٢٧-١٤٥٢ م	٢٥ سنة	ابو النصر الاشرف. احمد بن ايتال خشقادم
-٩٠		متاؤوس الثاني	١٤٥٢-١٤٦٥ م	١٣ سنة	خشقادم. ابن سعيد الظاهر. قايتباي
-٩١		غبريال السادس	١٤٦٦-١٤٧٤ م	٨ سنوات	ابو المنظر الاشرف
-٩٢		ميخائيل الخامس	١٤٧٧-١٤٧٨ م	١ سنة	قايتباي. ابو النصر الاشرف
-٩٣	السادس عشر	يوانس الثاني عشر	١٤٨٠-١٤٨٣ م	٣ سنوات	قايتباي. ابو النصر
-٩٤		يوانس الثالث عشر	١٤٨٤-١٥٢٤ م	٤٠ سنة	قايتباي. محمد الناصر. الغوري. طومان باي
-٩٥		غبريال السابع	١٥٢٥-١٥٨٦ م	٦١ سنة	السلطان سليم الاول. الثاني
-٩٦		يوانس الرابع عشر	١٥٨٦-١٥٧١ م	٥ سنوات	السلطان سليم الثاني. مراد الثالث
-٩٧		غبريال الثامن	١٥٨٧-١٦٠٣ م	١٦ سنة	مراد الثالث. محمد الثالث. احمد الاول
-٩٨	السابع عشر	مرقس الخامس	١٦٠٣-١٦١٩ م	١٦ سنة	احمد الاول. مصطفى الاول. عثمان
-٩٩		يوانس الخامس عشر	١٦١٩-١٦٢٩ م	١٠ سنة	عثمان. مراد الرابع
-١٠٠		متاؤوس الثالث	١٦٣١-١٦٤٦ م	١٥ سنة	مراد الرابع. ابراهيم الاول
-١٠١		مرقس السادس	١٦٤٦-١٦٥٦ م	١٠ سنوات	ابراهيم الاول. محمد الرابع
-١٠٢		متاؤوس الرابع	١٦٦٦-١٦٧٥ م	٩ سنوات	محمد الرابع

م	القرن	البطريرك	الفترة	المدة	الاباطرة والملوك المعاصرين له
١٠٣-		يوانس السادس عشر	١٦٧٦-١٧١٨ م	٤٢ سنة	محمد الرابع سليمان الثاني. احمد الثاني والثالث
١٠٤-	الثامن عشر	بطرس السادس	١٧٢٦-١٧١٨ م	٨ سنوات	احمد الثالث
١٠٥-		يوانس السابع عشر	١٧٢٧-١٧٤٥ م	٨ سنوات	احمد الثالث محمود الاول
١٠٦-		مرقس السابع	١٧٤٥-١٧٦٩ م	٢٤ سنة	محمود الاول عثمان الثالث مصطفى الثالث
١٠٧-		يوانس الثامن عشر	١٧٦٩-١٧٦٩ م	سنة واحدة	مصطفى الثالث علي بك الكبير مراد ابو الذهب
١٠٨-		مرقس الثامن	١٧٦٩-١٨٠٩ م	٤٠ سنة	السلطان عبد الحميد ابراهيم ومراد بك والفتح الفرنسي
١٠٩-	التاسع عشر	بطرس السابع (الجاولي)	١٨٠٩-١٨٥٢ م	٤٣ سنة	محمد علي ابراهيم باشا عباس الاول
١١٠-		كيرلس الرابع	١٨٥٣-١٨٦٢ م	٩ سنوات	عباس الاول سعيد باشا
١١١-		ديمترىوس الثاني	١٨٦٢-١٨٧١ م	٩ سنوات	سعيد باشا اسماعيل باشا
١١٢-		كيرلس الخامس	١٨٧٤-١٩٢٧ م	٥٣ سنة	اسماعيل توفيق عباس الثاني حسين فؤاد الاول
١١٣-	العشرين	يوانس التاسع عشر	١٩٢٩-١٩٤٢ م	١٣ سنة	الملك فؤاد الاول فاروق الاول
١١٤-		مكاريوس الثالث	١٩٤٤-١٩٤٥ م	١ سنة	الملك فاروق الاول
١١٥-		يوساب الثاني	١٩٤٦-١٩٥٦ م	١٠ سنوات	فاروق الاول محمد نجيب جمال عبد الناصر
١١٦-		كيرلس السادس	١٩٥٩-١٩٧١ م	١٢ سنة	جمال عبد الناصر انور السادات
١١٧-		شنودة الثالث	١٩٧١- اظال الله حياته	يارب مائة وخمسون عاما	انور السادات حسني مبارك



الباب الثاني

السهم الطائشة الموجهة لقداسة البابا شنودة الثالث

وسوف نتناول في هذا الباب السهم الطائشة الموجهة لقداسة البابا شنودة الثالث في ثمانية عشر فصلاً.. سنتناول في كل فصل كل سهم طائش أو إدعاء أطلقه البعض على قداسة البابا شنودة وسوف تكون موضوعيين في طرح الإدعاء وبيان الحقيقة والافتراء في كل إدعاء على حدة على النحو التالي....

الفصل الأول

السهم الطائش الأول

إدعاء بعض الصحفيين بأن قداسة البابا شنودة لعب دوراً سياسياً في قضية وفاء قسطنطين بلوي ذراع الحكومة وأخذ وفاء قسطنطين للدير بعد إسلامها.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: قداسة البابا شنودة لم يقم بلوي ذراع الحكومة لأخذ وفاء قسطنطين للدير بعد إسلامها لسبب رئيسي أن وفاء قسطنطين لم يتم إسلامها طبقاً لقوانين الدولة وبالتالي حينما ذهبت وفاء قسطنطين للدير ذهبت وهي مسيحية ولم يتم إسلامها وعندما تدخل قداسة البابا شنودة في هذه المسألة كان بناء على طلب جماهير البحيرة من الأقباط الذين تظاهروا داخل فناء الكاتدرائية يطالبون بعودة وفاء قسطنطين نظراً لحساسية موقفها فهي زوجة قسيس وفعلاً تدخلت القيادة السياسية لحل هذه المشكلة في إطار من الشرعية ووجد عقلاء الأمة أنه من المصلحة عودة وفاء قسطنطين طالما أنه لم يتم إسلامها رسمياً طبقاً لقوانين الدولة.

ثانياً: إن واقعة وفاء قسطنطين فجرت في المجتمع المصري وخاصة في

محيط الأقباط أخطر قضية يهتم بها الأقباط في مصر وهي قضية حالات طلاق المسيحيين في مصر، فالمهندسة وفاء قسطنطين زوجة فاضلة محترمة في أخلاقها بشهادة جميع جيرانها في العمل والسكن ولكنها تعرضت لظروف قاسية خاصة بزواجها حولت حياتها إلى جحيم ومع ذلك لا تستطيع الطلاق من زوجها والفرار من حياة الجحيم بقية عمرها بسبب قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ الذي يرفض حالات الطلاق إلا لأسباب معينة لا تنطبق عليها فقد أحببت زوجها القسيس يوسف معوض راعي كنيسة السيدة العذراء بأبي المطامير بحيرة وأنجبت منه شاب وشابة وأصيب زوجها في حادث ونظراً لأنه مصاب بمرض السكر قطعت ساقه وبعد ذلك أصيب ذلك الزوج بحالة نفسية من الشك الدائم في زوجته الفاضلة واتهمها بأبشع الإتهامات صورها له خياله الشكاك وحاولت الإستعانة بمطران البحيرة الأنبا باخوميوس لإنقاذها من حياة الشك الدائم فيها أو حياة الجحيم ولكن المطران فشل فلم تجد أمامها طريق إلا محاولتها في إشهار إسلامها للخلاص من زوجها ولكنها لم تستكمل إجراءات إشهار إسلامها طبقاً لقوانين الدولة وتعرض المناخ العام للإحتقان بفضل طوفان من الإشاعات، وتم تغذية وجدان المسيحيين بأحقيتهم في وفاء قسطنطين وتم تغذية وجدان المسلمين بأحقيتهم في وفاء قسطنطين، ومن خلال ذلك احتقن المناخ العام بين المسلمين والمسيحيين والمشكلة الحقيقية هي عدم قدرة وفاء قسطنطين على الطلاق.

والحقيقة الواقعية أن وفاء قسطنطين لم تدخل في العقيدة الإسلامية طبقاً للقوانين واللوائح الصادرة من وزارة الداخلية ووزارة العدل وهي بالتالي كانت مسيحية ومازالت مسيحية لأنها لم تتوجه إلى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف لتقول الشهادة أمام أمين لجنة الفتوى طبقاً لنص المادة ١٩٥ من تعليمات وزارة العدل إلى الشهر العقاري والتوثيق وبذلك فإن الزوبعة التي أثيرت حولها في كل الصحف القومية والحزبية والمستقلة لا أساس لها من

المصادقية لأنها ببساطة إنسانة فكرت في إشهار إسلامها لتحقيق غرض دنيوي وليس عن دراسة واقتناع بديانة أخرى لتحقيق هدف خاص بها دنيوي وهو رغبتها في الخلاص من الحياة مع زوجها ورجعت في رغبتها قبل أن تقول الشهادة وسماحة الإسلام مع الآخر وتعاليم الإسلام تتيح لها ذلك.

ثالثاً: إسلام المسيحيين طبقاً للقوانين واللوائح المصرية: وسوف نستعرض خطوات إسلام المسيحيين حتى نستطيع معرفة هل تم إسلام وفاء قسطنطين طبقاً لقوانين الدولة ومعروف أنه لا يوجد قانون صادر من مجلس الشعب ينظم خطوات وأسس إسلام المسيحيين في مصر ولكن يوجد بعض القرارات الإدارية الصادرة من وزارة الداخلية وكلها منبثقة من تعليمات صادرة من وزارة العدل في كتاب تعليمات مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وفي هذا الكتاب في الفصل الثاني تحت عنوان "إشهارات إشهار الإسلام" تنص على بعض المواد على عملية إشهار الإسلام طبقاً لتعليمات الدولة في المواد ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، فهذه السبعة مواد هي التي تنظم إشهار إسلام المسيحي، وكذلك بعض التعليمات الموجودة في الأزهر الشريف تعمل من خلالها لجنة الفتوى بالأزهر الشريف لإشهار إسلام غير المسلمين ولجنة الفتوى لإسلام المصريين غير المسلمين موجودة في مبنى خاص بها داخل الجامع الأزهر بحي الحسين وسوف ندمج هذه التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية ووزارة العدل والأزهر الشريف في عشر خطوات هي خاصة بإشهار إسلام غير المسلمين، هذه الخطوات تجري في أقسام الشرطة ومديرية الأمن ولجنة الفتوى في الأزهر ومكاتب التوثيق بالشهر العقاري حتى يكون إشهار إسلام غير المسلمين صحيحاً ومعتبراً به طبقاً لقوانين ولوائح الدولة المختلفة وبدون هذه الخطوات لا يكتمل إشهار إسلام المصريين غير المسلمين طبقاً للقواعد والخطوات التي سنتها الدولة والتي تعترف بها الدولة وهذه الخطوات لإشهار إسلام المسيحيين هي عشر خطوات على النحو التالي:

١- الخطوة الأولى: طلب لمديرية الأمن

طبقاً للمادة ١٥٩ من تعليمات وزارة العدل لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق في الفصل الثاني الخاص بإشهادات إشهار الإسلام، فهذه المادة تتطلب أن يتقدم المطالب لإشهار إسلامه بطلب إلى مديرية الأمن التابع لها وتقوم مديرية الأمن باتخاذ الإجراءات الخاصة بإشهار الإسلام.

٢- الخطوة الثانية: تحديد مكان تقديم الطلب

طبقاً للمادة ١٥٩ يقدم طالب اعتناق الدين الإسلامي طبقاً لهذه المادة طلب ولا بد أن تكون فيه البيانات التالية، الموطن الأصلي لطالب إشهار الإسلام والدين والمذهب الذي ينتمي إليه وعلى سبيل المثال إذا كان طالب إشهار الإسلام إن كان مسيحياً يذكر ملته إن كان أرثوذكسي أو بروتستنتي أو كاثوليكي، فيقدم طلب إشهار الإسلام إلى مديرية الأمن التابع لها المواطن الأصلي وكذلك يجوز أن يقدم طلب إشهار الإسلام إلى مديرية الأمن التي بها مكان عمله الأساسي ولا يجوز تقديم طلب الإشهار إلى مديرية الأمن التي ليس بها مكان إقامة أو مكان عمل طالب إشهار الإسلام إلا في حالة واحدة إستثنائية تصدر بقرار من مدير الأمن إذا كان هناك خطر على حياة طالب إشهار الإسلام في أن يقدم طلب إشهار إسلامه في مكان إقامته أو مكان عمله أو احتمال حدوث اضطرابات أمنية، هنا يجوز بقرار إستثنائي تقديم الطلب لمديرية أمن أخرى إذا كان هناك خطر يهدد حياة طالب إشهار إسلامه.

٣- الخطوة الثالثة: عمل محضر بقسم الشرطة لإثبات الحالة

طبقاً للمادة ١٥٩/٢ بعد أن يتقدم طالب الاشهار بطلبه لابد من عمل محضر في قسم الشرطة التابع له طالب إشهار الإسلام وهذا المحضر يقبذ برقم أحوال القسم تثبت فيه البيانات الآتية: الاسم رباعي والسن ومحل الإقامة ومحل العمل والبطاقة الشخصية أو العائلية ويتضمن محضر الشرطة عدة أسئلة تتضمن أنه لا يوجد إكراه على طالب إشهار الإسلام ويقوم قسم الشرطة بإخطار مديرية الأمن، بذلك المحضر ومباحث أمن الدولة لعمل

تحريرات عن الواقعة ومدى التداعيات الأمنية في إسلام ذلك الشخص وبواعثه على الإسلام وذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار إذا تبين أن هناك تداعيات أمنية تحتاج للتدخل الأمني من حيث حالة طالب الإشهار وموقف أسرته وموقف أقاربه وموقف التابعين لمثله في المنطقة حسب ثقافة كل منطقة ولا بد فيمن يتقدم لطلب إشهار إسلامه أن يبلغ من العمر ستة عشر عاماً وإذا كان أقل من ذلك فإن لجنة الفتوى في الأزهر ترفض إسلامه كما سيأتي فيما بعد وفي محضر الشرطة لا يطلب من طالب الإشهار أن يقول الشهادة.

ومحضر الشرطة ما هو إلا إثبات حالة بأن طالب إشهار الإسلام يرغب في دخول الإسلام بدون إكراه وعند عمل المحضر في قسم الشرطة وهو البداية في إتخاذ إجراءات إشهار الإسلام ولا يعتبر المحضر في ذاته أن طالب إشهار الإسلام قد أسلم واعتنق الإسلام كما يردد البعض لأن طالب إشهار الإسلام لا يقول الشهادة وهي الفصل وحجر الزاوية في إعتناق الإسلام وضابط الشرطة الذي يحرر المحضر غير مكلف بأن يطلب قول الشهادة وليس من اختصاصه أن يطلب من الطالب قول الشهادة، فالمحضر لإثبات حالة أن طالب إشهار الإسلام لم يُكره من أحد على طلب إعتناق الإسلام وبعد ذلك يقيد برقم أحوال القسم وبعد ذلك يخطر المأمور مديرية الأمن والرقابة الجنائية ومباحث أمن الدولة لعمل التحريات اللازمة.

٤- الخطوة الرابعة: تحديد جلسة النصح والارشاد

طبقاً للمادة ١٥٩ / ٢ من تعليمات وزارة العدل أن تحدد مديرية الأمن موعداً تعلن فيه طالب إشهار الإسلام بالحضور للمديرية وفي نفس الوقت تخطر المديرية الرئيس الديني أو المذهب التابع له الطالب بإخطار مسجل حتى يحضر طالب الإشهار والمندوب الديني لوعظ الطالب وإسداء النصح له ويقنعه بالعدول عن طلب إشهار إسلامه وإن كانت له مطالب أو مشاكل خاصة حياتية يحاول إجابتها في حدود الإمكان وإذا لم يحضر المندوب الديني في الموعد تخطر البطريركية التابع لها طالب الإشهار بإرسال

مندوبها مرة أخرى وإذا لم يأتي المندوب الديني بعد إخطاره وإخطار
البطيركية التابع لها للمرة الثانية يسار في إجراءات الإشهار رغم عدم
حضور المندوب الديني للمرة الثانية والمندوب الديني للأقباط الأرثوذكسي
في مديرية أمن القاهرة على سبيل المثال هو القس حبيب جرجس راعي
كنيسة السلام فكل مديرية أمن لها مندوب ديني يحضر جلسة النصح
والإرشاد وعندما يجلس المندوب الديني مع طالب الإشهار ويسمع شكواه
وطلبه لإشهار الإسلام من حق المندوب الديني تحديد جلسة أخرى لإجابة
طلبات طالب إشهار الإسلام وحل مشاكله الخاصة، فقد تكون هناك طلبات
دنيوية مثل مشاكل مع زوجته أو مع والديه، يمكن إنهاء هذه المشاكل، وإذا
لم يستطع المندوب الديني إقناع طالب إشهار الإسلام بعد جلسة أو اثنتين في
عدوله عن طلب إشهار الإسلام يتم عمل محضر بذلك إذا أصر طالب إشهار
الإسلام على إسلامه ولا بد أن يوقع على ذلك المحضر المندوب الديني
للطائفة الدينية وطالب الإشهار ذاته ومساعد مدير الأمن للشئون الإدارية
والمالية وفي هذه الخطوة لابد أن يكون تم إعداد محضر الجلسة الذي وقع
عليه المندوب الديني وكذلك طلب إشهار الإسلام المقدم للمديرية وكذلك
تحريرات القسم التي أجراها ضابط مباحث القسم، وفي هذه الخطوة طبقاً للمادة
٣/١٩٥ من تعليمات وزارة العدل يعين مدير الأمن شخصاً لحضور اجتماع
المندوب الديني بالطالب لتقديم النصح والارشاد له ومهمة هذا المندوب فقط
الحفاظ على الأمن داخل اللجنة وخارجها.

٥- الخطوة الخامسة: تحديد رغبة طالب إشهار الإسلام

في هذه الخطوة يكون طالب إشهار الإسلام أمامه ثلاثة طرق، وهذه
الطرق الثلاثة هي:

١- الطريق الأول:

أن يطلب المندوب الديني جلسة أخرى لتقديم النصح والإرشاد وإنهاء
مشاكل طالب الإشهار إذا تعرض طالب إشهار إسلامه لضغوط حياتية

تعرض لها أو بعض المشاكل الخاصة به وهنا يعطى فرصة لتقديم النصح والإرشاد مرة أخرى في جلسة أخرى لمحاولة إزالة أسباب شكواه.

٣- الطريق الثاني:

أن يقبل طالب الإشهار نصيحة المندوب الديني ويقبل إرشاده فيعدل عن طلب إشهار إسلامه وهنا تحفظ الأوراق ولا يتم استكمال إشهار الإسلام عند عدول طالب إشهار الإسلام عن رغبته في اعتناق الإسلام.

٣- الطريق الثالث:

إذا أصر طالب إشهار الإسلام على طلبه ورفض كل مساعي المندوب الديني من النصح والإرشاد، هنا يتم اتخاذ الخطوة السادسة من إجراءات إشهار الإسلام وهي إستيفاء الشروط الشرعية لإشهار الإسلام.

٦- الخطوة السادسة: التأكد من مستندات طالب الإشهار في لجنة الفتوى بالأزهر

وهي الخطوات الشرعية لإشهار الإسلام وطبقاً للمادة ٩/١٩٥ من تعليمات وزارة العدل وهي تعليمات مشتركة بين وزارة الداخلية والأزهر على أن تقوم بها لجنة الفتوى بالأزهر الشريف وذلك بأن يتم إرسال أوراق طالب إشهار الإسلام من مواطني جمهورية مصر العربية وفي لجنة الفتوى بالأزهر برئاسة الشيخ عبد الله مجاور حسين أمين لجنة الفتوى الآن لابد من اتخاذ الإجراءات التالية لإتمام إشهار إسلام الشخص المصر على إسلامه وهي الإجراءات الآتية:

١- التأكد من وجود البطاقة الشخصية أو العائلية للشخص طالب الإشهار وصورة البطاقة لا تعتمد أمام لجنة الفتوى بالأزهر.

٢- التحقق من أن طالب الإشهار يبلغ من العمر ستة عشر عاماً طبقاً للمادة ١٠/١٩٥ من تعليمات وزارة العدل وذلك عن طريق مستند رسمي مقبول فإذا كان الطالب دون ذلك تعاد الأوراق مرة أخرى للجهة الإدارة التي ورد منها.

٣- وطبقاً لتعليمات وزارة العدل في المادة ٥/١٩٥ إذا كان طالب إشهار الإسلام أقل من ستة عشر عاماً يرفع الأمر للمحكمة المختصة.

٤- إذا كان المندوب الديني الذي حضر جلسة النصح والإرشاد شكك في القوى العقلية لطالب إشهار الإسلام فطبقاً للمادة ٦/١٩٥ من تعليمات وزارة العدل يذكر في تقرير الأسباب التي بنى عليها المندوب الديني أسباب التشكيك في القوى العقلية لطالب إشهار الإسلام ويعرض مع التقرير على محكمة الأحوال الشخصية المختصة ولا يجوز إجراء كشف طبي على طالب إشهار الإسلام إلا إذا أمرت المحكمة بذلك.

٧- الخطوة السابعة: الشهادة واتخاذ إجراءات إشهار الإسلام أمام لجنة الفتوى

بعد التأكد من الإجراءات والمستندات المطلوبة في الخطوة السادسة يحضر أمام لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بمبنى الجامع الأزهر بالحسين الشخص طالب الإشهار ومعه إثنين من الشهود المسلمين يعرفون ذلك الشخص طالب إشهار إسلامه ولا بد أن يكون الشهود من الرجال لإثبات عدم وجود إكراه وأنهم يعرفونه شخصياً وشهادة المرأة في موضوع إشهار الإسلام لا تصلح وهذا ما استقر عليه إجماع الفقه وهنا لا يطبق النص القرآني الوارد في سورة البقرة ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ أي أن شهادة المرأة في ذلك الموضوع لا تصلح ويشهد الرجلان أمام لجنة الفتوى بالأزهر برئاسة عبد الله مجاور حسين أمين لجنة الفتوى أنه أتى بمحض إرادته الحرة طواعيه ويشهد الرجلان بذلك أمام اللجنة وبعد ذلك تتخذ الخطوات الآتية:

١- أمين اللجنة ينطق الشهادة وينطقها طالب الإشهار خلف أمين اللجنة وهي على النحو التالي ((أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده

ورسوله أرسله الله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً آمنتم بالله وملائكته
ورسوله وأشهد أن عيسى عبد الله ورسوله وأن محمد صلى الله عليه
وسلم خاتم النبيين والمرسلين ((.

٢- بعد ذكر الشهادة يقوم أمين اللجنة بتلاوة سورة الإخلاص، ثم يتلوها
خلفه طالب الإشهار ونص سورة الإخلاص الآتي ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفُوًا أَحَدٌ ۝ ۞

٣- ثم يطلب أمين لجنة الفتوى من طالب الإشهار ان كان لديه أسئلة
خاصة بالعقيدة الإسلامية يريد إجابة عليها ويجيبه عليها أمين لجنة
الفتوى.

٤- في هذه الخطوة تحديداً يكون إسلام غير المسلمين قد تم وذلك أمام
لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بعد أن يردد طالب إشهار الإسلام
الشهادة وسورة الإخلاص أما قبل ذلك من إجراءات ليست فاصلة في
إشهار الإسلام لأن طالب إشهار الإسلام لم يذكر الشهادة.

٨- الخطوة الثامنة: إثبات إشهار الإسلام في دفاتر لجنة الفتوى

ثم بعد ذلك يتم إثبات هذه البيانات في دفاتر موجودة خاصة بإشهار
الإسلام موجودة طرف موظف مدني وهذه الدفاتر مثبت فيها كل بيانات
طالب إشهار الإسلام وبها محضر إشهار الإسلام ويتم ذلك في لجنة الفتوى
بمعرفة رئيس الوحدة الشيخ عبد الوهاب الجندي وبعد ذلك يحصل طالب
إشهار الإسلام على شهادة تسمى شهادة إعتناق الإسلام مختومة بختم لجنة
الفتوى بالأزهر الشريف.

٩- الخطوة التاسعة: توثيق إشهار الإسلام بالشهر العقاري

١- طبقاً للمادة ١٦٠ من كتاب تعليمات وزارة العدل يرسل طلب لمكتب
التوثيق بالشهر العقاري من مديرية الأمن ويقوم المكتب بإخطار جهة

الإدارة في الوقت المحدد لتوثيق الإشهار لكي تتخذ المديرية المحافظة على الأمن وطبقاً للمادة ١٦١ من تعليمات وزارة العدل يراعى عند توثيق إشارات إشهار الإسلام أن يقوم به موثق مسلم إذ لا يجوز لموظف مسيحي أن يقوم بهذه الإجراءات نظراً لحساسية الموقف بالنسبة له وطبقاً للمادة ١٦٢ من تعليمات وزارة العدل فلا يوجد أي رسوم على إشهار الإسلام.

٢- وطبقاً للمادة ٧/١٥٩ تمنع الموكب التي ترافق طالب اعتناق الإسلام أو التي تتبع إشهار إسلامه منعاً باتاً وقد أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة بمنع أي عمل من شأنه الإخلال بالنظام أو إيلاام شعور الغير وبعد ذلك طبقاً للمادة ١٦٣ يتم إشهار الإسلام في مكتب التوثيق بحضور الشخص طالب إشهار إسلامه ويذكر في مكتب التوثيق تاريخ الكتاب الوارد من مديرية الأمن وإرفاق أصل الإشهاد والإشهار الصادرة من مكتب لجنة الفتوى بالأزهر والصادر من مديرية الأمن ويأخذ تعهد على طالب الإشهار بإتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصة بتعديلات الاسم حيث من حق طالب إشهار الإسلام تغيير إسمه من الديانة السابقة إلى ديانته الإسلامية الجديدة طبقاً للأسماء الإسلامية.

١٠- الخطوة العاشرة: حصول طالب إشهار الإسلام على وثيقة معتمدة

بالإشهار

طبقاً للمادة ١٦٤ من تعليمات وزارة العدل يرسل مكتب التوثيق كشف لوزارة العدل إدارة المحاكم بالإشهادات التي صدرت منه يذكر فيها اسم المشهد قبل الإسلام واسمه بعد الإشهاد بإشهار الإسلام والديانة السابقة والسكن وتاريخ ورقم توثيق الإشهاد وطبقاً للمادة ١٦٥ من تعليمات وزارة العدل أن من حقه حصول طالب الإشهار صورة من إشهار الإسلام مختومة بختم الشهر العقاري ومن حقه الحصول على شهادة ثانية بعد تحصيل الرسم

من واقع سجلات مكتب التوثيق ومعنى ذلك أن شهادة إشهار الإسلام الأولى المختومة بختم الشهر العقاري تصرف مجانية وبدون مقابل أما الثانية تكون بمقابل.

رابعاً: إسلام وفاء قسطنطين ومدى اكتماله طبقاً لقوانين الدولة ولوائحها

– هل أسلمت وفاء قسطنطين أم لا ؟

١- من وقائع أحداث وفاء قسطنطين يتضح أن وفاء قسطنطين تقدمت لقسم شرطة عين شمس لإشهار إسلامها وتحرر عن ذلك المحضر ٥٨ أحوال عين شمس بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ وفي ذلك المحضر أثبت أنها تريد إعتناق الإسلام بحر إرادتها ولم تكره على ذلك ولم تذكر الشهادة في ذلك المحضر.

٢- في جلسة الإرشاد والنصح التي عقدت مع وفاء قسطنطين في دار المكرسات بالمبنى ٥٣ شارع عدلي باشا اللالي بميدان النعام قسم عين شمس وقد حضر جلسات النصح والإرشاد معها كل من الأنبا بشوي سكرتير المجمع المقدس والأنبا موسى اسقف الشباب والأنبا باخوميوس اسقف البحيرة والأنبا أرميا الأسقف العام وسكرتير قداسة البابا شنودة ثم التعرف على مشاكلها وطلباتها وهي الإقتراق عن زوجها أو طلاقها من زوجها القسيس يوسف معوض الذي حول حياتها إلى جحيم بشكه الدائم بعد قطع رجله في أحد الحوادث وبعد الإجابة إلى طلبها وحل مشكلتها وهو الاتفاق على الابتعاد عن زوجها والحياة في دير وادي النطرون بعيداً عن زوجها عدلت عن إشهار إسلامها بمحض إرادتها الحرة وتحرر عن ذلك محضر بمعرفة رئيس نيابة عين شمس الأستاذ أيمن البابلي بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٧ وقررت في محضر النيابة أنها ولدت مسيحية وعاشت مسيحية وسوف تموت مسيحية وأمرت النيابة بصرفها من سراي النيابة وتوجهت إلى دير وادي النطرون لمقابلة البابا شنودة لتعيش في الدير بعيداً عن زوجها وبذلك تكون عدلت عن إسلامها

بإرادتها الحرة وبدون إكراه للتفرغ للحياة الروحية والصوم والصلاة بإرادتها الحرة.

٣- ومما تقدم يتضح أن خطوات إشهار إسلام وفاء قسطنطين طبقاً لقرارات وزارة الداخلية وتعليمات وزارة العدل في المواد ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥ الخاصة بإشهار إسلام المسيحيين لم تكتمل وهي المعترف بها داخل أجهزة الدولة المختلفة وهي عشر خطوات فقد تم تنفيذ الخطوة الأولى طبقاً للمادة ١٥٩ والخطوة الثانية طبقاً للمادة ١/١٩٥ والخطوة الثالثة ٢/١٩٥ بعمل محضر في قسم شرطة عين شمس وقيد المحضر برقم أحوال برغبتها في إشهار إسلامها وتم تنفيذ الخطوة الرابعة بإخطار الرئيس الديني لوفاء قسطنطين لإرسال مندوب ديني لعمل جلسة صلح وإرشاد معها وتم تنفيذ الخطوة الخامسة وهو عمل جلسة نصح وإرشاد مع المندوب الديني واختارت وفاء قسطنطين الطريق الثاني وهو أن يقبل طالب الإشهار نصيحة المندوب الديني ويقبل إرشاده ويعدل عن طلب إشهار الإسلام وهذا حقها وهنا تحفظ الأوراق ولا يتم استكمال إشهار الإسلام فقد توجهت وفاء قسطنطين بعد أن جلست جلسة النصح والإرشاد مع الأنبا بشوي سكرتير المجمع المقدس والأنبا موسى أسقف الشباب والأنبا باخوميوس أسقف البحيرة والأنبا أرميا الأسقف العام وسكرتير خاص قداسة البابا شنودة وتعرفوا على مشاكلها وضغوط الحياة التي دعته لطلب إشهار إسلامها وهي رغبتها الأكيدة في البعد عن زوجها بعد إصابته بمرض الشك والريبة في كل تصرفاتها أثر قطع رجله في إحدى حوادث السيارات وأصبح عاجزاً وقد تم محاولة إنهاء مشاكلها الحياتية مع زوجها بوضعها في دير وادي النطرون لتمارس حياة الصلاة والتقرب إلى الله بعيداً عن زوجها، وقد تم عمل محضر بذلك أمام وكيل نيابة عين شمس لأستاذ أيمن البابلي وأقرت في المحضر أنها عدلت عن إشهار

إسلامها وأنها عاشت مسيحية وولدت مسيحية وستموت مسيحية
وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٣٧٦٠ إداري عين شمس لسنة
٢٠٠٤. وعند هذا الحد فهي مسيحية الديانة، ولم تدخل مطلقاً في
الديانة الإسلامية.

٤- ومما تقدم يتضح أن الخطوة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة
والعاشرة وهي أهم خطوات في إتخاذ إجراءات إشهار الإسلام لم يتم
إستكمالها وهي خطوة التوجه إلى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف
ومعها إثنين شهود من الرجال يشهدون أنها أسلمت بحر إرادتها بدون
إكراه وتقوم بالشهادة أمام لجنة الفتوى بالأزهر ثم تقول سورة
الإخلاص ولم يتم بالتالي إشهار إسلامها وكتابة ذلك في الدفاتر
الخاصة بلجنة الفتوى بالأزهر ولم تحصل بالتالي وفاء قسطنطين
على شهادة إعتناق الإسلام وهي أهم شهادة تثبت أمام كل الجهات
المسؤولة إعتناق وفاء قسطنطين الاسلام ولم ترسل أوراقها إلى مكتب
التوثيق بالشهر العقاري لإثبات إسلامها من خلال شهادة إعتناق
الإسلام وتغيير إسمها من اسمها المسيحي إلى إسمها المسلم في دفاتر
لجنة الفتوى وفي دفاتر الشهر العقاري مكتب التوثيق وذلك بإثبات
إسمها الجديد المسلم وترك إسمها القديم المسيحي وفاء قسطنطين ولم
تختار اسم إسلامي لها لأنها لم تذكر الشهادة أمام لجنة الفتوى
بالأزهر برئاسة الشيخ عبد الله مجاور.

٥- مما تقدم يتضح أن وفاء قسطنطين لم يتم إشهار إسلامها طبقاً لقوانين
ولوائح وقرارات الدولة الممثلة في قرارات وزارة العدل ووزارة
الداخلية وقرارات شيخ الأزهر الشريف وعلى ذلك فهي مسيحية في
كل مراحل حياتها ولم تدخل الإسلام حسب قوانين الدولة وقراراتها
حتى ترند منه كما يقول البعض أنها دخلت الإسلام بمجرد تحرير
محضر الشرطة فقد أثبتنا أنها أتخذت خمسة إجراءات فقط مطلوبة
في إشهار الإسلام وتوقفت في خمسة إجراءات تطلبها الدولة

لإستكمال إجراءات إسلام أي شخص مسيحي. وعلى ذلك فهي مسيحية في حياتها السابقة ومسيحية في حياتها المستقبلية بعد أن انفصلت عن زوجها وتفرغت لحياة الصلاة والتقرب إلى الله في الدير ولا يستطيع أحد أن يقول أن المهندسة وفاء قسطنطين أسلمت لأنها لم تتوجه إلى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف ولم تقل الشهادة أمام هذه اللجنة وهي النقطة الفاصلة في إسلام أي مسيحي لذلك ما يردده البعض من إسلام وفاء قسطنطين إنما هي محاولة لإثارة الفتنة وخلق مناخ مضطرب بين المسلمين والمسيحيين للمساس بوحدة الوطنية وعلى ذلك فالدعوى القضائية التي يريد الشيخ يوسف البدري رفعها كما ورد في جريدة صوت الأمة في مقالة الصحفي الأستاذ محمد الباز تحت عنوان " الصيد الخبيث في قضية وفاء قسطنطين " وذكر أن الشيخ يوسف البدري إصطحب تسعة من كبار المحامين وذهبوا لمكتب طه محمود عبد الجليل المحامي ليرفع دعوى بإسمهم ضد وزير الداخلية بصفته يطالبوه باسترجاع وفاء قسطنطين لأنها أسلمت وهي من حق المسلمين وأن إستيلاء الكنيسة عليها ليس قانونياً... لعلني أكون قد أثبت أن إسلام وفاء قسطنطين لم يكتمل وأنها مازالت مسيحية وأنها رغبت في دخول الإسلام لتحقيق فائدة حياتية أو مادية حتى تنهرب من زوجها الكاهن الذي قطع ساقه في حادثة سيارة وتحول إلى إنسان سيكوباتي مريض بمرض نفسي وهو الشك في تصرفاتها وحول حياتها إلى شك دائم وجحيم دائم من الشك في أي تصرف عادي يحلله عقلياً إلى أنه خيانة وتوجهت أكثر من عشرين مرة إلى الأنبا باخوميوس مطران البحيرة لكي تجد لها حلاً للخلاص من حياة الشك مع زوجها وتفسير كل شيء من منطق الخيانة الزوجية ولم يجد مطران البحيرة لها حلاً لأن القاعدة المسيحية " لا طلاق إلا لعة الزنا " لذلك فكرت في الإسلام للهروب وإنقاذ بقية حياتها من ذلك الزوج الشكاك المريض نفسياً ولكن في

جلسة النصيح والإرشاد أخذت وعداً بأن تحيا في الدير بعيداً عن زوجها وتتفرغ للصلاة ولعلي أكون أثبت للشيخ يوسف البديري أن دعواه القضائية خاسرة لأن وفاء قسطنطين لم تكتمل إجراءات إسلامها طبقاً لقوانين الدولة ولوائحها وهذه القضية التي يريد رفعها سوف تجلب من الضرر أكثر مما يجلب من النفع لوحدتنا الوطنية.

خامساً: ولذلك من الظلم الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة قام بلوي ذراع الحكومة لأخذ وفاء قسطنطين للدير بعد إسلامها لأنه لم يتم إسلامها ولكن الفضل يرجع للقيادة السياسية لأنها أمرت بإعادتها طالما أنها لم يتم إسلامها وهذا طبقاً للشرعية الإسلامية التي تنادي ((لا إكراه في الدين)) ومن الظلم أن نقول إن وفاء قسطنطين قد أسلمت وأخذت للدير بعد إسلامها لأنه لم يتم إسلامها وأن حقيقة الأمر أن تدخل قداسة البابا شنودة بالحديث مع المسؤولين من أجل إنهاء هذه الأزمة للمصلحة العامة بعد أن حدث إحتقان في المناخ العام بين المسلمين والمسيحيين نتيجة الضغط الإعلامي المغرض الذي جعل الرأي العام المصري لا يعرف الحقيقة، المسيحيون لديهم إقتناع أنها مسيحية، والمسلمون لديهم إقتناع أنها مسلمة وتاه الرأي العام وأحتقن ولكن بفضل تدخل القيادة السياسية بحل المشكلة طبقاً للواقع وطبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وطبقاً لقوانين الدولة تأكد لهم أن وفاء قسطنطين لم يتم إسلامها.. لذلك عادت إلى الدير لإغلاق صفحة سوداء في تاريخ الإحتقان العام بدون لوي ذراع الحكومة كما يدعي المفترون ولكن بحثاً عن المصلحة العامة في عودة الوحدة الوطنية بين أبناء الأمة المصرية.



الفصل الثاني

السهم الطائش الثاني

الإدعاء من قلة من الأقباط وبعض الصحفيين بأن قداسة البابا شنودة الثالث منع الأقباط من زيارة الأماكن المقدسة وقبر السيد المسيح بالقدس وهذا ليس من حقه.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن زيارة الأماكن المقدسة في المسيحية ليست ركناً من أركان الدين المسيحي مثل الحج الذي هو ركن من أركان الدين الإسلامي، فزيارة الأماكن المقدسة هي نوع من التبرك بالرحلة في زيارة الأماكن التي عاش فيها السيد المسيح والسيدة العذراء والتلاميذ الاثنى عشر فهي للتبرك وليست ركناً من أركان الدين المسيحي ولذلك فهي تخضع لما يقرره الإنجيل لتلاميذ السيد المسيح ورجال الدين عندما ينص الإنجيل ((الحق أقول لكم كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولاً في السماء)) متى ١٨ : ١٨ وكذلك تخضع مسألة زيارة الأراضي المقدسة لما يقرره الإنجيل ((إعطوا ما لقيصر لقيصر واعطوا ما لله لله)) متى ٢٢ : ٢١ وإن رجل الدين الأول في الكنيسة الأرثوذكسية قداسة البابا شنودة الثالث رأى عدم زيارة الأراضي المقدسة في هذه الفترة الحالية اعتماداً على الإنجيل نظراً لإرتكاب الإسرائيليين خاصة في فترة شارون مجازر الدم البشرية ضد الفلسطينيين المسلمين منهم والمسيحيين بحيث أصبحت منازل الفلسطينيين مقابر جماعية للمسلمين والمسيحيين تهدم عليهم بالدبابات والطائرات والمدافع بلا رحمة وتضامناً مع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين الذين يقتل الأطفال منهم والنساء والشيوخ قرر قداسة البابا عدم زيارة الأماكن المقدسة حتى تحل المشكلة الفلسطينية طبقاً للشرعية الدولية

بقيام الدولة الفلسطينية وعدم قتل المسلمين والمسيحيين في فلسطين وهذا حق طبيعي لقداسة البابا شنودة على الأقباط الأرثوذكس الإلتزام به طبقاً لما ورد في الإنجيل ((ما تحلونه على الأرض يكون محلولاً في السماء)) هذا بالإضافة إلى أن القيادة السياسية في مصر رأت أنه من المصلحة العامة عدم زيارة إسرائيل قبل حل المشكلة الفلسطينية لذلك طبقت ذلك على نفسها أولاً ولم تزر إسرائيل حتى الآن رغم وجود معاهدة صلح تم إبرامها في كامب ديفيد في وجود الرئيس الأمريكي كارتر بين الرئيس المصري السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجين ورغم ذلك لم تزر القيادة السياسية إسرائيل حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين وعدم قتل الفلسطينيين بالطائرات والمدافع والدبابات.

وانطلاقاً من النص الإنجيلي ((أعطوا ما لقيصر لقيصر واعطوا ما لله)) أطلق قداسة البابا شنودة قراره التاريخي بعدم زيارة الأراضي المقدسة إلا مع إخوانه المسلمين بعد تحرير القدس وإقامة الدولة الفلسطينية وذلك من منطلق ديني إستناداً إلى نصوص الإنجيل ومن منطلق وطني لأنه من الوطنية التعبير الإحتجاجي على ما يحدث من قتل للأطفال والشيوخ والنساء الفلسطينيين بلا رحمة وهذا التعبير الإحتجاجي بعدم زيارة إسرائيل في ظل هذه الأوضاع المتردية المحزنة من قتل المسلمين والمسيحيين معاً على أرض فلسطين وقرار قداسة البابا شنودة علاوة على أنه ينطلق من محور أول نصوص الإنجيل ومحور ثاني هو المحور الوطني بالتعبير الإحتجاجي فهناك محور ثالث هو محور المصلحة العامة فإن المصلحة العامة في هذه الظروف من عدم زيارة الأقباط الأرثوذكس للقدس خوفاً على حياتهم، فوكالات الأنباء كثيراً ما تعلن عن حوادث تفجير في القدس عن طريق السيارات المفخخة وعن طريق الأعمال الإنتحارية للفلسطينيين التي يقوم بها أبناء فلسطين تعبيراً عن احتجاجهم على الإحتلال وقتل آبائهم وإخوتهم لدرجة أنه اشترك في ظاهرة التفجير الذاتي للفلسطينيين بعض النساء في

ظاهرة لم تحدث في تاريخ البشرية في أن تضع المرأة حزام ديناميتي حول وسطها وتفجر نفسها من كثرة ما شاهدها من مآسي حياتية لأقاربها وأخوتها وقتلهم بالجملة وحتى لا يتعرض الأقباط الأرثوذكس لمثل هذه المواقف الدامية التي تحصد الجميع بلا تفرقة بين إسرائيلي وغير إسرائيلي تم اتخاذ قرار منع زيارة القدس إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينية وانتهاء أحداث العنف في فلسطين ومحور رابع هو أن المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية اجتمع في يوم الثلاثاء ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ وحضر هذا الاجتماع أربعة وأربعون من المطارنة والأساقفة وقد أصدر بياناً جاء فيه أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بما لديها من تعاليم إنجيلية مقدسة وقوانين كنسية تلتزم بطاعة السلطات الحاكمة أياً كانت عملاً بقول الإنجيل المقدس ((تخضع كل نفس للسلطين الكائنة لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة)) الرسالة إلى رومية ٣: ١ - ٢.

ومن منطلق هذا البيان فإن طاعة الحكام واجبة وقد كانت رغبة القيادة السياسية عدم زيارة القدس إلا بعد انتهاء المجازر البشرية التي تحدث للفلسطينيين وإقامة دولة فلسطين فإن إقدام قداسة البابا شنودة الثالث على إصدار ذلك القرار المؤقت للمصلحة العامة للأقباط وللمصلحة الوطنية العليا وتنفيذاً لتعليمات الإنجيل.

ثانياً: يتساءل بعض المفترين سؤال ظاهره الحق وداخله الباطل وهو كيف يمنعنا قداسة البابا شنودة من زيارة الأماكن المقدسة ومشاهدتنا لمكان ولادة السيد المسيح في مزود البقر التي وردت في إنجيل متى ٢: ٦ إذا أصبحت اليوم كنيسة من أكبر كنائس القدس في بيت لحم.. كيف لا يرى الأقباط الأماكن العظيمة في الأراضي المقدسة التي حدثت فيها تجربة إبليس للسيد المسيح التي وردت في إنجيل متى ٤: ١ - ٤ وأماكن معجزة تحويل الماء إلى خمر التي وردت في يوحنا ٢: ١ - ١١ ومكان معجزة شفاء ابن

خادم الملك التي وردت في إنجيل يوحنا ٤: ٤٦ - ٥٤ ومكان معجزة إخراج الشياطين النجسة التي وردت في إنجيل لوقا ٤: ٣١ - ٧ ومكان معجزة شفاء حمأة سمعان من الحمى التي وردت في إنجيل لوقا ٤: ٣٨ - ٤١ ومكان معجزة شفاء الأبرص التي وردت في إنجيل مرقس ١: ٤٠ - ٤٥ ومكان معجزة اصطياد السمك بكثرة التي وردت في إنجيل لوقا ٥: ١ - ١١ ومكان معجزة شفاء المشلول التي وردت في إنجيل مرقس ٢: ١ - ١٢ ومكان معجزة شفاء مريض بركة حسد التي وردت في إنجيل يوحنا ٥: ١ - ٩ ومكان معجزة شفاء خادم قائد المئة التي وردت في إنجيل لوقا ٧: ١ - ١٠ ومكان معجزة تهدئة العاصفة عندما كان ينام في مؤخرة السفينة التي وردت في الإنجيل ومعجزة إقامة ابنة بيروس من الموت التي وردت في إنجيل مرقس ٥: ٢١ ومكان اشباع خمسة آلاف شخص من خمسة أرغفة وسمكتين التي وردت في إنجيل مرقس ٦: ٣٥ - ٤٤ ومكان معجزة سير السيد المسيح على ماء البحر التي وردت في إنجيل متى ١٤: ٢٢ - ٣٣ ومكان معجزة اشباع أربعة آلاف شخص من سبعة أرغفة وبعض السمك التي وردت في إنجيل مرقس ٨: ١ - ٩ ومكان معجزة إقامة العازر من الموت التي وردت في إنجيل يوحنا ١١: ١ - ٤٤ ومعجزة شفاء عشرة مرضى أثناء توجهه إلى أورشليم التي وردت في إنجيل لوقا ١٧: ١١ - ١٩ واجتماع السيد المسيح بتلاميذه الاثنى عشر ببيت عنيا كما وردت في إنجيل متى ٢٦: ١٧ - ١٩ ومكان العشاء الأخير الذي غسل فيه السيد المسيح أرجل التلاميذ لكي يعطيهم من نفسه مثلاً كما ورد في إنجيل يوحنا ١٣: ١ - ١٧ وهو نفس المكان الذي كان فيه العشاء الأخير مع الاثنى عشر تلميذاً وهو عشاء الفصح كما ورد في إنجيل متى ٢٦: ٣١ - ٣٥ ومكان ضيعة جثمانى بجبل الزيتون والبستان الذي صلى به السيد المسيح ومعه بطرس ويعقوب ويوحنا كما ورد في إنجيل متى ٢٦: ٣٦ - ٣٨ وهو المكان الذي سلم فيه يهوذا السيد المسيح لرؤساء الكهنة للقبض عليه كما ورد في إنجيل متى ٢٦: ٤٧ - ٥٤ والمكان الذي قام

فيه قيافا رئيس الكهنة والكهنة محاكمة السيد المسيح وقرروا تسليمه للوالي الروماني لكي ينفذ حكم الإعدام كما ورد في إنجيل يوحنا (١٨: ١٩-٢٤) والمكان الذي أنكر فيه بطرس الرسول المسيح كما ورد في إنجيل مرقس (١٤: ١٦-٧٢) والمكان الذي خنق يهوذا الاسخريوطي نفسه بعد أن ندم على تسليم السيد المسيح وهذا المكان يسمى حفل الفخاري ويسمى الآن حفل الدم وقد ورد في إنجيل متى ٢٧: ٣-١٠ ومكان دار الولاية مكان إقامة الوالي بيلاطس الذي أطلق فيه سراح باراباس وسلم المسيح لصلبه كما ورد في إنجيل لوقا (٢٣: ٢٥-٢٥) والمكان الذي تم تسليم السيد المسيح لرؤساء الكهنة وعساكر الوالي والبسوه رداء قرمزيًا ووضعوا على جبينه اكليلاً من الشوك وطريق المضي إلى الصليب بعد أن ضربوه بالسياط والطريق الذي حمل فيه السيد المسيح صليبه كما ورد في إنجيل لوقا ٢٣: ٢٧-٣٢ ومكان الجلجثة الذي أعطى فيه المسيح الخل به مخدراً حتى يتحمل عذاب الصليب كما ورد في إنجيل متى ٢٧: ٣٣-٣٤ ومكان صلبه بين لصين بعد أن تم دق مسامير كبيرة في يديه وقدميه ورفعوا الصليب كما ورد في إنجيل متى ٢٧: ٣٥-٣٨ وهو المكان الذي توجه إليه أحد الحراس الرومان ووضع اسفنجة بها خل ووضعها على قصبة ليسقي المسيح وهو المكان الذي اسلم فيه المسيح الروح وانشق حجاب الهيكل الى اثنين كما ورد في إنجيل مرقس ١٥: ٣٣-٤١ والمكان الذي دفن فيه المسيح بعد أن طلب يوسف أحد الأثرياء من الوالي بيلاطس أخذ جسد المسيح كما ورد في مرقس ١٥: ٤٢-٤٦ ومكان كنيسة القيامة الذي بنته في القرن الثالث الإمبراطورة هيلانة والدة الإمبراطور قسطنطين أول من اعترف بالمسيحية كديانة رسمية في الدولة الرومانية، فهؤلاء المفترين يتساءلون بأي حق يمنعنا البابا شنودة من زيارة هذه الأماكن للتبارك.

ثالثاً: لذلك أقول إن قرار قداسة البابا شنودة بعدم زيارة الأراضي المقدسة وهذا حقه الديني طبقاً لتعاليم الإنجيل ليس دائماً بل هو قرار مؤقت

خاص بفترة زمنية معينة عصبية ولكن هذا القرار سوف يتم العدول عنه عند انتهاء المشكلة الفلسطينية وعدم قتل المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين وقد ظهرت البداية في الحل للمشكلة الفلسطينية من خلال خطة خارطة الطريق التي وافق عليها الزعماء الإسرائيليون والزعماء الفلسطينيون في وجود الرئيس الأمريكي بوش وبدأت خطة خارطة الطريق بتنفيذ الإنسحاب من قطاع غزة بداية من أغسطس ٢٠٠٥ والكل في جميع دول العالم يتمنون تنفيذ خطة خارطة الطريق وحل المشكلة الفلسطينية بإيجاد وطن قومي للفلسطينيين ولعيش الفلسطينيين والإسرائيليين في دولتين في أمان وبعد ذلك سوف يلغي قداسة البابا شنودة قراره بمنع زيارة القدس وإذا كان الأقباط الأرثوذكس يريدون زيارة الأماكن التي كان بها السيد المسيح والسيدة العذراء على سبيل الذكرى والتبارك وأخذ البركة بتذكر هذه الأماكن فهناك رحلة العائلة المقدسة داخل مصر وكان بها السيد المسيح والسيدة العذراء ويوسف النجار ويمكن أخذ البركة من هذه الأماكن وبعد ذلك يأخذون البركة من الأماكن المقدسة في الأراضي المقدسة بعد حل المشكلة الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين ورحلة العائلة المقدسة داخل مصر وهي محطات الرحلة المقدسة داخل مصر يمكن أخذ البركة.

رابعاً: سوف نذكر تفاصيل الرحلة المقدسة داخل مصر من خلال رؤية الأنبا ثيوفلس بابا الأقباط الأرثوذكس الثالث والعشرين حيث أتت السيدة العذراء في حلم له أثناء توجهه لإفتتاح كنيسة العذراء بالدير المحرق بأسبوط وقد أخبرته السيدة العذراء بتفاصيل رحلتها المقدسة في مصر ذهاباً وإياباً دونها الأنبا ثيوفلس في كتاب موجود في الدير المحرق الآن، وقد إعتمدتها الكنيسة الأرثوذكسية كوثيقة معتمدة ذات مصداقية ومنها تم تحديد رحلة العائلة المقدسة وأماكنها إلى مصر وقد تم وضع خريطة لها لترويجها سياحياً وإعتمدها قداسة البابا شنودة الثالث في عهد الرئيس مبارك أثناء تولي وزارة السياحة الدكتور ممدوح البلتاجي الذي بدء في إعداد هذه الأماكن للزيارة

ومعه الدكتور فاروق حسني وزير الثقافة ولم يتم الإنتهاء من إعداد كل الأماكن حتى الآن والرحلة حسب رؤية البطريرك الثالث والعشرين للأقباط الأرثوذكس بأن خرجت السيدة العذراء من أرض فلسطين راكبة حمار وعلى يدها السيد المسيح ومعهم يوسف النجار كأمر الملاك ليوسف النجار وقد سبق أن إستضافت مصر المضيافة الكثير من الأنبياء منهم إبراهيم وإسحق ويعقوب وأسباط بني إسرائيل وموسى النبي وأرميا النبي واليشع النبي ويوحنا المعمدان، ومما هو جدير بالذكر أن رفات اليشع النبي ويوحنا المعمدان موجودة الآن في مصر في دير الأنبا مقار بوادي النطرون على بعد تسعين كيلو من القاهرة وهذا الدير العظيم تحت إشراف الأنبا متى المسكين وقد زرت هذا الرفات مع القمص يوحنا وكيل الدير.

خامساً: وعند دخول العائلة المقدسة أرض مصر تحقق ما ورد في العهد القديم من نبؤة عن قدوم السيد المسيح وعائلته إلى مصر الوارد في سفر اشعيا ١٩: ١ ((هو ذا الرب راكب على سحابة سريعة وقادم إلى مصر فترتجف أوثان مصر من وجهه ويذوب قلب مصر في داخلها)) وقال الآباء المفسرون في تفسير هذه الآية أن السحابة التي ركبها السيد المسيح هي السيدة العذراء لأن مريم هي في بياض السحابة وسموها ورفعته.

سادساً: وتوجهت العائلة المقدسة من فلسطين إلى مصر في طريق وعر عابرين الصحاري والهضاب والوديان وكان جميع المسافرين من فلسطين إلى مصر دائماً يسافرون في قوافل بها أشخاص مخصصين لحراسة القوافل لحمايتهم من وحوش البرية ووحوش الصحراء التي لا ترحم أحد من جوعها، في الصحراء فوحوش الصحراء مفترسة في حرارة الشمس المميتة في النهار وبرودة الليل القارس ولكن العائلة المقدسة سارت في طريق الصحراء لا يحرسها إلا الله وسط كل المخاطر الضارية.

سابعاً: وسوف نتتبع طريق العائلة المقدسة من خلال السنكسار القبطي

وكتب أخرى، منها كتاب البابا ثيوفيلوس وهو البابا الثالث والعشرين من بطارقة الاسكندرية في الفترة ما بين ٣٧٦ إلى ٤٠٣ ميلادية وظهرت السيدة العذراء له من حلم ليلي كما سبق أن ذكرنا وروت له رحلتها المباركة ف سجلها في كتابه وهو موجود بالدير المحرق بأسيوط الآن وبه الأخبار التي سجلها في كتابه المعروف لدى الآباء الأوائل فقد كانت بداية الرحلة من صحراء سيناء من الناحية الشمالية من جهة الفرما بالقرب من السويس وسوف نحدد خط السير في عدة محطات ويمكن للمصريين زيارة هذه الأماكن للتبرك وأخذ البركة فقد زارها السيد المسيح والسيدة العذراء وبعد ذلك يزورون الأماكن المقدسة في القدس بعد إلغاء القرار المؤقت لقداسة البابا شنودة الثالث عند إقامة الدولة الفلسطينية وهذه الزيارة لمصر سوف نذكرها في محطات على النحو التالي وهي احدى وعشرين محطة سوف نذكرها تفصيلاً:

١- المحطة الأولى ((مدينة بسطا)):

وهي تسمى الآن تل بسطا بالقرب من مدينة الزقازيق محافظة الشرقية بعد أن عبروا كل سيناء وتبعد عن القاهرة حوالي مائة كيلو وقد أساء سكان هذه المدينة معاملة العائلة المقدسة لأنه عند دخولهم المدينة سقطت الأوثان على الأرض فتركوا المدينة وتوجهوا نحو الجنوب إلى بلدة مسطرد.

٢- المحطة الثانية ((مدينة مسطرد)):

وهي موجودة الآن بنفس الاسم مسطرد تابعة لمحافظة القليوبية وفي هذه البلدة قامت السيدة العذراء بغسل ملابس المسيح وأحممته ومدينة مسطرد بها كنيسة أثرية الآن بإسم السيدة العذراء تم بنائها في القرن الثاني عشر الميلادي في ١١٨٥ ميلادية ومدينة مسطرد تبعد عن القاهرة عشرة كيلو متر وقد نبع في هذه الأرض نبع ماء لتشرب منه العائلة المقدسة، وما زال موجوداً حتى الآن وكان من عادة والدتي المرحومة سينه عبد الملاك وزوجها المرحوم لوقا بباوي وإخوتي المرحوم عادل والدكتور اميل

والمهندس نعيم واللواء فكري والمحاسب صفوت والمحاسبة سامية والمحاسبة سهير زيارة كنيسة العذراء سنوياً في عيد العذراء والمبيت على ترعة الإسماعيلية أمام الكنيسة في إحدى الشقق التي يتم استئجارها لأنهم جميعاً كانت لديهم وأنا منهم قناعة بقدسية هذا المكان وكانت والدتي تثق ثقة لا نهاية لها في هذا المكان فعندما كانت تطلب شيئاً تطلب شفاعة العذراء في هذه الكنيسة الأثرية المقدسة وكان الله يجيب لها طلباتها لذلك قررت والدتي في وصيتها الشفوية عدم توزيع ميراثها وإنشاء كنيسة للعذراء في ناحية المقطم أمام سوبر ماركت كارفور جاري إستخراج التراخيص لها بعد تخصيص مكان أرض الكنيسة بمعرفة المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة وتم إستخراج القرار الجمهوري لهذه الكنيسة وجارى بناء الكنيسة.

٣- المحطة الثالثة ((مدينة بلبس)):

فقد توجهت العائلة المقدسة شمالاً إلى مدينة بلبس وهي الآن معروفة بنفس الإسم مركز بلبس محافظة الشرقية وإستظلت هناك بشجرة عرفت بشجرة العذراء مريم ويوجد حالياً كنيسة في بلبس بإسم الشهيد مارجرس.

٤- المحطة الرابعة ((بلدة منية سمود)):

وتوجهت العائلة المقدسة شمالاً إلى بلدة منية سمود وكانت تعرف في ذلك الوقت بإسم بلدة منية جناح ومن مدينة سمود عبروا نهر النيل ومدينة منية سمود تابعة الآن لمركز أجا محافظة الدقهلية وقد عبروا النيل إلى مدينة سمود.

٥- المحطة الخامسة ((مدينة سمود)):

فبعد أن عبرت العائلة المقدسة نهر النيل وصلوا إلى مدينة سمود ومازال اسمها سمود حتى الآن وهي تابعة لمحافظة الغربية وفي مدينة سمود استقبلت من أهالي سمود بالترحاب وبنيت في سمود كنيسة قديمة بإسم السيدة العذراء وتم هدمها ليقام مكانها كنيسة بإسم السيدة العذراء والشهيد

أبانوب بسمنود ويوجد بكنيسة السيدة العذراء مقصورة بها رفات الشهيد أبانوب ويوجد بالكنيسة " ماجور " كبير من حجر الجرانيت يقال أن السيدة العذراء عجنت فيه أثناء وجودها بسمنود ويوجد بالكنيسة بئر مقدسة شربت منه العائلة المقدسة.

٦- المحطة السادسة " مدينة سخا ":

وبعد سمنود رحلت العائلة المقدسة شمالاً غرباً إلى منطقة البرلس حيث وصلت إلى مدينة سخا تابعة لمحافظة كفر الشيخ لتكون المحطة السادسة لها وقد بنيت في سخا كنيسة قديمة باسم السيدة العذراء.

٧- المحطة السابعة ((وادي النطرون)):

حيث خرجت العائلة المقدسة من مدينة سخا نحو نهر النيل فرع رشيد وعبرت نهر النيل إلى غرب الدلتا وتحركت جنوباً إلى وادي النطرون وهي صحراء كبيرة تابعة الآن لمحافظة البحيرة وبه الآن كثير من الأديرة المصرية وقد سمي بوادي النطرون بسبب إستخراج النطرون أو الملح من بعض أجزائه ويوجد الآن بوادي النطرون أربعة أديرة كبيرة للرهبان، الأول دير البراموس وهو الدير الذي تخرج منه قداسة البابا كيرلس السادس والدير الثاني دير الأنبا مقار والدير الثالث دير الأنبا بيشوي والدير الرابع دير السيدة العذراء المعروف بدير السريان.

٨- المحطة الثامنة ((منطقة المطرية وعين شمس)):

رحلت العائلة المقدسة جنوباً ناحية القاهرة الآن وعبرت النيل متجهة ناحية المطرية وعين شمس محافظة القاهرة الآن وهم منطقتان متجاورتان ويبعدان عن القاهرة عشرة كيلو مترات وفي المطرية استطلت السيدة العذراء بالشجرة المعروفة الآن بشجرة مريم وفي هذه المنطقة ظهرت عين ماء شربت منها العائلة المقدسة، وفي المطرية تم إنشاء كنيسة أثرية بإسم السيدة العذراء والشجرة مازالت موجودة حتى الآن في شارع متفرع من شارع المطراوي على بعد أمتار من قسم شرطة المطرية وقد كانت لزوجتي

الدكتورة سلوى عيادة خاصة على بعد أمتار من شجرة مريم وكنا نتوجه كثيراً لزيارة هذه الشجرة العظيمة ومعنا إبنتي نانسي وأنجي وقد تم عمل تخطيط عمراني سياحي لكل منطقة المطرية بسبب هذه الشجرة التي يزورها أعداد كبيرة من السائحين والمصريين وقد كنت ضيفاً في إفتتاح التخطيط العمراني لهذه المنطقة وإفتتاح منطقة شجرة مريم بعد تجديدها.

٩- المحطة التاسعة ((منطقة الزيتون)):

ثم بعد ذلك توجهت العائلة المقدسة إلى الزيتون التابعة لمحافظة القاهرة بها كنيسة السيدة العذراء وقد ظهرت السيدة العذراء في هذه الكنيسة ابتداءً من أوائل شهر أبريل ١٩٦٨ وظلت تظهر لمدد طويلة وكنت في ذلك الوقت أعمل بقسم شرطة الزيتون وقد شاهدتها ذات ليلة تتجلى بثوبها الأبيض فوق قبة الكنيسة في شارع طومان باي وكان يأتي يومياً إليها الآلاف من المصريين والسياح من كل أنحاء الدنيا وكانت شركات السياحة تنظم رحلات عالمية لزيارة كنيسة السيدة العذراء بالزيتون وقد أرسل قداسة البابا كيرلس السادس لجنة من الأساقفة وشاهدوا ظهورها واستمعوا إلى آراء الكثير من المواطنين والآباء الكهنة المسؤولين عن الكنيسة وكان منهم أبي في الإعراف القص بطرس جيد الأخ الأكبر لقداسة البابا شنودة الثالث وكتبت اللجنة تقريراً بظهور السيدة العذراء في ٣٠ أبريل ١٩٦٨ وقد كانت الجماهير تشاهد السيدة العذراء من شارع طومان باي والشوارع المحيطة به وقد كان كبار المسؤولين يشاهدونها من جراج الأتوبيس الخاص بهيئة النقل العام لمدينة القاهرة وتم نقل ملكيته بعد ذلك إلى كنيسة السيدة العذراء لتوسيعها بإنشاء كنيسة بإسم السيدة العذراء كبيرة جداً وذات يوم حضر الرئيس عبد الناصر لمشاهدة ظهور السيدة العذراء من أحد الفيلات المجاورة لمبنى الكنيسة وهي فيلا ريدان أحد كبار تجار الفاكهة والخضروات بسوق الخضار بروض الفرج وكانت أسوار الفيلا عالية جداً، وقد عقدت الكاتدرائية الأرثوذكسية بعد أن ثبت للجنة التي شكلها البابا كيرلس السادس ظهور

السيدة العذراء مؤتمراً صحفياً في ٤ مايو ١٩٦٨ بالكاتدرائية المرقسية بالأزبكية شهدته وكالات الأنباء المصرية والعالمية وأذيع تلفزيونياً أعلن منه الأنبا اثناسيوس اسقف بني سويف والبهنسا نيابة عن البابا كيرلس السادس أعلن فيه بيان البطريرك كيرلس السادس بظهور السيدة العذراء ابتداء من مساء الثلاثاء ٢ أبريل ١٩٦٨ بكنيسة السيدة العذراء بشارع طومان باي في ليالي مختلفة أحياناً بالجسم الكامل وأحياناً بنصف جسمها العلوي تحيط بها هالة من النور من فتحات القباب بسطح الكنيسة وأخرى من خارج القبة العلوية للكنيسة وقد شاهد ظهورها الآلاف من مختلف الأديان والمذاهب من المصريين والأجانب وأضاف التقرير البابوي من أنه من الثابت تاريخياً أن العائلة المقدسة قد اجتازت هذا المكان أثناء تنقلاتها خلال إقامتها بمصر.

١٠- المحطة العاشرة ((منطقة حارة زويلة)):

بعد ذلك توجهت العائلة المقدسة إلى منطقة حارة زويلة وهي المنطقة الكائن بها حالياً كنيسة القديسة العذراء الأثرية بحارة زويلة التابعة لمحافظة القاهرة وقد إستراحت العائلة المقدسة بهذه الأرض وقد أنشئت الكنيسة بها في القرن الرابع الميلادي وأمام هيكل كنيسة السيدة العذراء الأثرية بحارة زويلة يوجد بئر مقدسة إستخدمته العائلة المقدسة وحارة زويلة تقع بالقرب من حي الموسكي.

١١- المحطة الحادية عشرة ((منطقة مصر القديمة)):

وقد توجهت العائلة المقدسة إلى منطقة مصر القديمة وبها العديد من الكنائس والأديرة الآن ومن أهم الكنائس الموجودة بالمنطقة التي عاشت فيها العائلة المقدسة كنيسة القديس سرجيوس أو أبو سرجة وهي تقع وسط الحصن الروماني وبها كهف أو مغارة عاشت به العائلة المقدسة وكنيسة السيدة العذراء أو المعلقة وهي تقوم على أبراج الحصن الروماني لذلك سميت بالمعلقة وقد قام الوزير فاروق حسني وزير الثقافة بعمل مناقصة عالمية لترميمها وسوف يتكلف إعادة ترميمها حوالي خمسون مليون جنية

وسيتم افتتاحها عالمياً بعد الإنتهاء من عملية ترميمها بمعرفة الرئيس مبارك وكذلك توجد كنيسة برباره في الجانب الشرقي لحصن بابليون وهي مجاورة لكنيسة أبي سرجة وكذلك كنيسة مارجرجس وكنيسة العذراء أو كنيسة قصرية الريحان وكذلك يوجد في هذه المنطقة دير مارجرجس للراهبات المعروف بدير البنات.

١٣- المحطة الثانية عشرة ((منطقة المعادي)):

وتوجهت إلى شاطئ النيل وفي منطقة المعادي بنيت على شاطئ النيل كنيسة باسم السيدة العذراء المعروفة باسم كنيسة العدوية لأن من مكان هذه الكنيسة عبرت العائلة المقدسة إلى الجانب الآخر من النيل في رحلتها إلى الصعيد ولذلك سميت هذه الكنيسة باسم العدوية حيث من هذا المكان ركبت العائلة المقدسة مركب لتعدي النيل بالعرض لتبدأ رحلة العائلة المقدسة إلى صعيد مصر ومنطقة المعادي تابعة لمحافظة القاهرة.

١٣- المحطة الثالثة عشرة ((دير الجرنوس غرب مغاغة)):

وتوجهت العائلة المقدسة إلى الصعيد المصري في الوجه القبلي حيث وصلت إلى قرية دير الجرنوس وبها كنيسة باسم السيدة العذراء وقد تم بنائها في القرن التاسع عشر وبها بئر عميق شربت منه العائلة المقدسة وهي غرب مركز مغاغة محافظة المنيا.

١٤- المحطة الرابعة عشرة ((قرية البهنسا)):

ثم توجهت بعد ذلك العائلة المقدسة إلى بلدة البهنسا وهي الآن قرية البهنسا على مسافة ١٧ كيلو متر غرب بني مزار محافظة المنيا.

١٥- المحطة الخامسة عشر ((بلدة سمالوط)):

ثم توجهت العائلة المقدسة وعبرت النيل للناحية الشرقية بمركب حيث يوجد الآن دير السيدة العذراء بجبل الطير شرق سمالوط ويقع دير السيدة العذراء على بعد ٢ كيلو جنوب معدية بني خالد ويقع الدير على قمة جبل الطير بجوار شاطئ النيل وكنيسة السيدة العذراء الأثرية بجبل الطير منحوتة

في الصخر ويوجد بها مغارة وهي المغارة التي عاشت بها العائلة المقدسة وبلدة سمالوط تابعة لمركز سمالوط محافظة المنيا.

١٦- المحطة السادسة عشر ((بلدة الأشمونين)):

وبعد ذلك ركبت العائلة المقدسة المركب في النيل واتجهت من الناحية الشرقية إلى الناحية الغربية واتجهت نحو بلدة الأشمونين وقد استراحت العائلة المقدسة ببلدة الاشمونين وبها الكثير من الكنائس والأديرة والشهداء والقديسين من أشهرهم الأنبا ساويرس بن المقفع وكان أسقف الأشمونين وقدم للكنيسة الكثير من المراجع عن تاريخ البطارقة السابقين وبلدة الأشمونين بجوار ملوي محافظة المنيا.

١٧- المحطة السابعة عشر ((ديروط الشريف)):

ثم توجهت العائلة المقدسة إلى ناحية ديروط الشريف وكانت تعرف في ذلك الوقت باسم فيلبس واستراحت العائلة المقدسة بناحية ديروط الشريف التابعة لمركز المنيا.

١٨- المحطة الثامنة عشر ((قرية قسقام)):

ثم توجهت العائلة المقدسة إلى قرية قسقام وأثناء دخول العائلة المقدسة لهذه البلدة سقطت الأصنام التي كان يعبدونها أهل قرية القسقام فلم يرحبوا بالعائلة المقدسة فتركوها إلى قرية مير وقرية قسقام تابعة لمحافظة أسيوط.

١٩- المحطة التاسعة عشر ((قرية مير)):

ثم توجهت العائلة المقدسة إلى قرية مير وهي تسمى الآن بنفس الاسم مير وتقع على مسافة ٧ كيلو غرب القوصية التابعة لمحافظة أسيوط وقد أكرم أهل مير العائلة المقدسة وهي من أخصب الأراضي الزراعية بأسيوط.

٢٠- المحطة العشرون ((منطقة المحرق بأسيوط)):

ثم توجهت العائلة المقدسة إلى جبل قسقام حيث يوجد الآن به دير المحرق وقد استغرقت العائلة المقدسة في هذا الدير لمدة ستة أشهر وعشر أيام وهي أكبر مدة تقضيها العائلة المقدسة في كل المحطات السالف ذكرها ومن هذا

الدير بدأت رحلة العود مرة أخرى إلى أرض إسرائيل حيث ظهر ملاك الرب إلى يوسف في حلم وقال له ((قم وخذ الصبي وأمه واذهب إلى أرض إسرائيل لأنه قد مات الذي يطلبون نفس الصبي)) إنجيل متى ٢: ٢ ومنطقة دير المحرق تقع على بعد ١٢ كيلو غرب بلدة القوصية محافظة أسيوط وعلى بعد حوالي خمسين كيلو من أسيوط المحافظة ويوجد بدير المحرق كنيسة السيدة العذراء الأثرية وهيكلها هي المغارة التي عاشت فيها العائلة المقدسة أثناء وجودها في هذه المنطقة.

٢١- المحطة الحادية والعشرون ((جبل درنكة بأسيوط)):

كانت أعلى نقطة وصلت إليها العائلة المقدسة في صعيد مصر هي المنطقة الموجودة بها الآن دير المحرق بالقوصية وبعد ذلك بعد أن قضت في هذا المكان ستة أشهر وعشر أيام بدأت عودة العائلة المقدسة للخروج من مصر إلى فلسطين مرة أخرى بعد ظهور الملاك ليوسف وأمره بالعودة إلى حيث قد مات من يطلبون قتل السيد المسيح وفي طريق العودة استراحت العائلة المقدسة في جبل أسيوط في منطقة درنكة تابعة لمحافظة أسيوط وبها تم بناء دير باسم السيدة العذراء على بعد ٨ كيلو جنوب غرب أسيوط وطبقاً لأكثر الآراء ترجيحاً أن العائلة المقدسة مكثت في مصر ثلاث سنوات وإحدى عشر شهراً وذلك حسب بردية تاريخية أثرية ترجع إلى القرن الرابع الميلادي نشرت في جامعة كولون بألمانيا تتحدث عن فترة وجود السيد المسيح والعائلة المقدسة في مصر وهذه البردية الأثرية مكتوبة باللهجة القبطية الفيومية نسبة إلى منطقة الفيوم علماً بأن أخبار هذه البردية التي عثرت عليها عالمة الألمانية جيزا شكل موجودة في مكتبات جامعة كولون بألمانيا.

ثامناً: مما تقدم يتضح أن قداسة البابا شنودة استخدم حقه الوارد في

الإنجيل للمصلحة العامة للأقباط ولل مصلحة القومية العليا لمصر ولمصلحة
الإخوة الفلسطينيين في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية وأن قرار منع زيارة
القدس ليس دائماً بل هو مؤقت وإذا رغب المصريون زيارة الأماكن المقدسة
لتبرك عليهم زيارة أماكن العائلة المقدسة في مصر ولذلك ما يدعيه المفترون
لا أساس له من الصحة.



الفصل الثالث

السهم الطائش الثالث

الإدعاء من بعض الصحفيين بأن قداسة البابا شنودة يلعب دوراً تحريضياً لمنظمات الأقباط في المهجر ضد مصر لتحقيق هدفه.

رد المؤلف على ذلك الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: أقباط المهجر في الخارج عددهم حوالي مليون ونصف قبطي أرثوذكسي هاجروا إلى شتى بلاد الدنيا إلى القارات الستة بعد ثورة ١٩٥٢ وما بعدها وقد خرجوا من مصر وبعضهم خرج من مصر في ظروف صعبة في الستينات والسبعينات نتيجة لظلم وظيفي بهم أو نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأمين والإستيلاء على أملاكهم وأموالهم مثل تأمين شركة أتوبيس اخوان مقار والأسيوطي وغيرها وبعضهم وهم الغالبية خرجوا بحثاً عن الرزق والحياة في مجتمع آخر أكثر تحضراً وكل هؤلاء من أقباط المهجر عاشوا في ثقافة غربية أخرى تؤمن بمبادئ عالية الحضارة في التعبير عن الرأي وفي التظاهر والتعبير عن الرأي بدون سقف أو حدود حتى لو كان تعبيره عن رأيه ضد الرئيس الأمريكي ذاته وتصرفاته أو ضد رئيس الوزراء البريطاني أو ضد الرئيس الفرنسي فأقباط المهجر عاشوا في مناخ من حرية الرأي بلا خطوط حمراء فحرية الرأي جزء من الشخصية الغربية وبدون هذا الحق في حرية الرأي يحس المواطن الغربي أنه مخنوق لأنك منعت عنه الهواء الذي يتنفسه عندما تمنعه من حرية الرأي بلا خطوط حمراء في هذه الثقافة الجديدة وجد أقباط المهجر الذين عاشوا فيها وتعلموها وأصبحت جزء من شخصيتهم يمارسونها ضد رئيس الدولة التي يعيشون فيها ويمارسونها بالتالي ضد قداسة البابا شنودة الثالث، فسيطرة قداسة البابا شنودة الثالث على مليون ونصف قبطي في بلاد الهجرة سيطرة معنوية فقط

وليس سيطرة ملزمة وكثيراً ما يخرج أقباط المهجر عن هذه السيطرة المعنوية ويهاجمون قداسة البابا شنودة ذاته في تصرفاته وفي أقواله وفي رحلاته المختلفة وكثيراً ما تهاجمه المنظمات القبطية في المهجر ويهاجموا الدولة المصرية ذاتها ونظامها المصري عند الاعتداء على الأقباط وقتلهم كما حدث في أبى قرقاص من خلال تصرفات قلة من المسلمين لا يعرفون صحيح دينهم عندما يتصرفون بطريق لا يتفق مع مبادئ الدين الإسلامي بحرق كنيسة هنا أو هناك كما حدث في الخانكة أو في أبى قرقاص ولذلك فإن السيطرة على أقباط المهجر وعلى مليون ونصف قبطي في المهجر نوعاً من المستحيل أو اللا معقول لأنهم يعيشون في ظل حضارات وثقافات مختلفة لذلك فإن القول بأن قداسة البابا شنودة الثالث يقوم بدور تحريضي لأقباط المهجر من خلال المنظمات القبطية في المهجر لتحقيق أهدافه قول لا أساس له من الصحة وظلم بين لقداسة البابا شنودة لأنه لو فعل ذلك لكشف الأمر وأعلن لأن أقباط المهجر بينهم اتصال دائم ولو حدث ذلك لعرفت أجهزة المخابرات هذا التحريض وأعلنت عنه لأن أجهزة المخابرات المسؤولة عن أمن مصر خارجياً متيقظة تماماً لما يفعله قلة من أقباط المهجر ضد مصر بل العكس صحيح أن أجهزة الدولة دائماً تعلن عن وطنية قداسة البابا شنودة التي لا حدود لها وفي كل المناسبات الوطنية التي يحضرها السيد الرئيس وجميع المسؤولين يتم دعوة قداسة البابا شنودة ولو كان قداسة البابا شنودة يلعب دوراً تحريضياً من خلال المنظمات القبطية في المهجر ضد مصر كما يدعي هؤلاء المفترين لم يكن من المقبول رسمياً دعوة قداسة البابا شنودة في كل المناسبات القومية.

ثانياً: وإن أقباط المهجر ينقسمون إلى قسمين، قسم توجه إلى بلاد المهجر سعياً وراء الرزق ولا يهتم بأي شيء آخر وبعضهم نشطاء في الانضمام إلى منظمات قبطية في الخارج لها مواقف سياسية تجاه الدولة المصرية وتمارس أدوار انتقادية تجاه المؤسسات الدينية الأرثوذكسية وتجاه قداسة البابا شنودة

ذاته وهذه المنظمات تمارس ضغوطاً سياسية ضد الحكومات في البلدان التي بها لأن أقباط المهجر لهم أصوات في الانتخابات في هذه البلاد وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك ليس كل أقباط المهجر منضمين إلى منظمات قبطية تمارس دوراً سياسياً وقداسة البابا شنودة ليس له أي تأثير مادي على هذه المنظمات القبطية لأنها كثيراً ما تهاجم قداسة البابا شنودة ذاته وسوف نذكر بعض المنظمات القبطية في الخارج على سبيل المثال لا الحصر وأهمها هي: -

١- منظمة الهيئة القبطية

تأسست منظمة الهيئة القبطية في جيرسي سيتي بولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٤ وقد أسسها الدكتور شوقي فلتأوس كراس وأهم أهدافها:

أ- العمل على احترام حقوق الإنسان القبطي واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- نشر الثقافة القبطية على الصعيد العالمي من خلال تأسيس معهد للدراسات القبطية.

ج- إحياء القومية القبطية والاهتمام بالتاريخ القبطي.

د- إنشاء مركز ثقافي لنشر الثقافة القبطية.

هـ- مساعدة أقباط المهجر.

وهذه الهيئة القبطية لها فروع في أمريكا وفي كندا وأستراليا ويشغل رئيس الهيئة القبطية في كندا الدكتور سليم نجيب القاضي بالمحاكم العليا بكندا وهو إنسان مثقف وله العديد من المؤلفات في الشأن القبطي ويرأس الهيئة القبطية في أستراليا الأستاذ / صموئيل فهد وتقوم الهيئة القبطية بإصدار مجلة الأقباط، مجلة دورية باللغة العربية والإنجليزية وتقوم بنشر الإعلانات في صحيفتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست توضح مشاكل الأقباط في مصر وقد قامت الهيئة القبطية بتبنى الكثير من الكتب مثل أقباط ومسلمون كتاب جاك تاجر وكتاب لقائي مع المسيح تأليف قبي صليب.

٢- المنظمة الكندية المصرية لحقوق الإنسان

وقد تأسست هذه المنظمة في أول يناير ١٩٩٥ وأهم أهدافها:

أ- تعزيز مبادئ السلام والتعايش بين الجماعات والتجمعات العرقية الدينية.

ب- نقد الأوضاع الداخلية ودعم مبادئ الديمقراطية وقيم المجتمع المدني

ج- الدفاع عن حقوق الإنسان كإنسان وحقوق الأقليات كما جاء في إعلانات الأمم المتحدة

وقامت هذه المنظمة بالأبحاث في مجال حقوق الإنسان في مصر وكندا وكذلك استضافة وعقد المؤتمرات حول القضايا الخاصة بحقوق الإنسان في مصر وكذلك تأسيس روابط وعلاقات مع المنظمات المتشابهة من أجل عمل برامج مشتركة وتصدر المنظمة نشرة باسم المساواة باللغتين العربية والانجليزية وصدر العدد الأول منها في يناير عام ١٩٩٦ ويرأس هذه المنظمة مهاجر مصري اسمه نبيل عبد الملك.

٣- منظمة جمعية الدراسات القبطية

إلى جانب منظمة الهيئة القبطية والمنظمة الكندية المصرية توجد منظمات أخرى مثل جمعية الدراسات القبطية التي تصدر نشرة باسم الرسالة وتم انشائها عام ١٩٨٢ وهي تعرف نفسها في نشراتها باسم صوت الشعب القبطي الصارخ من أجل الكنيسة وتقاليدها وهدفها عرض مشاكل الأقباط في مصر بحلها ومرها ويرأسها الدكتور رودلف يني من بنسلفانيا.

٤- جمعية لوس أنجلوس القبطية

وهي تصدر رسالة دورية باسم أغابي وهي كلمة قبطية معناها المحبة وتهدف رسالة هذه الجمعية نشر الفكر الأرثوذكسي في أمريكا ودراسة مشاكل الأقباط في أمريكا وفي مصر وقد صدر العدد الأول من رسالة " أغابي " في سبتمبر ١٩٩٦.

ثالثاً: من الملاحظ ازدياد النشاط للجمعيات القبطية في المهجر وخاصة

للضغط على الدولة المصرية لحل مشاكل الأقباط في مصر وقد زاد نشاطها بدرجة ملحوظة بعد زيادة العنف ضد الأقباط من بعض الجماعات الإرهابية والتي اتخذت بعض ملامحها الوجه الطائفي من خلال عمليات العنف الذي مارسته الجماعات الإسلامية المتطرفة في صعيد مصر ضد بعض الأقباط والسائحين الأجانب ورجال الشرطة والمسؤولين في مصر وهذه الأوضاع أحدثت إنزعاج كبير وسط الأوساط القبطية في بلاد المهجر ولدى المنظمات القبطية في الخارج وكثير ما تثير هذه المنظمات القبطية الكثير من مشاكل الأقباط على صفحات الجرائد في أمريكا أثناء زيارة بعض المسؤولين إلى أمريكا في جريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست كإعلانات مدفوعة الأجر وهذه المشاكل مثل مشكلة عدم ترشيح الأقباط ونجاحهم في الانتخابات البرلمانية والتمييز بين المصريين على أسس دينية خاصة في تولي الوظائف ومشكلة الأوقاف القبطية واستبعاد التاريخ القبطي عن مناهج الدراسة المدرسية والجامعية والخط الهامبوني في بناء الكنائس وكثير من مشاكل الأقباط وأكثر من ذلك قامت المنظمة الكندية المصرية لحقوق الإنسان بكتابة تقرير في ١٩٩٦/٤/٩ عن مشاكل الأقباط في مصر وأوضاعهم وأرسلت هذا التقرير إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف وكثيراً ما تتحرك الهيئة القبطية بأمريكا تجاه الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي للضغط الخارجي على الحكومة المصرية وفي عام ١٩٩٣ عقد رئيس الهيئة القبطية شوقي كراسي اجتماعاً مع رئيس لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وشارك في هذا الاجتماع ممثل عن مسيحي باكستان ومسيحي السودان لشرح مشاكل المسيحيين في كل دولة وممثلوا الهيئة القبطية بأمريكا ينسقون ويتعاونون مع بعض الكنائس والهيئات الإنجيلية في أمريكا وبعض المؤسسات الدينية اليهودية وجماعات حقوق الإنسان وذلك لخلق آلية للضغط على مطبخ القرار الأمريكي وعلى الكونجرس الأمريكي وفي عام ١٩٩٤ عقد اجتماع في واشنطن في قاعة من قاعات الكونجرس الأمريكي ثم دعوا

ممثلى المسيحيين في لبنان وممثلى الهيئة القبطية وبعض الهيئات المهمة بحقوق الإنسان لدراسة مشاكل المسيحيين في هذه البلاد وبعد ذلك صدر القرار رقم ٥١٥ للإهتمام بحقوق المسيحيين في العالم الإسلامي وقد نص القرار على ما هو آتي:

١- تأكيد المجلس على الإلتزام التاريخي للولايات المتحدة بمبادئ الحرية الدينية.

٢- إدانة الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والحرمان من الحقوق الدينية للمسيحيين في الكثير من الدول ومطالبة هذه الدول بالتوقف عن انتهاكات حقوق المسيحيين.

٣- يوصي المجلس بأن يوسع الرئيس الأمريكي من التأييد الدولي لمنع اضطهاد المسيحيين والأديان الأخرى المضطهدة سواء سماوية أو عقائد غير سماوية.

٤- يشجع المجلس الرئيس الأمريكي على اتخاذ خطوات تنظيمية لدعم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الإضطهاد الديني في كل دول العالم.

٥- يرحب المجلس بالخطوات التي اتخذتها هيئة الزمالة الإنجيلية العالمية من إعلان يوم عالمي للصلاة من أجل المسيحيين المضطهدين.

رابعاً: مما تقدم يتضح أن سياسة الحكومة الأمريكية المعلنة هي منع الاضطهاد الديني لكل اتباع الديانات السماوية واتباع العقائد غير السماوية في كل دول العالم ولذلك هي التي تعقد الاجتماعات مع ممثلي أصحاب الديانات الموجودة في أمريكا وذلك لا يتم بتحريض من قداسة البابا شنودة كما يدعي البعض لأن سياسة أمريكا المعلنة من خلال قانون الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٩٧م وصدق عليه الرئيس كلينتون هي بحث مشاكل الأقليات الدينية في كل أنحاء العالم وأرسل لجان تابعة للبيت الأبيض الأمريكي لبحث هذه المشاكل على الطبيعة

ومقابلة المسؤولين في هذه الدول ومقابلة ممثلي الأقليات الدينية في هذه الدول لعمل تقرير لعرضه على الرئيس الأمريكي من خلال لجنة خاصة تابعة للبيت الأبيض تمهيداً لتوقيع عقوبات على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني وأمريكا تعتبر الأقباط في مصر أقلية ولا يمكن أن يكون كل ذلك بتحريض من قداسة البابا شنودة وحقيقة الأمر، أن أمريكا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال نافذة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الدينية لغرض سياسي هو مصالحها أولاً ولغرض إصلاح حقوق الأقليات الدينية في الدول التي تنتهك حقوق وحريات الأقليات الدينية وقد رفض قداسة البابا شنودة مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي لأن له رؤية خاصة بأن مشاكل الأقباط يجب أن تحل بحلول مصرية ١٠٠% من خلال الشرعية الدستورية والقانونية المصرية وليس من خلال حلول مفروضة من الخارج أو حلول مفروضة من أمريكا وهذه الرؤية الخاصة لقداسة البابا شنودة الثالث أحدثت صداماً بين المنظمات القبطية في الخارج وخاصة في أمريكا وبين قداسة البابا شنودة فالمنظمات والهيئات القبطية في الخارج ترى حل المشاكل للأقباط من خلال الضغط على الحكومة المصرية من خلال الضغط على مطبخ القرار الأمريكي والتعاون مع المنظمات الأخرى في أمريكا بينما قداسة البابا شنودة له رؤية مختلفة وهي رؤية تستقيم مع المواقف التاريخية للكنيسة الأرثوذكسية الوطنية في كل مراحل حياتها ولا يريد تغييرها في عهده وهي حل المشاكل المصرية القبطية بقرارات مصرية وهذا ما يؤكد قداسة البابا شنودة في كل لقاءاته ((بأنه يعمل من أجل حل المشاكل للأقباط بطريقة هادئة لا تنزل إلى مستوى العداء مع النظام والمسؤولين بعيداً عن التشهير بالنظام المصري بل يجب بحث حل المشاكل داخل بلدنا مصر بهدوء دون مؤازرة من أحد)).

ولذلك فإن قداسة البابا شنودة يحاول حل المشاكل بهدوء دون مؤازرة من أحد من الخارج حتى من المنظمات القبطية في الخارج ونتيجة لذلك الخط

الذي يسير عليه قداسة البابا شنودة لا تحظى بعض مواقفها بالترحيب لدى هذه المنظمات القبطية بل إن تصرفاته مصدراً من مصادر النقد وعلى سبيل المثال لا الحصر قرار قداسة البابا شنودة من قضية القدس بمنع الأقباط من زيارة القدس طالما ظلت تحت الاحتلال الاسرائيلي شنت مجلة الرسالة بأمريكا التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية في نيو جيرسي هجوماً حاداً على هذا الموقف من جانب البابا شنودة وكذلك الهيئة القبطية بأمريكا وغيرها انتقاداً لقداسة البابا نظراً لخطه الوطني في حل مشاكل الأقباط وقد وصل حد النقد إلى إتهام قداسة البابا شنودة بأنه يهادن الحكومة كما ورد في المجلة القبطية في السنة العشرين في العددان ١، ٢ يناير ١٩٩٣ وبعد ذلك يقول بعض المفترين أن قداسة البابا شنودة يحرض أقباط المهجر إن العكس هو الصحيح أنه يختلف مع هذه المنظمات القبطية في رؤيتهم لحل مشاكل الأقباط.

خامساً: وقداسة البابا شنودة الثالث يرى أن الأقباط في مصر جزء من الأمة المصرية وجزء من نسيج الأمة المصرية ولا توجد عوامل تميزهم عن باقي سكان الأمة المصرية وسكان الوطن وموقف الأقباط هو موقف الوطن وهو موقف الأمة المصرية والأقباط موزعون في كل الإتجاهات السياسية في مصر وتوزع مصالحهم وقناعاتهم وثقافتهم ولكن المنظمات القبطية في الخارج تنتقد قداسة البابا شنودة وتهاجمه بشدة لأنهم يرددون أن الأقباط في مصر أقلية مضطهدة ولذلك يهاجمون قداسة البابا شنودة كما ورد في المجلة القبطية السنة الثالثة والعشرين العدد ٣ في يوليو ١٩٩٦ فكيف يتم ذلك وبعض المفترين يدعون أن قداسة البابا شنودة يحرض أقباط المهجر والمنظمات القبطية الموجودة في الخارج تختلف عن نظرة قداسة البابا شنودة الثالث لمعالجة المشاكل القبطية في مصر فهو ينظر إلى حل المشاكل من خلال مبدأ المواطنة والوطنية وعدم التشهير بالنظام المصري ولكن بعض المنظمات القبطية ترى حل مشاكل الأقباط في مصر من خلال الضغط على

المطبخ الأمريكي للضغط على النظام المصري ومن خلال التشهير بمصر وهذا ما يرفضه قداسة البابا شنودة شكلاً وموضوعاً.

وقد وصل الأمر إلى اللامعقول عندما كتب شوقي كراسي رئيس الهيئة القبطية بأمريكا منشوراً هاجم قداسة البابا شنودة عندما قال في المنشور ((الدكتاتورية السائدة في الكنيسة المصرية والنفوذ الإجتماعي لرجال الكنيسة وأتهم قادتها بأنهم يفقدون شجاعة الدخول في مواجهة مع النظام المصري دفاعاً عن مصالح الأقباط)) فالهيئات القبطية في أمريكا تريد من البابا شنودة الدخول في مواجهة مع الحكومة لحل مشاكل الأقباط ومع ذلك قداسة البابا شنودة يرفض الدخول في مواجهة ويطالب بحل المشاكل بالهدوء وخاصة في عهد الرئيس مبارك ومع ذلك يدعي المفكرون أن البابا شنودة يحرض المنظمات القبطية في أمريكا ضد مصر وفي زيارة قداسة البابا شنودة لأمريكا في شهر سبتمبر ١٩٩٧ طلب من أقباط المهجر ((عدم خروج أي مناقشات لقضايا الأقباط في مصر عن أطر المحافل الوطنية أي حل مشاكل الأقباط داخلياً على مائدة الوطن)) وبسبب هذه الرسالة رفض معظم أقباط المهجر قانوناً قدمه فرانك ولن عضو الكونجرس عن ولاية فرجينيا يقترح فرض عقوبات على عدة دول من بينها مصر بزعم ممارسة التمييز الطائفي وأرسل الأقباط في المهجر رسالة إلى الكونجرس بذلك ولكن المنظمات القبطية في المهجر رفضت ذلك.

سادساً: وحتى يحسم رد الإدعاء بتحريض قداسة البابا للمنظمات القبطية في الخارج نعود للحديث الذي نشرته مجلة روزاليوسف في العدد الصادر في ١٩٩٦/٩/٢ مع الدكتور شوقي كراس رئيس الهيئة القبطية في أمريكا وهي أكبر منظمة قبطية في أمريكا قال بالحرف الواحد عن سؤال عن علاقة الهيئة القبطية بالكنيسة وأن الأقباط مستأؤون من تصرفاتكم والكنيسة في غابة الحرج من تصرفاتكم إذن فباسم من نتحدثون قال في إجابته ((إننا نتحدث باسم ٩٩% من الأقباط يؤيدوننا ما عدا المنتفعين أما عن علاقتنا بالكنيسة لا

توجد علاقة معها فنحن لا نتكلم في اللاهوت وهم أيضاً ليس لهم الحق في التدخل في شئوننا)) ومعنى كلام شوقي كراس أنه لا توجد علاقة بين المنظمات القبطية والكنيسة إذن كيف يحرضها !!.

سابعاً: إن المنظمات القبطية في المهجر مشكلة تؤرق الكنيسة والدولة معاً فبعضهم يهاجم الحكومة بضراوة ويستعدي عليها أمريكا والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ويتهم الدولة بالتطرف واضطهاد الأقباط وفي نفس الوقت هذه المنظمات القبطية في المهجر تهاجم البابا شنودة وتتهمه بموالاة الحكومة وتأييدها من أجل الحفاظ على منصبه الباباوي وقد وصل الأمر بشوقي كراس رئيس الهيئة القبطية بأمريكا إلى كتابة مقالة هاجم فيها البابا شنودة وقال بأن الدكتاتورية سائدة في الكنيسة المصرية والنفوذ الاجتماعي لرجال الكنيسة واتهم قادتها بأنهم يفتقدون شجاعة الدخول في مواجهة مع النظام المصري دفاعاً عن مصالح الأقباط)) وقد وردت هذه المقالة في مجلة الأقباط في عام ١٩٩٣م في الصفحة الأولى التي تصدرها الهيئة القبطية الأمريكية ومما يؤكد أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين قداسة البابا شنودة والمنظمات القبطية أنه في ٢١ نوفمبر ١٩٩٤ أرسل كل من شوقي كراس وسليم نجيب ومنير بشاي رؤساء الهيئات القبطية في أمريكا وكندا وكاليفورنيا خطاباً للسيد رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك يطلبون فيه تعيين بعض الأقباط في مصر يتقنون فيهم في مناصب مختلفة كأعضاء مجلس الشعب وأعضاء مجلس الشورى والوزراء والمحافظين ومديري الجامعات وهذه الأسماء هي د/ ميلاد حنا، د/ فتحي اسكندر، المستشار / فؤاد جرجس، انطوان سيدهم، أمين عبد النور وسعيد سنبل، منير عبد النور، أنس نجيب ساويرس وماجد عطية، سميح تكلا، فهمي ناشد ورؤوف شلبي، عادل كامل غبريال، وحبیب مسیحة.. وقد أثار هذا الخطاب ردود وأفعال في الداخل والخارج فقد رفضه أقباط الداخل حتى الذين رشحهم لتولي المناصب وأن ذلك يشكل تدخلاً صارخاً في الأمور الداخلية للنظام المصري

ولكنني ذكرت هذه الرسالة أو هذا الخطاب لكي أؤكد أنه لا توجد علاقة بين قداسة البابا شنودة والمنظمات القبطية في المهجر والدليل على ذلك أن المنظمات القبطية في الخارج رشحت أسماء عرفت بأنها على خلاف مع قداسة البابا شنودة ولكن الحقيقة التي يجب أن يعلمها الجميع أن الاغلبية العظمى من أقباط المهجر ٩٩% منهم لا يهتمون بالسياسة وطموحهم في النجاح المهني فقط وقلة من أقباط المهجر ينضمون إلى المنظمات القبطية لذلك فإن الغالبية العظمى من أقباط المهجر تدين بالطاعة والولاء المعنوي لقداسة البابا شنودة بعيداً عن المنظمات القبطية في المهجر.

ثامناً: إن قداسة البابا شنودة لا يستطيع أحد أن ينكر وطنيته ومن ينكر وطنية قداسة البابا شنودة الثالث إما أعمى أو حاقق ولا يمكن لقداسة البابا شنودة الثالث كما يقول بعض المفترين أنه يلعب دوراً تحريضياً للمنظمات القبطية ضد مصر لأن وطنية قداسة البابا شنودة بالنسبة لمصر لا حدود لها فهو القائل المقولة التي أصبحت عالمية وهي (إن مصر ليست وطننا نعيش فيه ولكنها وطننا يعيش فيها) وسوف أذكر واقعة على سبيل المثال عن وطنية قداسة البابا شنودة وحبه لمصر وحبه للنظام المصري الذي يقوده الرئيس مبارك فعندما زار الرئيس مبارك أمريكا في بداية عهده عام ١٩٨٣ أرسل قداسة البابا شنودة رسالة إلى أبنائه في أمريكا وإلى الكهنة في أمريكا لكي يستقبلوه أحسن استقبال لكي يوفقه الله في رحلته ويحقق له أهدافه ويرجع إلى مصر وكل قلبه وفكره ذكريات جميلة عن لقاء الأقباط الطيب به وهذا نص الرسالة:

أبنائي الأحباء كهنة وشعباً في كل كنائسنا بأمريكا، حفظهم الرب سلام ونعمة، راجياً لكم من الهنا الصالح، عاماً جديداً سعيداً، وبركة خاصة في هذه الأيام المقدسة، لعلكم جميعكم بخير، الرب معكم، يسمعنا عنكم كل حين كل خبر طيب، وبعد،...

يحضر طرفكم خلال الأيام المقبلة، الرئيس حسني مبارك، في زيارة رسمية

لأجل مصر، أمنا كلنا، التي تحبونها جميعاً، وتصلون لأجل سلامها وخيرها. ونحن نود أن تكون رحلة الرئيس موفقة، فنجاحه نجاح لمصر كلها. ونثق أن مشاعر المحبة التي تملأ قلوبكم من جهة بلدنا ستكون واضحة للجميع، وأنكم ستستقبلون الرئيس مبارك حسب وصية الإنجيل بكل إكرام، كما تذكره الكنيسة في صلواتها، لكي يوفقه الرب، ويحقق له أهداف رحلته، ويرجع إلى مصر وفي قلبه وفكره ذكريات جميلة عن لقاءكم الطيب.

يحمل إليكم هذا الخطاب إخوتي الأحياء أصحاب النيافة: الأنبا دوماديوس والأنبا رويس والأنبا موسى، وكلهم موضع ثقتي. أرجو استقبالهم بكل حب، في قلوبكم وفي كنائسكم، كأحبار أجلاء في الكنيسة المقدسة، يعملون لأجلها بكل إخلاص.

وختاماً لكم خالص محبتي. الرب معكم جميعاً، يقود تصرفاتكم حسب حكمته الإلهية، بكل روحانية، وفق مشيئته الصالحة. كونوا بخير، معافين في الرب.

توقيع

قداسة البابا شنودة الثالث

١٩٨٣/١/١٦م

تاسعاً: مما تقدم فإن الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة يحرض المنظمات القبطية في المهجر ضد مصر إدعاء خالي من أي معقولية أو صدق لأن وطنية قداسة البابا شنودة لا يمكن المساس بها فوطنيته في كل المواقف القومية ظاهرة لكل البشر ولكن المفترون لا يبصرون.



الفصل الرابع

السهم الطائش الرابع

الإدعاء من قلة من الأقباط وبعض الصحفيين بأن إصرار قداسة البابا شنودة الثالث على عدم الترخيص بالزواج مرة ثانية لمن حصلوا على أحكام بالطلاق من المحاكم المصرية تسبب في تشريد أكثر من خمسين ألف أسرة وسار في طريق يخالف البطارقة الذين من قبله بعدم الاعتراف بأحكام الطلاق الصادرة من المحاكم المصرية.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: قبل أن أرد على هذا الإدعاء سوف أسأل كل ذى ضمير حي في مصر من المسلمين والأقباط.. هل يملك شيخ الأزهر الشريف أن يخالف أحكام القرآن الكريم بأن يصدر قراراً بإباحة أكل الخنازير للمسلمين أو أن يصدر قراراً بإباحة شرب الخمر للمسلمين ؟.. بالطبع الإجابة لا يستطيع أن يصدر هذا القرار لأنه يخالف أحكام القرآن الصريحة وسوف يثور عليه مليار وأربعمائة نسمة وهم المسلمون في كل أنحاء العالم لأنه أصدر قراراً مخالفاً لنصوص القرآن وبنفس المعيار لا يستطيع قداسة البابا شنودة الثالث أن يخالف نصوص الإنجيل وأقوال السيد المسيح فالإنجيل صريح كل الصراحة بأنه لا طلاق إلا لسبب وحيد في العالم المسيحي وهو الزنا، فقد ورد في إنجيل متى الإصحاح الخامس ٣١ - ٣٢ ((وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاباً وأما أنا فأقول لكم أن من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني ومن يتزوج مطلقة فإنه يزني)) لذلك أصر قداسة البابا شنودة على أن يكون الطلاق لعل الزنا فقط كما قال الإنجيل فهو لا يستطيع مخالفة الإنجيل مهما كانت الأسباب والعواقب فكلام السيد المسيح لا يجوز مخالفته تحت أي ذريعة أو أسباب ظاهرها الحق وداخلها الباطل والشعب القبطي في مصر

وفي الخارج يؤيد قرار قداسة البابا شنودة في إصراره على تنفيذ نصوص الإنجيل بعدم إعطاء ترخيص بالزواج الثاني إلا إذا كان الطلاق لعدة الزنا وأن يكون الحكم الصادر من المحكمة يذكر في أسبابه أن الطلاق لعدة الزنا.. لأن القانون المطبق على المسيحيين يذكر تسعة أسباب للطلاق في المواد من ٥٠ إلى ٥٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين وهذه الأسباب التسعة وردت في القانون في تسعة مواد من المادة ٥٠ إلى المادة ٥٨ وهي على النحو التالي:

- ١- إذا كان الطلاق لعدة الزنا - ورد في المادة ٥٠.
- ٢- إذا خرج أحد الزوجين عن الديانة المسيحية يجوز الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥١.
- ٣- إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متتالية يجوز الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٢.
- ٤- إذا حكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس يجوز الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٣.
- ٥- إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر يجوز طلب الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٤.
- ٦- إذا اعتدى أحد الزوجين على الآخر اعتداء يعرض صحته للخطر يجوز طلب الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٥.
- ٧- إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حياة الرذيلة يجوز طلب الطلاق وقداسة البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٦.
- ٨- إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر يجوز طلب الطلاق وقداسة

البابا شنودة يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٧.
٩- إذا ترهين الزوجان أو أحدهم يجوز طلب الطلاق وقداسة البابا شنودة
يسئل ما علاقة هذا السبب بالزنا - ورد في المادة ٥٨.
مما تقدم يتضح أن السبب الأول هو الذي يتفق مع تعاليم السيد المسيح
ومع نصوص الإنجيل أما الأسباب الثمانية الأخرى لا علاقة لها بالإنجيل
ونصوص الإنجيل.

ثانياً: وقد كتبت كتاب هو موجود الان في الأسواق بعنوان " عدم
دستورية قانون الأحوال الشخصية المطبق على المسيحيين " وقد وافق على
هذا الكتاب الأزهر الشريف بأن هذا القانون غير دستوري وفي مقدمة الكتاب
توجد موافقة الأزهر بأن قانون الأحوال الشخصية المطبق على المسيحيين
حالياً رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين غير
دستوري لمخالفته للمادة الثانية من الدستور ومخالفته مبادئ الشريعة
الإسلامية لأن القاعدة في الشريعة الإسلامية التي ردها الرسول ﷺ في
مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين وهذه القاعدة التي لا يجوز مخالفتها
هي ((أتركوهم لما يدينون)) بمعنى صريح أن مسائل الأحوال الشخصية
للمسيحيين تترك لتعاليم الإنجيل ومسائل الأحوال الشخصية لليهود تترك
للتوراة ومن خلال هذه القاعدة الإسلامية نجد إذا طبقنا الإنجيل في مسائل
الأحوال الشخصية للمسيحيين في قضية الطلاق فإن الإنجيل لا يعترف إلا
بسبب الزنا فقط وعلى ذلك فإن الأسباب الثمانية الأخرى التي وردت في
القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين تكون
مخالفة للشريعة الإسلامية لأنها تخالف قاعدة ((واتركوهم لما يدينون)) وحيث
أن المادة الثانية من الدستور تنص على أن الشريعة الإسلامية المصدر
الأساسي للتشريع فإن قانون الأحوال الشخصية ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يكون غير
دستوري لأنه خالف الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع وبذلك يكون
قداسة البابا شنودة معه كل الحق في موقفه من الناحية الدينية في إحترام

نصوص الإنجيل ومع قداسة البابا شنودة كل الحق من الناحية الدستورية لأن نص المادة الثانية من الدستور يتفق مع رأيه.

ثالثاً: يقول بعض المفترين أن الآباء البطارقة السابقين على قداسة البابا شنودة الثالث وهم البابا يونس البطريرك ١١٣ والأنبا مكاريوس البطريرك ١١٤ والأنبا يوساب الثاني البطريرك ١١٥ والأنبا كيرلس السادس البطريرك ١١٦ كانوا يوافقون على إعطاء ترخيص ثاني للزواج في حالة صدور حكم محكمة بالطلاق لأي سبب من الأسباب التسعة ولم يقصروا حق الطلاق على الزنا فقط.. هل الآباء البطارقة الذين قبل البابا شنودة الثالث كانوا لا يعرفون نصوص الإنجيل أم أن قداسة البابا شنودة وحده هو الذي يعرف نصوص الإنجيل وأنا أرد على ذلك بدون الدخول في كلام مرسل بلا معنى.. إذا أحضرنا أي عدد عشوائي من المثقفين في مصر أو في مجمع اللغة العربية لكي يفسروا نص الإنجيل ((لا طلاق إلا لعلة الزنا)) لن يختلف أحد إلى أن المقصود هو أن الطلاق له سبب وحيد هو الزنا فلا يجب أن نطلب من قداسة البابا شنودة الثالث أن يخالف تعاليم السيد المسيح ونصوص الإنجيل لأنه لن يفعل ذلك مطلقاً فهو صعيدي من ظهر صعيدي ومعروف حسب الأمثال الشعبية أن الصعيدي مخه ناشف في الحق وكلمة حق.. إن الحق مع قداسة البابا شنودة الثالث أنه لم يتفق في الرأي مع الآباء البطارقة الذين سبقوه مع إحترامي الشديد لهم لأن الحق في هذه القضية واضح وضوح الشمس ولذلك فإن الحل في يد الحكومة فيجب على الحكومة أن تتدخل وتعرض على مجلس الشعب مشروع القانون الذي وافقت عليه الملل الثلاثة الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستنتية الذي سلم للدكتور صوفي أبو طالب عندما كان رئيساً لمجلس الشعب في عام ١٩٧٩ وضعه في درجه ولم يخرج حتى الآن.. الحل هو خروج مشروع هذا القانون بدلاً من أن نطلب من قداسة البابا شنودة أن يخالف تعاليم الإنجيل وخاصة أن تعاليم الشريعة الإسلامية التي لا يجب مخالفتها في مسائل الأحوال الشخصية ((أتركهم لما يدينون))

وقد اجتمع رؤساء الملل الدينية الرئيسية في مصر وهي الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية ووضعوا مشروع قانون يراعي نصوص الإنجيل ولا يخالفها.. لماذا لا يعرض على مجلس الشعب سؤال حبرني وخاصة أن أحسن مناخ لعرض مشروع هذا القانون هو عهد الرئيس مبارك مهندس الوحدة الوطنية الذي رفع بمصادقية شديدة شعار الدين لله والوطن للجميع.

رابعاً: الآن المشكلة أصبحت قنبلة موقوتة وهي مشكلة عامة يتحدث عنها كل المسيحيين في مصر والخارج وهي مشكلة المسيحيين الذين يحصلون على أحكام طلاق من المحاكم المصرية ولا يستطيعون الزواج مرة أخرى لأن الكنيسة القبطية ممثلة في المجلس الإكليريكي لا تعطيهم تصريح زواج ثان. ويقول البعض أن عدد الحاصلين على أحكام بالطلاق من المسيحيين من المحاكم المصرية يصل عددهم إلى خمسين ألف والبعض يدعون أنهم سبعون ألف ولا يوجد مصدر موثوق به يحدد هذا العدد بالضبط ولكن المؤكد أنها مشكلة عامة للمسيحيين ومن المنتظر أن يقع في المشكلة كثيرون في المستقبل طالما أن المشكلة لم تحل في مصر منذ عام ١٩٧١ حتى الآن منذ أن جلس قداسة البابا شنودة على كرسي الكرازة المرقسية.

خامساً: السبب الحقيقي في المشكلة أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين لم يبتكر هذه الأسباب التسعة للطلاق بل أخذها من لائحة الأحوال الشخصية التي أعدها المجلس الملي للأقباط في عام ١٩٣٨ وهي التسعة أسباب وظلت هذه اللائحة مطبقة أمام المحاكم المليية حتى عام ١٩٥٥ حتى صدر القانون ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم المليية لغير المسلمين والمحاكم الشرعية للمسلمين وإلغاء تعدد جهات القضاء، بل أصبح القضاء العادي هو المختص بنزاعات الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين.

سادساً: صدرت لائحة الأحوال الشخصية للأقباط التي أعدها المجلس

الملي في عام ١٩٣٨ في عهد البابا يونس الثالث عشر وظلت مطبقة في عهده ثم عهد البابا مكاريوس البابا الرابع عشر، ثم ظلت مطبقة إلى عهد الأنبا يوساب الثاني البابا الخامس عشر وفي عهده صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وأخذ بالأسباب التسعة الموجودة في لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الصادرة في عام ١٩٣٨ وظل يطبق القانون بالنسبة للأحوال التسعة كأسباب للطلاق ثم طبق القانون في عهد البابا كيرلس السادس البابا السادس عشر وفي جميع العهود السابقة، في عهد البابا يونس والبابا مكاريوس والبابا بوساب والبابا كيرلس السادس عندما كان يصدر حكم من المحاكم المليية ثم المحاكم العادية بالطلاق لأي سبب من الأسباب التسعة كان المطلق يحصل على ترخيص بالزواج الثاني ولكن الأمر اختلف في عهد البابا شنودة الثالث.

سابعاً: وعندما تولى قداسة البابا كيرلس السادس كان الأنبا شنودة يعمل إسقفاً للتعليم ثم سكرتير البابا كيرلس السادس وعن علم وبحث دقيق أيقن أن الشروط الثمانية كأسباب للطلاق الموجودة في لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة عام ١٩٣٨ لا علاقة لها بالإنجيل وقد أعلن رأيه أكثر من مرة في ذلك وكذلك القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين وما ورد به من أسباب طلاق في المواد من ٥٠ إلى ٥٨ والمأخوذة من لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ لا علاقة لها بالإنجيل وقد أعلن رأيه أكثر من مرة في ذلك من خلال دراسة متأنية وفاحصة لأن الإنجيل واضح وضوح الشمس في قضية الطلاق بأنه لا طلاق إلا لعة الزنا.

ثامناً: وعندما تولى قداسة البابا شنودة الثالث المسؤولية كبطريرك للكراسة المرقسية بالأسكندرية في عام ١٩٧١ أعاد رأيه بكل وضوح في كل لقاءاته أن الأسباب الثمانية كأسباب للطلاق في لائحة الأحوال الشخصية وفي قانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وضعها علمانيون من المجلس الملي في عام ١٩٣٨ وهي

تعارض ما هو موجود في الإنجيل وتعاليم الإنجيل وأنه شخصياً لا يستطيع تحمل مسئولية مخالفة تعاليم الإنجيل وتعاليم السيد المسيح لذلك أصدر القرار الباباوي رقم ٧ لسنة ١٩٧١ للمجلس الإكليريكي بعدم إصدار قرار زواج ثاني إلا إذا كان الحكم الصادر من المحاكم المصرية بالطلاق لسبب الزنا فقط أما إذا كان منطوق الحكم يبيّن قراره على أي سبب من الأسباب الثمانية الأخرى فلا يعطي تصريح زواج ثاني.

تاسعاً: وقد أيد الشعب القبطي في مصر والخارج موقف قداسة البابا شنودة الثالث الذي يحافظ على تعاليم الإنجيل وتعاليم المسيح وإعترض القلة الذين حصلوا على أحكام بالطلاق من المحاكم المصرية بعد عام ١٩٧١ حتى اليوم ولا يستطيعون الحصول على تصريح بالزواج الثاني ومنهم من غير ديانتهم إلى ديانه أخرى هي الإسلامية حتى يستطيع أن يطلق زوجته ومنهم من غير ملته أو طائفته فقط حتى يستطيع أن يطلق زوجته ومن الحاصلين على أحكام بالطلاق منهم من تزوج بعقد عرفي ومنهم تزوج بعقد مدني تم توثيقه في الشهر العقاري ولكن المشكلة الكبرى أن كل هذه الزيجات لا تعترف بها الكنيسة الأرثوذكسية لأن الزواج بالكنيسة ليس زواجاً مدنياً بل هو زواجاً دينياً وهو أحد أسرار الكنيسة السبعة، فسر الزواج مثل سر المعمودية وسر الإعراف وسر المسحة أو الميرون وسر التناول وسر الكهنوت وسر مسح المرضى كلها أعمالاً دينية وليست أعمالاً مدنية وحيث أن سر الزواج عملاً دينياً لا بد أن يتم داخل الكنيسة ومن خلال طقوس وشعائر دينية متعارف عليها ولذلك لا تعترف الكنيسة بالزواج المدني والزواج العرفي حتى لو تم توثيقه في الشهر العقاري والكنيسة تعتبر ذلك الزواج زناً.

عاشراً: كثير من الحاصلين على أحكام بالطلاق لأسباب غير سبب الزنا وأصبحت مشكلة عامة في أنهم لا يستطيعوا الحصول على تصريح بالزواج

الثاني ظهرت بعض الآراء المعارضة بضرورة تخلي قداسة البابا شنودة عن موقفه وإعطاء تصريح بالزواج الثاني مهما كان سبب الطلاق كما كان يفعل الباباوات الذين من قبله ولكن البابا شنودة الثالث أصر على موقفه في أنه لا يستطيع تحريف الإنجيل والموافقة على أسباب للطلاق لا وجود لها في الإنجيل لأن السيد المسيح في موعظة الجبل بعد أن إختار تلاميذه الإثني عشر - التي ألقاها في مكان مرتفع بقرية كفر ناحوم لذلك تسمى موعظة الجبل وهذا المكان معروف حالياً بإسم ((قورن حطين)) وهو في الجهة الشرقية الشمالية من مدينة طبرية وهي من أهم وعظمت السيد المسيح - حيث تحدث في موعظة الجبل عن مسائل كثيرة وكان أهمها ما قاله عن شريعة الطلاق بالفاظ صريحة لا تقبل الجدل عندما قال: ((وقيل من طلق امرأته فليعطيها كتاب وأما أنا فأقول لكم أن من طلق امرأته إلا لعة الزنا يجعلها تزني ومن يتزوج مطلقة فإنه يزني)) وقد ورد ذلك في إنجيل متى ٥ : ٣١ - ٣٢.

إننا لو طلبنا من ستة ونصف مليار نسمة هم سكان الكرة الأرضية في تفسير هذه الآية لن يختلفوا أنه لا طلاق إلا لعة الزنا وعلى ذلك فإن ضرب الزوج لزوجته الذي يبيح الطلاق في لائحة ١٩٣٨ والقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لا يدخل في الزنا وكذلك حبس أحد الزوجين في حكم جنائي الذي يبيح الطلاق وغيرها من الأسباب الثمانية لا تدخل في مفهوم معنى الزنا وقد أعاد السيد المسيح تكرار تعاليمه عن أسباب الطلاق حتى لا يخطئ الناس في فهم تعاليمه في إنجيل متى ١٩: ٣ - ١٢ عندما سأله الفريسيون قائلين: هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لكل سبب أجابهم المسيح ((من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الإثنين جسداً واحداً وإذا ليسا الإثنين بل جسد واحد، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان.... وأقول لكم أن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني)).

الحادي عشر: وقد إتخذ قداسة البابا شنودة الثالث أسلوب الحرب السلبية

لإعلان عدم موافقته على أسباب الطلاق التي تطبق على المسيحيين كما كان يفعل غاندي في الهند من إستخدام الأسلوب السلمي في إعلان عدم موافقته على أشياء كثيرة في الهند وذلك من منطلق أن الديانة المسيحية ديانة سلام فحجر الزاوية في المسيحية السلام فقد ورد في إنجيل لوقا ١٠ ((واي بيت دخلتموه فقولوا سلام لأهل البيت فإن كان إيناً للسلام يحل سلامكم عليه)) وكذلك ورد في إنجيل لوقا ٢ ((المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة)) وكذلك ورد في إنجيل يوحنا ١٤ ((سلامي أترك لكم سلامي أعطيك)) وكذلك حجر الزاوية في الإسلام هو السلام فقد ورد في سورة البقرة ٢٠٨: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ وكذلك ورد في سورة الأنفال الآية ٦١: ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ولأن الديانات السماوية تدعو للسلام فقد اتخذ البابا شنودة طريق السلام في معالجة هذه القضية بدون صدام مع الحكومة.

الثاني عشر: ومن هنا حدث تعارض بين موقف الكنيسة القبطية في عهد قداسة البابا شنودة الثالث واحكام المحاكم هذا الموقف يؤيده كل أقباط مصر، حيث يرفض أسباب الطلاق التي لم ترد في الإنجيل وتعاليم السيد المسيح لان الأحكام الصادرة عن المحاكم المصرية بالطلاق لأسباب وردت في القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥. وللحقيقة فإن مواقف قداسة البابا شنودة الثالث صحيحة لأنه يدافع عن تعاليم الإنجيل وتعاليم السيد المسيح وكذلك موقف القضاة الذين حكموا بالطلاق صحيحاً لأنهم يحكمون بناء على قانون مطلوب منهم أن ينفذوه وهذا القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لغير المسلمين وحل هذا الصدام في يد مجلس الشعب.

- الثالث عشر:** ولحل هذا التعارض والتناقض بين موقف الكنيسة الأرثوذكسية وأحكام المحاكم المصرية إجتمعت الطوائف المسيحية الثلاثة في مصر وهي الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية ووافقوا على مشروع قانون للأحوال الشخصية لغير المسلمين وسلم مشروع القانون عام ١٩٩ للدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت وما زال موجود حتى الآن على الرف وهو فى ١٢٦ مادة وبه باب خاص وهو الباب الخامس يحدد أسباب الطلاق المقبولة بالنسبة لتعاليم الإنجيل وهي أسباب الزنا الفعلي وأضيف إليها أسباب الزنا الحكمي، وقد ساوى مشروع القانون بين الزنا الفعلي والزنا الحكمي كأسباب للطلاق حتى ييسر ولا يعسر على المسيحيين فقد ورد فى المادة ١١٤ من مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، بالطلاق للزنا الفعلي حيث ينص على الآتي: يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق بسبب زنا الزوج الآخر.
- وكذلك ورد فى المادة ١١٥ من مشروع القانون للأحوال الشخصية لغير المسلمين بالأخذ بأسباب الطلاق الحكمي وذلك يعتبر فى حكم الزنا كل عمل يدل على الخيانة الزوجية وقد سوى مشروع القانون بين الزنا الفعلي والزنا الحكمي كسبب للطلاق وهي:
- ١- هروب الزوجة مع رجل غريب ليس من محارمها أو مبيتها معه بدون علم زوجها وإذنه بغير ضرورة.
 - ٢- ظهور خطابات صادرة لأحد الزوجين من شخص غريب تدل على وجود علاقة آثمة بينهما.
 - ٣- وجود رجل غريب مع الزوجة فى منزل الزوجية بحالة مريبة.
 - ٤- تحريض الزوج زوجته على إرتكاب الزنا والفجور.
 - ٥- إذا حملت الزوجة فى فترة يستحيل معها إتصال زوجها بها لغيابه أو مرضه.
 - ٦- الشذوذ الجنسي.

الرابع عشر: وأن أسأل واضعي القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للأحوال الشخصية لغير المسلمين: هل يملك مجمع البحوث الإسلامية أو الأزهر الشريف الحق في أن يصدر قراراً بإباحة أكل لحم الخنازير للمسلمين أو أن يصدر قراراً بإباحة شرب الخمر للمسلمين أو أن يصدر قراراً بإباحة وأد البنات، الجواب على ذلك السؤال بأن ذلك لا يجوز لأنه يخالف نصوص صريحة في القرآن بتحريم ذلك وبنفس المعيار لا يستطيع المجلس الملي القبطي الذي اصدر لائحة الأحوال الشخصية للأقباط عام ١٩٣٨ أو أي جهة دينية مسيحية مهما كان شأنها أن تصدر قراراً تخالف به نصوص الإنجيل الصريحة في تحريم الطلاق إلا لعدة الزنا وما ورد في إنجيل متى الإصحاح الخامس الآية ٣١-٣٢، وكذلك ما ورد في إنجيل متى الإصحاح التاسع عشر في الآيات من ٣ إلى ١٢ بأنه لا طلاق إلا لعدة الزنا ولا إجتهد مع صراحة النص الثابت الدلالة.

الخامس عشر: إن حرية العقيدة في الإسلام جزء جوهري وأساسي في الإسلام فقد كان رجل من الأنصار من قبيلة بني سالم بن عوف يقال له الحصين كان له إبنان نصرانيان وكان هو مسلماً فقال للرسول ﷺ ألا أستكرهما فإنهما أبيا إلا النصرانية أي لم يرضيا إلا بالنصرانية ورفضوا تركها فأنزل في ذلك سورة البقرة ومنها الآية ٢٥٦: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ وكذلك في حرية العقيدة ما ورد في سورة يونس آية ٩٩: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ومفهوم حرية العقيدة في الإسلام.

١- لا يكره غير المسلم على ترك دينه.

- ٢- حرية غير المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية.
- ٣- حرية غير المسلمين في بناء دور العباد لأن دور العبادة مرتبطة بممارسة الشعائر الدينية.

٤- عدم إكراه غير المسلمين على مخالفة شرائعهم الدينية وعلى ذلك لا يجوز إكراه غير المسلمين على مخالفة شرائعهم الدينية. ومن شرائع الديانة المسيحية أنه لا طلاق عندهم إلا لعدة الزنا والشرعية الإسلامية مستقرة في كل المذاهب مالك والشافعي والحنفي وأبن حنبل والتلميذ بن محمد وأبو يوسف بأن مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين تترك لشرائع ملتهم، فبالعودة إلى إنجيل متى نجد السبب الوحيد كأحد أسباب الطلاق وهذا السبب ورد على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال فأى زيادة عن ذلك السبب وهو الزنا تحريف في الشريعة المسيحية وهو ما لا تملكه أي قوة دينية في مصر أو غير مصر، لذلك كان تأييد الشعب القبطي لقداسة البابا شنودة الثالث في تمسكه بتعاليم الإنجيل وتعاليم المسيح الواردة في الإنجيل بأنه لا طلاق إلا لعدة الزنا.

السادس عشر: وبعد موافقة الملل الثلاثة المسيحية على مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين الذي يوافق تعاليم الإنجيل الذي سبق ذكره وأدخل فكرة الزنا الحكمي تم تسليم مشروع القانون للدكتور صوفي أبو طالب في عام ١٩٧٩ الذي كان رئيساً لمجلس الشعب في ذلك الوقت ولكن لظروف خارجة عن إرادة الجميع من إغتيال الرئيس السادات ثم فترة ظهور الجماعات الإرهابية وما أحدثته من زعزعة للأمن العام والاستقرار لم يتم مناقشة مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين الذي وافقت عليه الملل المسيحية الثلاثة الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية.

السابع عشر: ولكن الوضع الآن في عهد مبارك مهندس الوحدة الوطنية تغير الوضع ١٨٠ درجة فأصبحت الوحدة الوطنية في عهده حقيقة واقعية يعيشها الشعب المصري بمصادقية شديدة واصبح المناخ العام يسمح بمناقشة مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين فقد اصبح شعار الدين لله

والوطن للجميع له مصداقية عالية كما كان أيام سعد زغلول فقد أعاد لنا مبارك الزمن الجميل في الوحدة الوطنية أيام سعد زغلول وها هو يصدر قراره التاريخي بإعتبار ٧ يناير عيداً قومياً لكل المصريين الذي كان له عظيم الأثر الطيب في نفوس المصريين جميعاً مسلمين ومسيحيين لذلك فإن الأمل كل الأمل في أن يخرج مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين الذي وافقت عليه الملل المسيحية ليعرض على مجلس الشعب لمناقشته وإقراره لأنه الأمل الوحيد في فض الإشتباك بين موقف الكنيسة الأرثوذكسية وأحكام المحاكم المصرية وإذا لم يكن مشروع القانون للأحوال الشخصية موجود في مجلس الشعب من الممكن أن يقدمه أي عضو من أعضاء مجلس الشعب فهذا المشروع بقانون ذكرته في كتابي "عدم دستورية قانون الأحوال الشخصية المطبق على المسيحيين".

الثامن عشر: وبدلاً من أن يطالب البعض قداسة البابا شنودة الثالث مخالفة تعاليم الإنجيل ومخالفة تعاليم السيد المسيح بأنه لا طلاق إلا لعلة الزنا فلا بد حل هذه المشكلة من خلال الشرعية الدستورية أن نلتزم بالدستور المصري الصادر ١١ سبتمبر ١٩٧١ والمعدل في عام ١٩٨٠ بأن يعرض مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين على مجلس الشعب الذي وافقت عليه الملل الثلاثة المسيحية لأن المادة ٨٦ من الدستور تنص بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع وحيث أن المادة ١١٠ من الدستور تنص على أعضاء مجلس الشعب من حقهم تقديم مشروعات قوانين وتحال إلى اللجان المختصة فإننا نناشد أعضاء مجلس الشعب بأن يتقدم أي منهم لعرض مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي وافقت عليه الملل المسيحية للعرض على مجلس الشعب.

وحيث أن المادة ١٠٩ من الدستور تنص على أنه من حق رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب إقتراح القوانين، فإننا نناشد السيد رئيس الجمهورية مهندس الوحدة الوطنية ونناشد رئيس الوزراء ونناشد وزير العدل بعرض مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين

الذي وافقت عليه الملل المسيحية الثلاث الموجود في مجلس الشعب منذ ١٩٧٩.

التاسع عشر: وحيث أن الحزب الوطني في ثوبه الجديد بعد المؤتمر الثامن للحزب في سبتمبر عام ٢٠٠٢ وقد أصبح حزباً ذات مصداقية شديدة في الشارع السياسي لأنه أصبح له ستة آلاف وخمسين وحدة حزبية على مستوى الجمهورية وأصبح حزب الأغلبية الحقيقية لأنه بدأ يبحث مشاكل الجماهير على الطبيعة في كل الوحدات الحزبية وفي كل المحافظات وخاصة المشاكل التي تشكل ظاهرة عامة لذلك فإنني أتمنى من قيادات الحزب الوطني وخاصة الأستاذ صفوت الشريف أمين عام الحزب والأستاذ جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب يبحث هذه المشكلة لأن المسيحيين جزء أساسي من نسيج الأمة المصرية وخاصة أن النظام الأساسي للحزب الوطني في مؤتمره الثامن يعطي من شأن الوحدة الوطنية في المبادئ الأساسية للحزب ولذلك الأمل كل الأمل أن يتبنى الحزب الوطني مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين الذي وافقت عليه الملل الثلاثة المسيحية ليدرسه ويعرضه على مجلس الشعب، وهو موجود في مجلس الشعب منذ أيام السادات.

العشرين: مما تقدم يتضح أن الإدعاء بأن إصرار قداسة البابا شنودة بعدم الزواج الثاني لمن يحصلون على أحكام بالطلاق من المحاكم المصرية تسبب في تشريد خمسين ألف نسمة.. هذا ادعاء ظالم لأن قداسة البابا شنودة يتبع الإنجيل ويطبق كلام السيد المسيح ولا يستطيع تحمل وزر مخالفة نصوص الإنجيل.



الفصل الخامس

السهم الطائش الخامس

الإدعاء من أحد القساوسة المنشقين عن الكنيسة بأن قداسة البابا شنودة الثالث جعل أموال الكاتدرائية ملكية خاصة له يتصرف فيها كما يشاء ونظرة لحياته الخاصة من الرفاهية والإسراف والسيارات الفاخرة تجعلنا نقول أنه ليس براهب.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الادعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن قداسة البابا شنودة كما قلنا وسوف نقول ألف مرة حياته داخل الدير تختلف عن حياته خارج الدير فداخل الدير هو يستمتع بحياته الخاصة في الزهد والتقشف كما كان يفعل الأنبا بولا والأنبا انطونيوس مؤسس الرهبنة في مصر والعالم المسيحي فهو يصوم في السنة أكثر من ثلاثمائة يوم ولم يحدث في تاريخ البطاركة الـ ١١٦ بطريرك الذين قبله كما حدث مع قداسة البابا شنودة الثالث بأن كان لكل بطريرك مقر بابوي ثابت داخل الدير يأتي إليه كل أسبوع تقريباً ويقوم فيه كما يفعل قداسة البابا شنودة الثالث لأن قداسه أحب الرهبنة من كل قلبه ولم يتخلى عن حياة الدير بعد جلوسه على كرسي ماري مرقس عام ١٩٧١ ومن حبه في الرهبنة زادت في عهده الأديرة القبطية سواء في مصر أو في بلاد المهجر فكثير من الأديرة التي اندثرت أو انتهت حياة الرهبانية فيها عادت إليها الرهبنة مرة أخرى في عهده مثل دير الأنبا باخوم بابيارشيه أسوان وأديره أخميم ودير الرزيفات ودير الشايب ودير الأنبا شنودة ببرية سوهاج وذلك على سبيل المثال وكذا انشئت أديرة جديدة في أمريكا وأستراليا وفي السودان وفي القدس وفي أوروبا ولم تزدهر الرهبنة في أي عهد من عهود البطاركة السابقين كما حدث في عهد قداسة البابا شنودة لشدة حبه لحياة الرهبنة والزهد والتقشف

ومن شدة حبه للرهبنة ولذلك يقام كل عام حفل لعيد رهبنة البابا شنودة الثالث في دير الانبا بشوي ببرية شهيبي أو وادي النطرون يحتفل مع المجمع المقدس والرهبان والأباء الكهنة يحتفلوا بذلك اليوم من شدة حبه لحياة الرهبنة وقتل الشهوات والعيشة في زهد وتكشف فقداسة البابا يهرب من حياة القاهرة والكاتدرائية في العباسية إلى حياة الأديرة في دير الأنبا بشوي ليعيش حياة الزهد والتكشف وقتل كل ملذات الحياة أسبوعياً لمدة ثلاثة أيام في كل أسبوع ولا يثنيه عن هذه العادة المحبوبة إلى نفسه إلا سفره للخارج وعند عودته من الخارج سرعان ما يعود إلى الدير لممارسة حياة التكشف والزهد في الحياة فحياة قداسة البابا شنودة تساوي اللا حياة فهو يصوم الغالبية العظمى من أيام السنة ويسعده دائماً البقاء في الدير لأنه وهب حياته لله وهذا يخلق سعادة ذاتية لنفسه فلو كان قداسة البابا شنودة يحب حياة الرفاهية والإسراف لعاش في القاهرة طوال أيام السنة كما كان يفعل الكثيرون من البطارقة قبله.

ثانياً: من ناحية أخرى إن قداسة البابا شنودة في ذات الوقت يمثل طائفة تعدادها حوالي أكثر من عشرة مليون نسمة وهي الطائفة الأرثوذكسية لها كنائس في كل أنحاء العالم فعدد الكنائس في بلاد المهجر أكثر من خمسمائة كنيسة تخدم على أكثر من مليونين من الأقباط في بلاد المهجر ولممارسة اختصاصاته البابوية يقابل رؤساء الجمهوريات في مختلف دول العالم ويقابل رؤساء الوزراء والوزراء والشخصيات العالمية لا بد أن يكون مظهره في المعيشة والإقامة في استقبال هؤلاء الضيوف في مصر داخل الكاتدرائية يليق بكرامة الطائفة الأرثوذكسية واحترامها ولا بد أن يرتدي أوفر الثياب ويركب أوفر السيارات لأنه لا يمثل نفسه بل يمثل الملة الأرثوذكسية في كل أنحاء الدنيا فهو لا يقل عن بابا الفاتيكان في روما في المكانة الدينية ولم يطلب أحد من الكاثوليك أن يعيش بابا الفاتيكان في ثياب رثة أو يركب حماراً كما يدعي المفكرون بأن قداسة البابا شنودة يعيش في حياة الرفاهية والإسراف ويدللون على ذلك بأن السيد المسيح كان يركب جحش عند دخوله أورشليم ولكن

البابا شنودة يركب المرسيدس ويرتدي ملابس فاخرة وإني أقول لهؤلاء المفترين.. هل ينفع في هذا الزمان أن يركب قداسة البابا شنودة حمارة ويذهب لمقابلة رئيس الجمهورية أو يركب عجلة ويذهب لمقابلة الرئيس الأمريكي كارتر أو الرئيس الأمريكي بوش ولذلك أقول لهؤلاء المفترين أنقوا الله في أرثوذكسيتم.

ويقول المفترون أن الأنبا بولا مؤسس الرهبنة في عام ٢٥٠م قال " إن طريقه ملابس الراهب ومظهره يجب أن تكون رثة وحقيرة بحيث إذا أقيمت خارج القلاية ملابسه لمدة ثلاثة أيام لا يحملها أحد ولا يأخذها أحد " هل معقول أن نطلب من قداسة البابا شنودة أن يرتدي ملابس رثة وحقيرة لمصلحة من ذلك؟؟ أن يكون مظهر قداسة البابا شنودة نكتة لكل من يقابله ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى مثل الكاثوليك والانجليين والبروتستنت يرتدون أفخر الثياب ويركبون أفخر السيارات لأنهم يمثلون طوائف لها إحترامها.

ثالثاً: وكذلك نقول للمفترين بأن أموال الكاتدرائية ليست ملكية خاصة لقداسة البابا شنودة لأنه يوجد نظام محاسبي لإدارة إيرادات ومصروفات الكاتدرائية ويوجد قسم للشئون المالية به جميع الدفاتر المحاسبية بحيث لا يمكن دخول أي أموال لإيرادات الكاتدرائية إلا بإيصالات أو صرف أي مبالغ نقدية إلا بفواتير معتمدة وهذا القسم المالي في الكاتدرائية يشرف عليه رئيس الديوان الباباوي. الأستاذ ممدوح عبده وهو فوق مستوى الشبهات ويشرف على حسابات الكاتدرائية لجنة مالية تابعة للمجلس الملي العام وجميع الشيكات لا يمكن صرفها إلا بتوقيعين حسب قرار قداسة البابا شنودة بأن يكون التوقيع الأول لرئيس الديوان والتوقيع الثاني واحد من اثنين من المجلس الملي العام وهم المستشار ادوار غالب أو المستشار نصري ثابت حيث يوجد حساب مفتوح باسم الكاتدرائية في أحد البنوك المصرية والقسم المالي بالكاتدرائية يقدم شهرياً تقرير للمجلس الملي العام معتمد من رئيس

الديوان وكذلك يقوم محاسب قانوني معتمد من نقابة التجاريين بمراجعة كل إيرادات ومصروفات الكاتدرائية خلال العام ويقوم بتقديم ميزانية قانونية بعد مراجعة تفصيلية لكل بند من المصروفات والإيرادات فلذلك لمن يدعي بأن أموال الكاتدرائية سايبة بلا ضوابط أقول له سامحك الله...

رابعاً: يدعي بعض المفترين أن هناك أموال ترد للكاتدرائية من الخارج بملايين الدولارات وهذا ادعاء وافتراء لأن الأموال التي ترد من الخارج تخضع للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وهو قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهذا القانون ينص في المادة ١٧٥ منه في جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات من الخارج إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية وعلى ذلك أي أموال تأتي من الخارج للكنيسة لابد من الحصول على إذن من وزير الشؤون الاجتماعية والقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية تنص في المادة ٧٦ فقرة ج بالعقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف جنية أو إحدى هاتين العقوبتين لمن يتلقى أموالاً من الخارج أو أرسل للخارج شيئاً بدون موافقة الجهة الإدارية وهي وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى ذلك فإن ورود أموال للكنيسة محسوم بنصوص القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

خامساً: تختص لائحة المجلس الملي العام التي تم تعديلها في عام ١٩٧٨ تجعل من الباب الأول في اختصاصات المجلس الملي العام والتي تنص المادة ١ فقرة ٣ منه باختصاص المجلس في كل ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسها وكنائسها وفقرائها ومطبعتها وكافة المواد المعتاد نظرها بالبطريركية.

وتنص المادة ١ فقرة ٤ عمل تقرير الميزانية العمومية للبطريركية وكذلك

المدارس والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام. ومعنى ذلك أن المجلس الملي العام يشرف ويراقب كل ميزانية البطريركية من حيث جميع أنواع الإيرادات وجميع أنواع المصروفات ويراقب اللجنة المالية بالمقر البابوي ويراقب جميع الدفاتر المحاسبية مراجع قانوني معتمد يطلع على كل الإيرادات والمصروفات.

سادساً: إن هؤلاء المفترين الذين يدعون أن قداسة البابا شنودة يعيش حياة الترف والرفاهية ولا يعيش حياة الرهينة كما كان يفعل الأنبا بولا والأنبا انطونيوس فلا بد أن يرتدي ملابس رثة وممزقة وحقيبة مثل الأنبا بولا والأنبا انطونيوس.. ماذا يفعل قداسة البابا شنودة الثالث وقد تم اختياره رئيساً لمجلس الكنائس العالمي ورئيساً لمجلس الكنائس الشرق الأوسط نظراً لعظمته ومصداقيته عالمياً.. هل يتوجه لرئاسة مجلس الكنائس العالمي وهو يرتدي ملابس رثة وقذرة وممزقة كما يريد المفترون؟؟.. هل يرتاح هؤلاء المفترون حينما يقابل رئيس مجلس الكنائس العالمي قداسة البابا شنودة رؤساء كل الطوائف والملل في المسيحية في كل أنحاء العالم وهم يرتدون ملابس أنيقة ونظيفة وقداسة البابا شنودة يرتدي ملابس ممزقة وقذرة.. أي عقل هذا الذي يحكم هؤلاء المفترين الذين يدعون بالافتراء على البابا شنودة.

سابعاً: على سبيل المثال في ٢١ أغسطس ١٩٨٩ قام قداسة البابا شنودة بأطول رحلة إلى بلاد المهجر زار خلالها كل من إنجلترا وكندا وأمريكا وأستراليا.. استغرقت الرحلة ١١٢ يوماً زار خلالها ٧٠ كنيسة في بلاد المهجر وقام قداسته بافتتاح ثلاث اكليزيكات في جيرسي سيتي ولوس انجلوس بأمريكا وسيدني بأستراليا ووضع حجر الأساس لدير الأنبا انطونيوس في ملبورن بأستراليا ووضع حجر الأساس لعدة كنائس في المهجر.. هل يريد المفترون أن يقوم قداسة البابا شنودة الثالث بهذه الرحلة في هذه الدول بملابس رثة وقذرة بحجة أن الأنبا بولا والأنبا انطونيوس كان

يرتدي ملابس رثة إذا ألقيتها خارج القلاية لمدة ثلاثة أيام لا يأخذها أحد.

ثامناً: في عام ١٩٨٩ التقى قداسة البابا شنودة بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وقبله التقى بالرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.. هل مطلوب من قداسة البابا شنودة أن يقابلهم بملابس رثة، وفي عام ١٩٨٩ قام قداسة البابا شنودة بافتتاح جلسة الكونجرس الأمريكي بالصلاة في سابقة لم تحدث في تاريخ الكونجرس الأمريكي.. هل يريد المفترض أن يتوجه للصلاة في الكونجرس الأمريكي بملابس رثة ويتوجه إلى الكونجرس الأمريكي بملابس رثة ويتوجه إلى الكونجرس الأمريكي يمتطي حماراً حتى يرتاح هؤلاء المفترضون.

تاسعاً: إن قداسة البابا شنودة حصل على شهادة الدكتوراة الفخرية الثالثة من كلية سان فنسان في عام ١٩٨٩ وهي أقدم كلية لاهوتية في أمريكا.. هل يذهب لإستلام الشهادة بملابس رثة لذلك أقول في النهاية أن قداسة البابا شنودة يمثل الطائفة الأرثوذكسية واحترام الطائفة من احترامه.



الفصل السادس

السهم الطائش السادس

الإدعاء من أحد القساوسة المنشقين عن الكنيسة بدكتاتورية قداسة البابا شنودة في الإدارة وأنه لا يؤمن بالديمقراطية والمعارضة وهو يمثل نظرية العادل المستبد لكي يبرر دكتاتوريته وخاصة في إدارة المجلس الملي العام وإدارة الكنيسة.

رد المؤلف على ذلك الإتهام

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن قداسة البابا شنودة درس الإنجيل وقدوته هو السيد المسيح ومن يكون قدوته السيد المسيح لا يمكن أن يكون دكتاتورياً في الإدارة ولا يؤمن بالديمقراطية والمعارضة ولكن هناك فرق بين الديكتاتورية في الإدارة والحزم في الإدارة فقداسة البابا شنودة حازم في إدارته وذلك لجسامة المسؤولية الملقاة عليه في ظروف ومناخ متوتر ومحتقن بين الأقباط والمسلمين خاصة في فترة الرئيس السادات.

ثانياً: بفضل هذا الحزم في الإدارة نجد هناك فرق شاسع وكبير بين وضع الكنيسة الأرثوذكسية في عهد قداسة البابا شنودة الثالث البطريرك ١١٧ بين وضع الكنيسة في عهود البطارقة الذين قبله قداسة البابا كيرلس السادس البطريرك ١١٦ والأنبا يوساب الثاني البطريرك ١١٥ والأنبا مكاريوس الثالث البطريرك ١١٤ والأنبا يوانس التاسع عشر البطريرك ١١٣ وهو أول بطريرك في القرن العشرين بفضل الإدارة الحازمة لقداسة البابا شنودة الثالث ازدهرت الكنيسة الأرثوذكسية في عهده وفي بلاد المهجر فمنذ اختيار العناية الإلهية له كبطريرك على كرسي ماري مرقس الرسول في ١٤ نوفمبر ١٩٧١ فحياته انجازات في انجازات لم يهدأ يوم واحد في تعلية البناء في الكرازة المرقسية، ففي عهده قام بسيامة أكثر من مائة اسقفاً وفي عهده

صنع النيرون خمسة مرات ونظراً لشهرته العالمية ومصادقيته بين كل كنائس العالم فهو أول بطريرك مصري للكنيسة الأرثوذكسية يكون أحد رؤساء مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس الشرق الأوسط أن ذلك فخر لكل قبطي أرثوذكسي في كل أنحاء الدنيا وفي عهده أنشئ مجلس كنائس أفريقيا ويمثل الكنيسة الأرثوذكسية المصرية فيه نيافة الأنبا انطونيوس مرقس وخلال عهد قداسة البابا شنودة قام بسيامة حوالي سبعمائة وخمسين كاهناً لمصر والمهجر بخلاف الأعداد الكبيرة من الرهبان والشماسة وهذا لم يحدث في تاريخ المسيحية كلها في عهد أي بطريرك وفي عهده قام بسيامة بطريرك لأريتريا في مايو ١٩٩٨ وسيامة خمسة أساقفة لها وتأسيس مجمع مقدس لأريتريا وفي عهده تم تأسيس مئات الكنائس في أوروبا وأستراليا وكندا وأمريكا والدول الأفريقية والآسيوية والعربية وهذا لم يحدث في تاريخ المسيحية كله فما حدث في عهد قداسة البابا شنودة الثالث لم يحدث في تاريخ المسيحية منذ أن أدخل ماري مرقس الرسول المسيحية إلى مصر في عام ٥٨م وفي عهده تم تأسيس العديد من الأيبارشيات على سبيل المثال إيبارشية أفريقيا وإيبارشيه في طولون في فرنسا وإيبارشية في ميلانو وتوريننتو بإيطاليا وفي ألمانيا وإيرلندا وبرمنجهام ولوس انجلوس وجنوب أمريكا وملبون وسدني بأستراليا وغيرها من قارات العالم الستة وهو أول بابا يؤسس ٧ فروع للكلية الكليركية في مصر وبلاد المهجر وهو أول بابا أرثوذكسي في التاريخ يزور كرسي روما وكرسي القسطنطينية. إن الشعب الأرثوذكسي لو أنصف في حق قداسة البابا شنودة لعمل له تمثال في مدخل الكاتدرائية بالعباسية بالحجم الطبيعي لأن بطون النساء في كل نساء الأرثوذكس لم تنجب مثل ذلك البطريرك الذي إذا استعرضنا انجازاته مقارنة بكل انجازات ١١٦ بطريرك الذين قبله سوف تطب كفة ميزان قداسة البابا شنودة لأنها انجازات عظيمة كلها من أجل المصلحة العليا للكنيسة الأرثوذكسية ونظراً لعطائه المتدفق للكنية الأرثوذكسية قامت منظمة اليونسكو باعطائه جائزة

اليونسكو في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ التي استلمها في باريس بسبب ما يتمتع به قداسة البابا شنودة من صدق وأمانة فالعالم كله يقدر قداسة البابا شنودة الثالث ولكن للأسف والمبكي والمحزن قلة قليلة لا يتجاوز أعدادهم أصابع اليد الواحدة من أبناءه في مصر يهاجمون ويضعون السهام الطائشة في ظهره.. لا داعي لذكر أسمائهم لأن قداسة البابا شنودة الثالث يسامحهم على ما يفعلون لأنهم مثل الخراف الضالة سوف تعود إلى حظيرة الأرثوذكسية والكنيسة في يوم من الأيام ومن أعظم أعمال قداسة البابا شنودة محاولاته المضنية لإعادة رفات القديس اثنا سيوس الرسولي إلى مصر وقد عادت إلى مصر بعد غياب أكثر من تسعة عشر قرناً من الزمان.. إننا أمام حدود مصرية أو أمام ملحمة مصرية في العطاء الوطني اسمها قداسة البابا شنودة الثالث الذي اخترع علماً جديداً في الإدارة اسمه الإدارة بالحزم ولكن بعض المفترين يسميه الإدارة بالديكتاتورية... إن الديكتاتورية والإدارة بالديكتاتورية تهدم ولا تبني.. إن الإدارة بالديكتاتورية لا تستطيع تحقيق كل هذه الإنجازات العالمية.. إن الإدارة بالديكتاتورية ينتفع صاحبها بمكاسب شخصية أي مكاسب شخصية حصل عليها قداسة البابا شنودة الثالث؟؟؟... إن ذمته المالية أبيض من لون اللبن الحليب وخاصة أنه كراهب لا يرثه أحد بل ترثه الكنيسة، لذلك لا يحصل على أي مكاسب شخصية أو منافع شخصية.

ثالثاً: إن قداسة البابا شنودة لا يمكن أن يكون ديكتاتورياً في الإدارة لأنه يدير أحوال الكنيسة من خلال المجلس الملي العام والمجلس الملي العام يدير أحوال الكنيسة الدنيوية منذ أن صدر أول تشكيل للمجلس الملي العام بموافقة الانبا مرقس البطريرك في عام ١٨٧٤ بعد أن صدرت لائحة المجلس الملي بالأمر العالي الصادر من الأستانة في ٦ فبراير ١٨٧٤م حيث كانت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية في عهد الخديوي إسماعيل وهذا المجلس الملي العام يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات.. فكيف يكون قداسة البابا شنودة ديكتاتورياً والقرارات تتخذ بأغلبية الأصوات؟

رابعاً: لو كان قداسة البابا شنودة الثالث ديكتاتورياً حقاً كما يدعي المفترضون لفعل كما فعل البابا كيرلس الخامس في المجلس الملي العام ففي ٦ نوفمبر ١٨٧٤م عندما تولى كرسي الكرازة المرقسية وهو البطريرك ١١٢ وظل في منصبه لمدة ثلاثة وخمسون عاماً حتى توفي في عام ١٩٢٧ وعاش وهو في منصبه على كرسي الكرازة خمسة حكام وهم الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني والسلطان حسين كامل والملك فؤاد وكان البابا كيرلس الخامس ديكتاتورياً يريد الإنفراد بالسلطة الدينية والدنيوية في أمور الكنيسة لذلك ضيق على المجلس الملي العام وتعهد عدم دعوته للإنعقاد وإذا دعاه للإنعقاد لا يحضر الجلسات حتى تكون الجلسات غير قانونية طبقاً لللائحة المجلس الملي العام التي أصدرها الخديوي توفيق بالأمر العالي من الأستانة الصادر في ٢٦ أبريل ١٨٨٣ في عهد الاحتلال البريطاني وفي كل مرة يثور النزاع والشجار والتناحر بين البابا والمجلس الملي العام في الإشراف على إدارة الأوقاف والعقارات المملوكة للبطريركية وكذلك يثور النزاع بين البطريرك والأساقفة وأعضاء المجلس الملي العام على الشئون المالية كل طرف يريد حرية التصرف في النواحي المالية بلا رقيب من الطرف الآخر ونظراً للخلافات المستمرة بين البطريرك كيرلس الخامس والمجلس الملي العام في الشئون المالية تم تعديل اللائحة الخاصة بالمجلس الملي وصدرت لائحة جديدة باختصاصات جديدة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ ثم ثار نزاع جديد بخصوص إدارة العقارات والأوقاف مرة أخرى واستطاع البابا كيرلس الخامس باتصالاته مع رئيس الوزراء أن يصدر قانوناً جديداً للمجلس الملي العام وهو القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ بإخراج جميع الأديرة الموجودة خارج القاهرة من الإشراف المالي للمجلس الملي العام لتكون إدارتها مالياً وإدارياً تحت إشراف البابا كيرلس الخامس ونظراً لديكتاتورية البابا كيرلس الخامس ثار أعضاء المجلس الملي العام عن هذا الوضع لأنه من المفروض أن يتفرغ رجال الكليروس وهم

رجال الدين من الأساقفة لرسالتهم الحقيقية وهي الوظائف الروحية بدلاً من الوظائف المالية لذلك صدر قانون جديد وهو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٢٧ بحيث تكون إدارة الأوقاف المالية للمجلس الملي العام ونظراً لديكتاتورية البطريرك كيرلس الخامس في الإدارة لم يرض بذلك الوضع وكحل وسط تم الاتفاق أن يكون تكوين المجلس الملي مشترك من الأشخاص المدنيين ورجال الدين من الكهنة بحيث يكون تكوين المجلس من البابا ونائبه وستة أعضاء اثنين من الأعضاء لمراقبة إدارة الأوقاف والأديرة والإشراف عليها ومراجعة حساباتهما على أن تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن الموقف المالي للمجلس ولكن حدث نزاع بين المجلس والأساقفة بإيعاز من البابا كيرلس الخامس فتوقف عمل المجلس الملي العام وإنني أردت أن أذكر هذه الوقائع من التاريخ الكنسي حتى نفرق بين الإدارة الديكتاتورية مثل إدارة البابا كيرلس الخامس البطريرك ١١٢ وبين الإدارة الحازمة وهي إدارة البابا شنودة الثالث البطريرك ١١٧.. هل سمعنا أن حدث نزاع مرة واحدة بين قداسة البابا شنودة الثالث والمجلس الملي العام بخصوص المسألة المالية في شئون الكنيسة هذا لم يحدث لأن الوئام في المجالس المليية يسود بين أعضاء المجلس في عهد قداسة البابا شنودة بين رجال الدين والمدنيين وقداسة البابا شنودة وينظر إلى المجلس الملي العام أنهم يساعدون الرئاسة الدينية الممثلة في البطريرك في إدارة الأمور المالية والإدارية وللتخفيف عليه ومساعدته تحت إشرافه لأنه الأب الروحي للجميع حتى تستطيع الرئاسة الدينية أن تتفرغ للأمور الروحية والرعية.. هل مثل هذه النظرة للإدارة نطلق عليها إدارة ديكتاتورية أم أنها إدارة ديمقراطية فقد ترك المسائل المالية لإشراف المجلس الملي العام.

خامساً: إن إدارة قداسة البابا شنودة الثالث للكنيسة الأرثوذكسية وأموالها ليست إدارة مطلقة بل هي مقيدة بالقانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بانتخابات أعضاء المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وتعديلاته وعلى

لائحة انتخابات المجلس الملي الصادرة من وزارة الداخلية في ٢٤ أبريل ١٩٤٤ ومنهم نجد أن المجلس الملي يكون برئاسة البطريرك ويحل محله الوكيل في حالة غيابه أو حدوث عذر يمنعه من الحضور وتكون مدة المجلس الملي خمسة سنوات من تاريخ الانتخاب واختصاصات المجلس طبقاً للمادة الثامنة يختص المجلس الملي بالنظر فيما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط وكذلك ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقرائهم ومطبعتهم أي مسؤوليته عن الرقابة المالية عن كل ما يخص أموال الكنيسة وفي المادة ٢٨ من اللائحة الخاصة بالمجلس الملي العام نجد قمة الديمقراطية في إدارة شؤون الكنيسة بدون ديكتاتورية كما يدعي بعض المفترين ففي المادة ٢٨ تكون المداولة في المجلس على النظام الآتي هو أنه بعد أن تعرض المسألة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عن رأي كل منهم ويصدر القرار بالأغلبية أي أن رئيس المجلس الملي وهو قداسة البابا شنودة ليس له إلا رأي واحد من ضمن آراء المجلس الملي العام والرأي النهائي للأغلبية من أعضاء المجلس الملي.. أين هي ديكتاتورية الإدارة التي يتحدث عنها المفترون إن ما يحدث داخل المجلس الملي قمة الديمقراطية وفي المادة ٣٠ من اللائحة تحرر محاضر الجلسات في دفتر مخصوص ويثبت بهما آراء الأعضاء ويوقع عليها الرئيس أو وكيله وفي المادة ٣١ من اللائحة إذا انقسمت الآراء في المسألة المعروضة ولم تتوفر الأغلبية لأحد الأقسام فيرجح القسم الذي ينضم إليه رئيس الجلسة.

إن المجلس الملي العام يدار ديمقراطياً كما هو موجود في كل المؤسسات المتحضرة ديمقراطياً بأخذ الآراء والقرار يصدر بأغلبية الأصوات حتى لو كان رأي قداسة البابا شنودة وهو رئيس المجلس الملي العام في الجانب الذي لم يحصل على أغلبية.. إنني أقول للمفترين الذين يدعون أن أمور الكنيسة تدار من خلال ديكتاتورية الإدارة انظروا إلى لائحة المجلس الملي العام قبل أن تلقوا التهم جزافاً.

سادساً: يرى بعض المفترين أن تخضع أموال البطريركية والكنائس لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.. إنني أتعجب لهذه الدعوى التي تخالف صحيح قانون الجهاز المركزي للمحاسبات لأنه يراقب المال العام وأموال الكنائس ليست مال عام بل هي مال خاص وأخيراً أسأل المفترين سؤالاً.. هل وصل بنا جلد الذات وكراهية الذات إلى حد التشكيك في المجلس الملي العام الذي يرأسه قداسة البابا والتشكيك في كل مجالس الكنائس في كل الكنائس في مصر... على أرض مصر.. في الستة وعشرين محافظة.. حتى نطلب مراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

سابعاً: بعد أن تكلمنا عن إدارة الكنيسة من الناحية الدنيوية عن طريق المجلس الملي العام نتحدث عن إدارة الكنيسة من الناحية الرعوية لنعرف هل إدارة قداسة البابا شئودة من الناحية الرعوية الدينية عن طريق المجمع المقدس ديكتاتورية من عدمه. والمجمع المقدس هو المعبر عن الاكليروس وهم رجال الدين والمجمع المقدس لإدارة الكنيسة من الناحية الدينية وقد صدرت لائحة المجلس المقدس بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢ وطبقاً للمادة السادسة يتكون المجمع المقدس من البابا البطريرك رئيساً ومن كل أصحاب درجة الأسقفية ومن رؤساء الأديرة والخوري ايسكوس ووكلاء البطريركية أعضاء وطبقاً للمادة السابعة فإن عضوية المجمع المقدس هي عضوية مدى الحياة لجميع أصحاب الأسقفية ولباقي أعضاء المجمع بصفاتهم وطبقاً للمادة الثامنة ورد فيها إختصاصات المجمع المقدس فهو السلطة العليا التشريعية للكنيسة وله أن يسن قوانين الكنيسة بما يتفق مع الاحتياجات الجديدة للكنيسة وأن يصدر لوائح داخلية بسياسات كل درجة من درجات الكهنوت وأيضاً بالأعمال الكنسية المتنوعة حينما تقضي الضرورة وله أن يخفف العقوبات الكنسية وأن يجري المحاكمات ويوقع العقوبات وطبقاً للمادة التاسعة المجمع المقدس هو السلطة القضائية العليا في الكنيسة وله أن يصدر أحكام لأي درجة من

درجات الكهنوت وكذلك أي علماني يقوم بتهمة تمس الكنيسة أو تعاليمها وطبقاً للمادة العاشرة المجمع المقدس هو المسئول الأعلى عن الإيمان والعقيدة ولـه أن يفسر قواعد الإيمان وطبقاً للمادة الحادية عشر المجمع المقدس هو المرجع الأول في طقوس الكنيسة وطبقاً للمادة الثاني عشر المجمع المقدس قراراته نهائية لا يعيد النظر فيها سوى المجمع المقدس ذاته إذا تغيرت الأسباب التي أصدر الحكم بناء عليها وطبقاً للمادة الثالثة عشر يدير المجمع المقدس عملية انتخاب البابا البطريرك وطبقاً للمادة الرابعة عشر يختص المجمع المقدس بتقنين العلاقات مع الكنائس الأخرى في ضوء إيمان الكنيسة وتعليم أبائها.

ثامناً: ورئاسة المجمع المقدس برئاسة البابا البطريرك ولا يجوز أن يجتمع بغير رئاسته في حياته طبقاً للمادة الخامسة عشر وطبقاً للفصل التاسع الخاص بكيفية إنعقاد المجمع المقدس فطبقاً للمادة الواحد والأربعين يعتبر اجتماع المجلس قانونياً إذا حضر الجلسة ثلاثة أرباع أعضاء المجمع إذا كان الاجتماع عادياً أما الاجتماع الطارئ حتى يكون قانونياً لابد من حضور ثلثي الأعضاء وطبقاً للمادة الثالثة والأربعين يكون قرار المجمع قانونياً إذا حاز موافقة ثلاثة أرباع عدد الحاضرين ويحتسب في ذلك ذلك صوت رئيس المجمع بصوتين وطبقاً للمادة السادسة والأربعين قرارات المجمع المقدس ملزمة للكنيسة كلها بعد إعلانها وملزمة حتى للأعضاء الذين غابوا أو الذين لم يوافقوا ولكن عليهم الخضوع لقرار الأغلبية.

تاسعاً: إنني أسأل سؤالاً محدداً.. هل توجد ديمقراطية في إدارة الكنيسة من الناحية الرعوية والدينية أكثر من هذا... أي قرار يتخذ لابد أن يكون حائزاً على أغلبية ثلاثة أرباع عدد الحاضرين... أي أن قداسة البابا شنودة رئيس المجمع المقدس عضو لا يستطيع أن يتخذ أي قرار إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلس وقرارات المجلس ملزمة للكنيسة ومن خلال مبدأ الإلتزام

برأي الأغلبية فقرارات المجلس ملزمة لأعضاء المجلس الذين لم يوافقوا
على قرارات المجلس المقدس لذلك أقول للمفتريين الذين يدعون أن قداسة
البابا شنودة الثالث يدير المجلس الملي من الناحية الدنيوية ويدير المجلس
المقدس ويدير الكنيسة من الناحية الدينية والرعية بالأسلوب الدكتاتوري...
أقول لهم سامحكم الله!!!...



الفصل السابع

السهم الطائش السابع

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية في المهجر بأن مشكلة بناء وترميم الكنائس والخط الهمايوني موجودة طوال عهد قداسة البابا شنودة لسليبيته في مواجهة الحكومة وتقاعسه في المطالبة بحقوق الأقباط في بناء وترميم الكنائس.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإتهام ظالم ولا أساس له من الصحة لما يأتي:

أولاً: أن مشكلة بناء وترميم الكنائس لم يخلقها قداسة البابا شنودة بل هي موجودة في مصر منذ الفتح الإسلامي لمصر على يد عمرو بن العاص في عام ٦٤٠م حتى الآن وموجودة منذ البطريك بنيامين البطريك الثامن والثلاثون على كرسي الكرازة المرقسية ولكن قداسة البابا شنودة كان أكثر البطارقة في تاريخ البطارقة على كرسي الكرازة المرقسية مطالباً بحل مشكلة بناء وترميم الكنائس وفي عهد الرئيس مبارك اتخذت خطوات جادة ومثمرة في حل مشكلة بناء وترميم الكنائس.

ثانياً: كانت القسطنطينية عاصمة الدولة الرومانية البيزنطية وعاصمة المسيحية في ذلك الوقت ولكن في عام ١٤٥٣م استطاع السلطان محمد الفاتح السلطان العثماني الاستيلاء عليها ونقل عاصمة الدولة العثمانية الإسلامية وغير اسمها إلى إسلام بول أي مدينة السلام وحرف ذلك الاسم فيما بعد إلى استنبول ومنذ ذلك الوقت وعاصمة الدولة العثمانية هي استنبول وفي عام ١٥١٧م استطاعت الدولة العثمانية احتلال مصر على يد السلطان العثماني سليم شاه بعد هزيمة آخر الحكام المماليك طومان باي وأصبحت مصر ولاية عثمانية يقوم السلطان بتعيين الولاة بها وكان مقر البطريركية في ذلك الوقت في كنيسة حارة الروم بعزبة الأربكية.

ثالثاً: وفي عام ١٦٧٨م صدر قرار من السلطان العثماني يلزم الأقباط بالآتي:

١- أن يعلق النصارى في رقبتهم طوقين من الحديد لذلك كان يسمى الأقباط بالرقبة الزرقاء لأن الطوقين من الحديد كانا يتركان حزاً في رقبة الأقباط أما اليهود فعليهم تعليق طوق واحد للتمييز بين الأقباط واليهود.

٢- ألا يلبس كل من اليهود والنصارى عمامتهم.

٣- ألا يلبس النصارى أثواباً من الجوخ أو الصوف.

٤- أن تكون ملابس النصارى سوداء.

وفي عام ١٦٨٤م نجح الفرنسيون بموافقة البابا العالي في الاستانة إقامة إرسالية كاثوليكية في صعيد مصر وذلك للتبشير بالكاثوليكية ثم تم بعد ذلك إنشاء إرسالية بروتستانتية وقد حاول الفاتيكان في روما الحصول على موافقة البطريرك الأرثوذكسي بالإعتراف بسيادة كرسي روما عليهم مقابل بسط الحماية على الأقباط في مصر وإعفائهم من الجزية ومعاملتهم مثل مسيحيي أوروبا بموافقة السلطان العثماني ولكن الأقباط في مصر رفضوا ذلك.

وفي عام ١٨٤١م صدر فرمان من الباب العالي بأن يصبح حكم مصر وراثي لأسرة محمد علي لأكبر أولاده سناً وأحفاده من الذكور وحددت جزية للباب العالي ربع إيرادات مصر ثم عدلت إلى ٤٠٠ ألف جنية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر تتمتع باستقلال داخلي ولكن في ظل السيادة العثمانية وكان تعداد مصر في ذلك الوقت حوالي أربعة ونصف مليون نسمة وفي عام ١٨٤٩م توفي محمد علي في قصر سراي رأس التين بالإسكندرية وهو يبلغ الثمانين من عمره وأهم القرارات التي إتخذها محمد علي في فترة حكمه إلغاء قيود الزي الأسود المفروضة على الأقباط الذي صدر في عام ١٦٧٨م والسماح بأن يلبسوا العمام ورفع القيود الحديدية من على رقبتهم والسماح

بحرية بناء الكنائس والسماح لهم بزيادة الأراضي المقدسة حيث كان الأقباط ممنوعين من زيارتها في عهد المماليك.

رابعاً: بعد وفاة محمد علي تولى عباس باشا الحكم في الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٥٤ وبعد وفاته تولى سعيد باشا الحكم في الفترة ما بين ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣ وكان من أهم قرارات سعيد باشا بالنسبة للأقباط في مصر هي:

- ١- كان الأقباط في العصور السابقة ممنوعين من التجنيد والإشتراك في الجيوش لعدم الثقة فيهم وخوفاً من خيانتهم للجيوش الإسلامية أثناء محاربتها للجيوش الأخرى ولكن سعيد باشا سمح للأقباط بالإنضمام بالجيش من خلال مبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط وأصدر قانون الخدمة العسكرية بتجنيد الأقباط والمسلمين معاً.
- ٢- إلغاء الجزية المفروضة على الأقباط بأمر أصدره في ديسمبر ١٨٥٥ م وهذه أول مرة في تاريخ الأقباط تلغى الجزية التي كانت مفروضة عليهم منذ الفتح الإسلامي في عام ٦٤٠م.
- ٣- إلغاء الأفراح التي كانت تقام في حالة اعتناق قبطي للديانة الإسلامية.
- ٤- سمح سعيد باشا للجنود المصريين المسيحيين أن يمارسوا ديانتهم المسيحية علانية.

خامساً: في عهد سعيد باشا صدر الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس في عام ١٨٥٦م وقد أصدره السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية ليطبق في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مصر وسبب صدور الخط الهمايوني أنه في عام ١٨٥٦م عقد مؤتمر باريس لإنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا وقد وقفت إنجلترا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية ولذلك أصدر السلطان عبد المجيد أول فرمان ينظم عملية ترميم وانشاء الكنائس لجميع الطوائف المسيحية مجاملة لفرنسا وإنجلترا وهو المعروف بالخط الهمايوني وهو صادر لجميع الطوائف غير الإسلامية ومنهم اليهود وأهم ما تضمنه الخط الهمايوني الآتي:

- ١- المساواة بين المسلمين والمسيحيين واليهود وغيرهم في الحقوق والواجبات.
- ٢- أن يكون انتخابات بطريرك الأقباط والطوائف المسيحية مدى حياتهم استجابة لرغبات الكنائس المختلفة.
- ٣- الترخيص بإقامة وترميم الكنائس وكذلك المحلات والمكاتب والمستشفيات والمقابر لجميع الطوائف المسيحية أرثوذكسية أو كاثوليكية أو بروتستانتية بأن يعرض رؤساء كل ملة على الباب العالي في الأستانة مع الرسوم الهندسية ويجري الموافقة من السلطان العثماني فالأصل في بناء الكنائس والمحلات والمقابر والمستشفيات لغير المسلمين بإباحة إقامتها بعد تقديم صور الرسم وموافقة البطريرك للباب العالي.
- ٤- إعفاء هذه الأبنية الكنائس والمستشفيات والمحلات والمقابر لغير المسلمين من أي ضرائب.
- ٥- على الدولة العثمانية تأمين غير المسلمين في إقامة شعائرهم الدينية وحمايتهم أثناء إقامة هذه الشعائر.
- ٦- جميع المواطنين مسلمين أو غير مسلمين يقبلون في الوظائف العامة في خدمة الدولة العثمانية بدون تمييز بينهم سواء الوظائف المدنية أو العسكرية والترقي في جميع الوظائف المدنية والعسكرية حق للجميع مسلمين أو غير مسلمين بدون تفرقة.
- ٧- ترميم الكنائس أو المعابد التي لها ترخيص سابق من السلطات المحلية إما بناء كنائس ومعابد جديدة يشترط تقديم الرسوم وموافقة البطريرك المسئول وموافقة الباب العالي في الأستانة.
- ٨- تشكل مجالس مالية للطوائف المختلفة من رجال دين وعلمانيين لإدارة المصالح المالية الخاصة بشئونهم الداخلية.
- ٩- تزال من المحررات الحكومية جميع التعبيرات والألفاظ التي

تتضمن الإساءة إلى فئة من الناس بسبب المذهب أو الجنس أو الدين.

١٠- هذا الفرمان الصادر بالخط الهمايوني ليس قانوناً ولكنه تعليمات إدارية صادرة إلى السلطات لتنفيذه بمعرفة الحكام في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية على جميع الطوائف والملل غير الإسلامية سواء مسيحية أو يهودية.

١١- لا يجبر أحد في جميع أقاليم الدولة العثمانية على ترك ديانته أو مذهبه.

١٢- الخدمة العسكرية واجب على المسيحيين والمسلمين ويخضعون لنظام واحد في التجنيد والإعفاء من الخدمة العسكرية أو إعطاء البديل وهو إعطاء دراهم نقدية كبديل للخدمة.

١٣- الخط الهمايوني صادر من السلطان العثماني إلى الصدر الأعظم أي رئيس الوزراء العثماني لإرسالة لكل الحكام في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية لتنفيذه.

سادساً: بعد وفاة سعيد باشا تولى الحكم اسماعيل باشا في الفترة ما بين ١٨٦٣م إلى ١٨٧٨م وقد تلقى علومه في فيينا ثم في باريس وكانت سياسته التسامح بين المسلمين والمسيحيين وقد منح البطريركية ألف وخمسمائة فدان من الأقطان الموجودة بالمديريات وتم تسجيلها بالوثيقة المحفوظة بعابدين سجل رقم ١٩١٩ أوامر عربية بتاريخ ١٨٦٦/١١/٣ وكان أول حاكم يعطي رتبة الباشوية لنوبار باشا وكانت الوحدة الوطنية في عهده ملحوظة حيث قام مرقس بك يوسف في عام ١٨٦٥ بإنشاء مسجد على نفقته الخاصة في طنطا كما أنشأ قليني فهمي باشا مسجد آخر وكنيسة بعزبته في المنيا وقام البطريرك كيرلس الرابع بإنشاء مدارس للبنين ومدارس للبنات بجوار الكاتدرائية بحاره السقايين يلتحق بها المسلمون والأقباط وتخرج منها رؤساء ووزراء مثل بطرس باشا وحسين رشدي ويوسف بك وهبة وعبد الخالق باشا ثروت والكثير من الوزراء والمسؤولين والأعيان.

وكان البطريرك كيرلس الرابع صديق لشيخ الأزهر وقد وصلت المحبة والوحدة الوطنية لدرجة أن الخديوي إسماعيل أرسل البطريرك كيرلس الرابع في عام ١٨٦٥م إلى أثيوبيا لإزالة سوء التفاهم بين مصر وأثيوبيا وأنهى سوء التفاهم وأبرمت معاهدة صداقة بين مصر وأثيوبيا وكذلك في عهد اسماعيل باشا كان رزق أغا حاكماً للشرقية ومكرم أغا حاكماً لأطفيح وميخائيل أغا حاكماً للفتن وبطرس أغا حاكماً لبرديس.

سابعاً: في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م دخل الإنجليز مصر وبدأ الإحتلال الإنجليزي وتم تعيين اللورد كرومر قنصلاً عاماً بمصر وتعين السيد اقلين ورد قائد عام للجيش المصري وتعين السير فالنتين بيكر قائد عام للبوليس المصري وفي عام ١٩٠٧م استقال اللورد كرومر وتعين جورست خلفاً لكرومر وصدر تعداد سكان مصر في ذلك العام وكان عدد سكان مصر أحد عشر مليوناً ومائة واثنين وتسعين ألف نسمة وفي ذلك العام أنشأ مصطفى كامل الحزب الوطني وكان حزبه يجمع المسلمين والأقباط وكان ويصا واصف عضو للجنة العليا للحزب الوطني وفي عام ١٩٠٨ تم تعيين بطرس باشا غالي رئيساً للوزراء بعد أن كان يتولى منصب وزير الخارجية في عدة وزارات سابقة وقد استقبلت مصر تعيين رئيس وزراء قبضي بعين الرضا من المسلمين والمسيحيين وهذا يؤكد أن مصر لا تعرف التعصب منذ ذلك الوقت وفي عام ١٩١٠ قتل بطرس باشا غالي باطلاق الرصاص عليه من شخص اسمه ابراهيم نصيف الورداني وكان القاتل صيدلي يفتح صيدلية بشارع عابدين ولم يكن القتل لأسباب دينية بل لأسباب سياسية.

ثامناً: في ٢٨ يونيو ١٩١٤م نشبت الحرب العالمية الأولى فأعلنت النمسا الحرب على الصرب ودخلت روسيا وتركيا الحرب ضد النمسا ثم دخلت ألمانيا وفرنسا وانجلترا الحرب في صف النمسا وبذلك أصبحت انجلترا ضد تركيا في الحرب العالمية الأولى لذلك في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت انجلترا

الحماية على مصر رسمياً وخلعوا الخديوي عباس الثاني المعين من قبل تركيا وعينوا البرنس حسين كامل سلطاناً على مصر وبذلك زالت السيادة التركية عن مصر نهائياً وخرجت مصر من ولاية الإمبراطورية العثمانية وبذلك أنهى تنفيذ الخط الهمايوني في مصر وعدم تنفيذ أي فرمانات صدرت من الباب العالي في الآستانة نتيجة فرض الحماية البريطانية على مصر وفي عام ١٩١٧ توفي السلطان حسين كامل وتولى أحمد فؤاد من قبل السلطات البريطانية ومما يؤكد أن الخط الهمايوني غير موجود في النظام القانوني المصري إلى الآن كما يردد البعض أن في ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلنت بريطانيا استقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة وتم تعيين الملك أحمد فؤاد حاكماً على مصر وبذلك أصبحت مصر دولة مستقلة تحكمها القوانين الصادرة من البرلمان المصري في ظل دساتير ١٩٢٣ والإعلان الدستوري ١٩٥٣ ودستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ ودستور الوحدة ثم دستور ١٩٦٤ ثم الدستور الحالي الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ الذي تم تعديله في ١٩٨٠ فكيف يردد البعض أن الخط الهمايوني موجود حتى الآن وهو قرار إداري صادر من الدولة العثمانية انتهت بفرض الحماية على مصر في عام ١٩١٤ وخاصة أن جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء وترميم الكنائس لا تذكر في ديباجتها أنها تستند إلى الخط الهمايوني وذلك أكبر دليل أن الخط الهمايوني لا وجود له في مصر الآن.

تاسعاً: وعلى ذلك فإن مشكلة بناء وترميم الكنائس موجودة قبل البابا شنودة ولكن في عهد الرئيس **محمد حسني مبارك** الذي رفع بمصادقية شديدة شعار الدين لله والوطن للجميع وحيث أن المناخ العام في مصر قد تغير في عهد الرئيس مبارك من العصبية الدينية في عهد الحكام السابقين إلى التسامح الديني ولذلك استطاع مبارك أن يفتح ملف بناء وترميم الكنائس لأول مرة في تاريخ مصر ولذلك أصدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ بأن

يكون ترميم جميع دور العبادة لجميع طوائف المصريين من المحليات وذلك بالمساواة بين المسلمين والأقباط في ترميم جميع دور العبادة فالمسجد مثل الكنيسة مثل المعبد اليهودي، الترميم من اختصاص المحليات في المراكز والمدن أي من الإدارة الهندسية المختصة حسب قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وحسب قانون تنظيم أعمال البناء في ١٩٧٦ وتعديلاته فلم يعد ترميم الكنائس يحتاج إلى قرار جمهوري كما كان يحدث في كل العهود السابقة على عهد مبارك ففي الماضي كان ترميم سور أو باب أحد الكنائس أو ترميم دورة مياه يحتاج إلى قرار جمهوري أما اليوم فقد تغير الوضع وهذا يعد خطوة هامة على الطريق نحو إنهاء مشكلة ترميم الكنائس إلى الأبد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ولكن بقت مشكلة واحدة حتى اليوم في طريقها إلى الحل وهي مشكلة بناء الكنائس الجديدة فهي حتى الآن من اختصاص رئيس الجمهورية ومن المؤكد أن هذه المشكلة سوف يعاد فيها النظر عندما يتحسن المناخ العام بعد أن أصبح الرئيس مبارك أحد رموز قادة العالم يتمتع بمصداقية شديدة في حبه للوحدة الوطنية والحل لحل مشكلة بناء الكنائس الجديدة أن يكون على نفس طبيعة حل مشكلة ترميم الكنائس فمشكلة ترميم الكنائس تم حلها بالقرار الجمهوري الذي يسوي بين كل دور العبادة بأن يكون ترميم المساجد والكنائس والمعابد من المحليات كذلك حل مشكلة بناء الكنائس إلى الأبد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها من خلال صدور قانون جديد لدور العبادة يصدر من مجلس الشعب وقد كتبت كتاب تحت عنوان " مشكلة بناء وترميم الكنائس من الإسلام والواقع المصري " والحل قانون دور العبادة الموحدة وقد كتبت مسودة قانون لدور العبادة الموحدة يسوي في المعاملة بين دور العبادة جميعاً سواء أكانت كنائس أو مساجد أو معابد بالشروط التي يجب توافرها للموافقة على الترخيص بالبناء بحيث يكون الترخيص بالبناء بصدور تراخيص من المحليات وبذلك تكون انتهت مشكلة بناء وترميم الكنائس الموجودة من أربعة عشر قرناً في عهد الرئيس

المحبيب من الجميع **محمد حسني مبارك** وسوف أرصد في هذا الكتاب مشروع قانون دور العبادة الذي اقترحته في كتابي وهو على النحو التالي:

مشروع قانون تنظيم بناء وترميم دور العبادة الموحد لجميع دور العبادة

المادة ١: لا يجوز إنشاء أي دور عبادة لجميع طوائف المصريين الدينية أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو ترميمها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة حسب هذا القانون.

المادة ٢: يقدم طلب الحصول على الترخيص بالإنشاء أو الأعمال المشار إليها لدور العبادة من الجهة المالكة أو من يمثلها قانوناً إلى المحافظ التابع له مكان دور العبادة في حالة طلب إنشاء دور عبادة ويقدم إلى المحليات في المراكز والمدن أي الإدارات الهندسية المختصة في حالة طلب توسيع أو تعلية أو تعديل أو ترميم دور العبادة بالنسبة لدور العبادة الصادر لها ترخيص سابق ومرفق به المستندات والإقرارات والنماذج التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة ٣: يقدم طالب الترخيص الرسومات أو أي تعديلات فيها موقعاً عليها من مهندس نقابي متخصص وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون المهندس المصمم مسؤولاً مسئولية كاملة عن كل ما يتعلق بأعمال التصميم وعليه الالتزام في إعداد الرسومات وتعديلاتها بالأصول الفنية والمواصفات القياسية المصرية المعمول بها وقت الإعداد والقرارات الصادرة في شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة ٤: الجهة الإدارية المختصة بشئون الترخيص وهي الإدارة الهندسية في المحافظة بالنسبة لإنشاء دور العبادة وكذلك الإدارات الهندسية في المراكز والمدن بالنسبة للترميم والتعلية والتوسيع والتعديل وغيرها من

الأعمال إذا رأت هذه الجهات وجوب إستيفاء بعض البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصميمات في الرسوم طبقاً لما يحدده القانون ولائحته التنفيذية أعلنت الجهة المختصة بالترخيص مقدمة طلب الترخيص أو من يمثلته قانوناً بذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب ويتم البت في طلب الترخيص في مدة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسوم المعدلة.

المادة ٥: تكون الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص أو تجديده سواء بالنسبة لإنشاء دور عبادة جديدة أو توسيعها أو ترميمها أو تعليتها خمسمائة جنية.

المادة ٦: لا يجوز الموافقة على أعمال التوسيع أو التعلية أو الترميم إلا إذا كانت قواعد الإرتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة وكان الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته تسمح بإجمالى الأعمال المطلوب الترخيص بها على النحو الذي يؤيده تقرير فني من مهندس استشاري إنشائي مع الإلتزام في هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول.

المادة ٧: يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص في حالة دور العبادة السابق لها ترخيص بناء وبعد بنائها يتم طلب التعلية والتوسيع والترميم والتعديل فإن إنقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص وهذه المدة هي أربعة شهور من تاريخ تقديم الطلب والمستندات مستوفاة ويكون للجهة الإدارية المختصة بالترخيص طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات على الرسوم.

المادة ٨: يقوم المالك أو من يمثلته قانوناً بإعلان رئيس الحي أو المركز المختص على يد محضر بالنسبة لحالة التعلية والتوسيع والترميم والتعديل بعزمه بالبدء في التنفيذ بعد إنتهاء المدة المحددة قانوناً مع إلتزامه بمراعاة

جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٩: لا يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص في حالة طلب الترخيص بإنشاء دور عبادة جديدة إنقضاء المدة المحددة للبت فيه. دون صدور قرار مسبب وفي هذه الحالة يجب على طالب الترخيص اللجوء للقضاء الإداري.

المادة ١٠: يجوز للإدارة المختصة بشئون الترخيص في حالة إنشاء دور عبادة عدم الموافقة على طلبات الترخيص إذا كانت الأعمال المطلوبة للترخيص بها تقع في المدن أو المناطق أو الشوارع التي يصدر قرار مسبب من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص أو كل من وزير الإسكان أو وزير التنمية المحلية بوقف الترخيص بها لإعتبارات تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو بيئية أو تحقيقاً لغرض قومي أو مراعاة لظروف العمران أو إعادة التخطيط على ألا تجاوز مدة الوقف مدة سنة من تاريخ صدور القرار.

المادة ١١: إذا مضت ثلاث سنوات على منح الترخيص بالإنشاء لدور العبادة أو الترميم أو التعلية أو التوسع وغيرها دون أن يشرع المالك أو من يمثله قانوناً في تنفيذ الأعمال المرخص بها وجب عليه تجديد الترخيص ويكون الترخيص لمدة سنتين تبدأ من انقضاء الثلاث سنوات بعد دفع رسوم التجديد وقدرها خمسمائة جنية.

المادة ١٢: يكون طالب الترخيص مسئولاً عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الأرض المبينة في طلب الترخيص بإنشاء دور العبادة ومنح الترخيص لا يترتب عليه مساس بحقوق الغير في شأن ملكية الأرض.

المادة ١٣: لا يجوز إدخال أي تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة

بالترخيص أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ فيكفي طلب إثبات ذلك من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص في أصول الرسومات المعتمدة وصورها.

المادة ١٤: يجب أن يتم التنفيذ في البناء أو الأعمال المطلوبة وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها بأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة.

المادة ١٥: يلزم المالك أو من يمثله قانوناً بأن يعهد إلى مهندس نقابي معماري أو مدني بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها ويكون للمهندس مسؤولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال وذلك إذا زادت قيمة الأعمال عن عشرين ألف جنيه.

المادة ١٦: لا يجوز زيادة الإرتفاع الكلي للبناء على مرة ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ متراً.

المادة ١٧: تتضمن الأوراق والمستندات المقدمة من المالك أو من يمثله قانوناً في حالة إنشاء دور العبادة موافقة بطريركية الأقباط الأرثوذكس أو الكاثوليك أو البروتستانت على إقامة دور العبادة الخاصة بكل ملة وكذلك موافقة وزارة الأوقاف بالنسبة لإقامة دور العبادة الخاصة بالمسلمين وموافقة إدارة الحاخام اليهودي بالنسبة لدور العبادة الخاصة باليهود.

المادة ١٨: على الجهة الإدارية المختصة بالترخيص طلب رأي الجهة الأمنية المختصة خلال المدة المحددة للترخيص وهي أربعة أشهر.

المادة ١٩: يكون للمهندسين القائمين بأعمال التنظيم بوحدات الإدارة المحلية وغيرهم من المهندسين ممن يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبطية القضائية ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول موقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون.

ويكون لهؤلاء المهندسين التنبيه كتابةً على المرخص لهم والمشرفين. على التنفيذ بما يحدث من إخلال لشروط التنفيذ ويكون لهم متابعة تنفيذ الأعمال طبقاً للرسومات والمواصفات الفنية.

المادة ٢٠: توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص يتضمن بياناً بالأعمال المخالفة ويعلن لذوي الشأن بالطريق الإداري ويخطر المالك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويكون لجهة الإدارية المختصة بالترخيص التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في إرتكاب المخالفات إلى أن يتم تصحيح المخالفة أو إزالتها.

المادة ٢١: تزال بالطريق الإداري الأعمال المخالفة لقيود الإرتفاعات أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو لخطوط التنظيم أو التعديلات على الأراضي التي اعتبرت أثرية طبقاً لقانون حماية الآثار الصادر بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويصدر بذلك قرار مسبب من المحافظ المختص.

المادة ٢٢: على المالك أو من يمثله قانوناً بالمبادرة إلى تنفيذ القرار الصادر بالإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال مدة شهر من إخطاره بقرار المحافظ بكتاب موصى عليه. فإذا امتنعوا عن التنفيذ خلال المدة قامت الجهة الإدارية المختصة بالإزالة بنفسها أو بواسطة من تعهد إليه بذلك ويتحمل المخالف جميع النفقات وتحصل منه بطريق الحجز الإداري.

المادة ٢٣: تختص محكمة القضاء الإداري وحدها دون غيرها بالفصل في الطعون على جميع القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون واشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها في هذا الشأن ويكون نظر الطعون والفصل فيها على وجه السرعة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك.

المادة ٢٤: تنشأ دائرة خاصة بمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة للنظر في جميع الطعون على مستوى الجمهورية الخاصة بإنشاء دور العبادة أو توسيعها أو ترميمها أو تعليتها وغيرها من الأعمال المكتملة مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد.

المادة ٢٥: يعاقب بالحبس أو غرامة عشرين ألف جنيه أو أحد هاتين العقوبتين كل من يخالف هذا القانون في إستيفاء أعمالاً سبق وقفها بالطريق الإداري على الرغم من إعلانه بذلك طبقاً للمادة ٢٠ من هذا القانون.

المادة ٢٦: يصدر وزير الإسكان والتعمير اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة ٢٧: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة ٢٨: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

عاشراً: مما تقدم يتضح أن الإدعاء بأن مشكلة بناء وترميم الكنائس والخط الهمايوني موجودة طوال عهد البابا شنودة الثالث لسلبيته في المطالبة بحقوق الأقباط في بناء وترميم الكنائس ادعاء ظالم لأن هذه المشكلة موجودة منذ أربعة عشر قرناً وأن الخط الهمايوني لم يكن موجوداً في عهد البابا شنودة بل الحقيقة انتهى الخط الهمايوني في عام ١٩١٤ بعد فرض الحماية على مصر ومشكلة ترميم الكنائس انتهت إلى الأبد بصدور قرار رئيس الجمهورية في عام ١٩٩٩ بأن يكون الترميم من اختصاص المحليات، بقيت

مشكلة بناء الكنائس وهي في طريقها للحل فقد علمت أن عضو مجلس الشعب عن دائرة شبرا تقدم في عام ٢٠٠٥ بمشروع قانون لدور العبادة الموحد وهو المشروع السابق ذكر نصوصه وقد أخذه من كتابي " مشكلة بناء وترميم الكنائس في الإسلام والواقع المصري والحل قانون دور العبادة الموحد " .



الفصل الثامن

السهم الطائش الثامن

الإدعاء من أحد اقساوسة المنشقين عن الكنيسة بعدم وجود ضوابط مالية للإيرادات والمصروفات في ميزانية كل الكنائس في مصر والأمر متروك لرجال الدين يتصرفون كما يشاءون وذلك بعلم قداسة البابا شنودة.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آتي:

أولاً: يدعي البعض أن كل دخول الكنيسة المالية الواردة للكنائس يصرفها الأساقفة والأكليروس وهم رجال الكهنوت بدون أي ضوابط مالية فأموال الكنيسة مثل العزبة يتصرف الأساقفة فيها كما يشاءون وهذا الإدعاء غير صحيح لأن قداسة البابا شنودة عدل اللائحة لمجالس الكنائس عام ١٩٧٣ ثم عدلها في ١٩٨٩م صدر قرار من قداسة البابا شنودة بأن يكون لكل كنيسة في مصر مجلس كنيسة يتم اختيار مجالس الكنائس بقرار من البابا بناء على تركية يقدمها شعب الكنيسة وهي تركيات غير ملتزمة لقداسة البابا، فكل كنيسة لها مجلس كنيسة يتم اختياره بترشيح من الكهنة في كل كنيسة ومعهم أمناء الخدمة في الكنيسة ويتم اعتماد تشكيل مجلس الكنيسة من قداسة البابا شخصياً ومجلس كل كنيسة يتكون من رئيس المجلس ونائب للرئيس وسكرتير للمجلس وأمين صندوق والأعضاء عضو عن المرأة وعضو عن التربية الكنسية وهي خدمة مدارس الأحد وعضو عن الخدمة الإجتماعية وبقية أعضاء المجلس بحيث يكون كل مجلس لكل كنيسة لا يقل عن سبعة أعضاء حتى عشر أعضاء حسب نشاط الكنيسة وحجمها وبمجرد اعتماد قداسة البابا شنودة تشكيل مجلس الكنيسة يبدأ عملها ومجلس الكنيسة لا يدخل فيه الكهنة ويدير الكنيسة من الناحية المالية مجلس الكنيسة ولا علاقة للكهنة بالكنيسة بإدارة أموال الكنيسة.

ثانياً: أمين صندوق المجلس في كل كنيسة على مستوى الجمهورية مسئول عن الشؤون المالية في كل كنيسة تحت إشراف مجلس الكنيسة ولا دخل لرجال الدين في كل كنيسة بالمسائل المالية في الكنيسة فهي من إختصاص مجلس الكنيسة حسب اللائحة المالية لمجالس الكنائس الصادر عام ١٩٧٣ والمعدل في عام ١٩٨٩م وكل مجلس كنيسة له إيصالات لإعطاء إيصال عن أي مبالغ تدخل ميزانية الكنيسة ولا يتم صرف أي مبالغ نقدية من ميزانية الكنيسة إلا بإيصالات معتمدة وتوجد دفاتر محاسبية في مجلس كل كنيسة طبقاً لأحدث النظم المحاسبية حيث أن أمين الصندوق عليه أن يقدم الموقف الحسابي شهرياً بميزانية شهرية تقدم لمجلس الكنيسة ويقوم بمراجعة الحسابات في نهاية العام مراجع حسابات قانوني معتمد من الديوان العام للبطريركية ومعتمد من نقابة المحاسبين بنقابة التجاربيين ويراجع حسابات الكنيسة ويراجع كل الإيرادات وكل المصروفات ويقدم تقرير عن ميزانية كل كنيسة من حيث الإيرادات والمصروفات لمجلس الكنيسة سنوياً.

ثالثاً: في كل كنيسة يتم فتح حساب في أقرب بنك للكنيسة من البنوك التجارية المعتمدة من البنك المركزي بحيث لا يجوز صرف أي شيك إلا بتوقيع اثنين هما رئيس المجلس وأمين الصندوق وقداصة البابا شنودة يخطر كل بنك بأسماء المعتمد توقيعهم على الشيك وفي هذا الحساب من البنك يتم وضع جميع الأموال التي تحصلها كل كنيسة ومن هذا الحساب بشيكات معتمدة من رئيس المجلس وأمين الصندوق يتم الصرف لمرتبات رجال الدين بالكنيسة والموظفين والعمال وتدفع فواتير المياه والكهرباء وكافة احتياجات الكنيسة من الشمع والزيت وغيرها والصرف لإخوة الرب المحتاجين وكل ما يتم صرفه يتم بإيصالات يوقع عليها من يأخذ أي مبالغ نقدية من ميزانية الكنيسة ويراجعها أمين الصندوق ثم يراجعها في نهاية العام مراقب الحسابات القانوني الذي يقدم في نهاية العام تقرير عن ميزانية الكنيسة بعد مراجعة كل

إيراداتها ومصرفاتها فكل إيرادات ومصرفات كل كنيسة تحت السيطرة والمراقبة الحاسبية حسب أحدث النظم المحاسبية من خلال المستندات والدفاتر المحاسبية.

رابعاً: إيرادات الكنيسة تدخل في حسابات منتظمة في الحساب البنكي للكنيسة وهي عن طريقين:

١- الطريق الأول للإيرادات عن طريق صناديق الكنيسة داخل الكنيسة أو الأطباق التي يمر بها أحد الشماسة بعد انتهاء القداس الإلهي أو المظاريف المغلقة التي يضعها المتبرع بما تجود به نفسه أو تبرعات بموجب دفاتر التبرعات أو الاشتراكات الدورية أو بعض ما يعطيه المسيحيون على شكل أوقاف عقارية أو أوراق مالية تدر عائداً دورياً وكل هذه المحاور من إيرادات الكنيسة يتم تسجيلها في دفاتر الكنيسة فبالنسبة للإيرادات الكنيسة التي يتم تحصيلها من صناديق الكنيسة أو الأطباق تشكل لجنة من أمين الصندوق واثنين من أعضاء مجلس الكنيسة لحصر الموجود في الصناديق أو الأطباق وعمل محضر بذلك ويتم توريد هذه المبالغ في الحساب البنكي للكنيسة وكذلك أي تبرعات نقدية ترد للكنيسة يتم إعطاء إيصال معتمد من الكنيسة للمتبرع ويتم مراجعة الإيصالات بمعرفة أمين الصندوق ثم المراقب المحاسبي أما التبرع بالعقارات والأوقاف أو الأوراق المالية التي تدر عائداً فيتم تسجيلها في دفاتر الكنيسة المحاسبية تحت إشراف محاسب قانوني معتمد.

٢- الطريق الثاني للإيرادات المالية للكنيسة تتم عن طريق خدمات تقدمها الكنيسة للمسيحيين مثل عمل الأفراح في الزيجات والخطوبات وعمل المآتم والجنائز والأربعين والمعمودية والقناديل وسر مسحة المرضى وكل هذه الخدمات تقدم بمقابل مادي ويعطى صاحب الخدمة إيصال معتمد من لجنة الكنيسة وهذه الأموال تدخل في

الحساب البنكي للكنيسة ويتم مراجعة الإيصالات بمعرفة أمين الصندوق والمحاسب القانوني.

خامساً: ومما تقدم أن ميزانية كل كنيسة تحت المراقبة المحاسبية من مجلس كل كنيسة ومن المحاسب القانوني والأساقفة يتبعهم كنائس متعددة في منطقة جغرافية واحدة أو عدة مناطق جغرافية متعددة ورجال الدين لا يستطيعون التصرف في أي أموال للكنائس التابعة لهم لأنها تحت إشراف مجالس الكنائس وكهنة الكنيسة يأخذون مرتباتهم من مجالس الكنيسة مثل أي موظف لتغطية متطلبات حياتهم اليومية والعائلية لأن وظيفتهم الحقيقية هي خلاص النفوس وليست جمع الفلوس ولا علاقة لهم بالمسائل المالية في الكنيسة وعلى ذلك ما يدعيه بعض المفترين بعدم وجود ضوابط مالية للإيرادات والمصروفات في ميزانية كل الكنائس في مصر والأمر متروك لرجال الدين يتصرفون كما يشاءون وذلك بعلم قداسة البابا شنودة لا أساس له من الصحة لأن قداسة البابا شنودة هو الذي وضع اللائحة لمجالس الكنائس بالإشراف الكامل لمجلس الكنائس على المسائل المالية بعيداً عن رجال الدين وتحت إشراف محاسب قانوني يقدم تقرير سنوي عن الميزانية بعد فحص كل الإيرادات والمصروفات.



الفصل التاسع

السهم الطائش التاسع

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية في المهجر برضوخ قداسة البابا شنودة الثالث لضغوط الحكومة المصرية لعدم مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكية وعدم إبلاغه عن مشاكل الأقباط في مصر واضطهادهم لكتابتها في تقريرهم الذي يقدمونه للجنة تابعة للكونجرس الأمريكي.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن قداسة البابا شنودة في عدم مقابله لأعضاء اللجنة الأمريكية الوافدة من واشنطن لكتابة تقرير عن الأوضاع الدينية في مصر ينطلق من أساس وطني وقومي وهو في عدم مقابله للجنة يمثل قمة الوطنية والولاء لتراب مصر، وذلك برفضه التدخل الأجنبي أياً كان مصدره في شئون مصر حتى لو كانت لجنة قادمة من أمريكا زعيمة العالم لأن القاعدة لدى قداسة البابا شنودة أن مشاكل مصر الداخلية تحل داخلياً بقرارات مصرية ١٠٠% وخاصة في العلاقة بين المسلمين والأقباط وليست بقرارات مفروضة من واشنطن.

ثانياً: إن قداسة البابا شنودة مقتنع بقول السيد المسيح في الإنجيل "كونوا حكماء كالحيات فالحكمة هي حجر الزاوية في تصرفات قداسة البابا فهو يحل مشاكل الأقباط في مصر من خلال العلاقات الطيبة مع المسؤولين التنفيذيين وهو محل احترام جميع المسؤولين التنفيذيين في مصر، لذلك فإن طلباته محل احترام لدى كل المسؤولين في الدولة وحكمة قداسة البابا شنودة هي حل المشاكل بدون صدام مع المسؤولين ولكن من خلال الحوار الهادئ لمراعاة التوازنات أمام الحكومة.

ثالثاً: إن قانون الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي الذي بموجبه ترسل

أمريكا لجنة إلى كثير من دول العالم لا ينطبق على مصر ولكي نثبت أن ذلك القانون لا ينطبق على مصر لابد للتعرض لمعالم ذلك القانون حتى نستطيع الحكم بأن ذلك القانون ينطبق على مصر أم لا ينطبق على مصر ومعالم هذا القانون هي على النحو التالي:

١- تقدم عضو مجلس النواب الأمريكي فرنك ولف وثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي وهم سبكتر وكفرديل وهتشون بمشروع قانون للحد من الاضطهاد الديني في كل دول العالم في يوم ٢١ مايو ١٩٩٧، وهذا القانون يطبق على كل دول العالم وليس على مصر فقط والغرض من ذلك القانون إنشاء مكتب لرصد الاضطهاد الديني في كل دول العالم والعمل على فرض عقوبات على الدول التي تمارس الإضطهاد الديني ضد بعض رعاياها في أي دولة من دول العالم وهذا القانون صدر من الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٩٧ في عهد الرئيس بيل كلينتون.

٢- نص القانون على أن الحكومات عليها مسؤولية في الدعوة إلى تشجيع وحماية واحترام الحق الأساسي المعترف به دولياً وهو حرية الدين طبقاً لنص المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على " لكل إنسان الحق في حرية الفكر والضمير والدين ويتضمن هذا الحق حرية الإنسان في تغيير دينه أو معتقداته وحرية منفرداً أو في جماعة تضم آخرين وله أن يظهر دينه أو معتقداته تعليماً وممارسة وعبادة " وكذلك ما تنص عليه المادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على " أن يكفل لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين ".

٣- يحدد القانون نوعين من الاضطهاد الديني وهما:

النوع الأول: الإضطهاد الديني الحكومي ؛ وهو الاضطهاد الديني الذي يتم بواسطة مسؤولي الحكومة مباشرة أو بتأييد منها أو بواسطة

عملاء الحكومة وهذا الإضطهاد جزء من سياسة الحكومة الرسمية المعلنه.

النوع الثاني: الإضطهاد الديني غير الحكومي ؛ وهو ذلك الاضطهاد الذي لا يتم بواسطة مسؤولي الحكومة أو بتأييدها ولا من عملاء الحكومة أو كجزء من سياسة الدولة الرسمية المعلنه ولكن الحكومة تكون مقصرة في اتخاذ إجراءات جادة ومستمرة للحد من الإضطهاد الديني والقضاء عليه.

٤- ينص القانون على إنشاء مكتب لرصد الاضطهاد الديني في كل دول العالم ويلحق بالمكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي مباشرة ويعين مدير المكتب بموافقة الكونجرس الأمريكي ومهمة هذا المكتب رصد حالات الاضطهاد الديني في كل دول العالم وإرسال لجان للدول التي تمارس الاضطهاد الديني وتكتب هذه اللجان تقريراً سنوياً تعده وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في كل دول العالم ويقوم ذلك المكتب بالتشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية عن العقوبات التي توقع على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني قبل عرض التقرير على الرئيس الأمريكي ولابد في التقرير أن يحدد نوع الاضطهاد الذي يمارس في كل دولة.. هل هو اضطهاد من النوع الأول أو اضطهاد ديني من النوع الثاني.

٥- ينص القسم السابع من ذلك القانون على العقوبات التي توقع على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني فإذا كان الاضطهاد من النوع الأول وهو الاضطهاد الديني الحكومي فإن العقوبات تتمثل في إعلان كل وزارات وأقسام الحكومة الأمريكية بوقف التعامل مع هذه الدولة أو تصدير أي سلع أو منتجات أو خدمات لهذه الدول وإذا كان الاضطهاد من النوع الثاني وهو الاضطهاد الديني غير الحكومي فإنه

يسري عليه نفس الحظر في تصدير أي منتجات أو تقديم أي مساعدة من الحكومة الأمريكية ويتم قطع المساعدات الأمريكية الثنائية عن الحكومات التي ثبت قيامها بالاضطهاد الديني من النوعين وكذلك إعطاء تعليمات صريحة للمندوب الأمريكي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والتجارية الأخرى أن يصوتوا ضد منح أي من الحكومات التي ترتكب الاضطهاد الديني أي مساعدات مالية أو قروض.

٦- ينص القسم التاسع من القانون على تعديل قانون الهجرة الأمريكي وقانون اللجوء السياسي الأمريكي بحيث يعطي للأفراد الذين يقع عليهم الاضطهاد الديني كأفراد أو جماعات في أي دولة من دول العالم حق اللجوء السياسي واستثنائهم من معظم شروط الهجرة وذلك انقاذاً لهم من هذا الاضطهاد وتمكيناً لهم من التمتع بحرياتهم الدينية.

رابعاً: ومن استعراض قانون الحد من الاضطهاد الديني الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي بمجلسي الشيوخ والنواب واعتمده الرئيس الأمريكي كلينتون في عام ١٩٩٧ نستطيع أن نجيب على السؤال الآتي.. هل ينطبق قانون الحد من الاضطهاد الديني على مصر.. وللإجابة على ذلك السؤال نقول:

أ- إن ذلك القانون ليس مقصوداً به مصر بل مقصود به كل دول العالم التي بها اضطهاد ديني في كل دول العالم وقد حددت ديباجة القانون الكثير من هذه الدول.. على سبيل المثال.. مثل اضطهاد الروم الكاثوليك والانجليين البروتستانت في أفطار شيوعية مثل كوبا ولاوس والصين الشعبية واضطهاد البهائيين في إيران والمسيحيين في بعض البلاد الإسلامية واضطهاد أهل التبت للبوذية واضطهاد غير المسلمين في السودان أو الأكراد في العراق ولم يذكر القانون أن مصر من الدول التي تمارس الاضطهاد الديني.

ب- وحقيقة الأمر.. لا يوجد في مصر أي اضطهاد ديني حسب ما هو وارد في قانون الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي لأن القانون كما ذكرنا يحدد نوعين ؛ النوع الأول... الاضطهاد الديني الحكومي وهذا النوع غير موجود في مصر لأن الحكومة المصرية بسياساتها المعلنة من الوحدة الوطنية وعدم التفرقة بين الطوائف الإسلامية والقبطية وأن الأقباط والمسلمين هم نسيج الأمة لمصرية وسبيكة وطنية واحدة وكذلك النوع الثاني من الاضطهاد وهو الاضطهاد الديني غير الحكومي وهو الذي لا يتم بواسطة الحكومة ولكن الحكومة تكون غير جادة في القضاء على ذلك الاضطهاد الذي يتم بمعرفة أشخاص بعينيين عن الحكومة وحقيقة الأمر أن الحكومة جادة في تعقب أي شخص يحاول الإعتداء على الطوائف المسيحية أو الكنائس المسيحية والسجون والمعتقلات مليئة بالكثيرين من المتطرفين المسلمين الذين يهزون الاستقرار والأمن والعبث بالوحدة الوطنية وحقيقة الأمر أن المتطرفين لا يعتدون على الأقباط فقط بل يعتدون على المسلمين كذلك وذلك لإحراج الحكومة المصرية في الخارج لأن الحكومة تقف لهم بالمرصاد والحقيقة أن الحكومة ذاتها وأغلبية المسلمين بعيدون عن التعصب ومما تقدم يتضح أن ذلك القانون لا ينطبق على مصر لأن الدستور المصري في المادة ٤٦ ينص على حرية العقيدة وهو الاتجاه الرسمي للدولة والحكومة تبذل كل جهدها لحماية المواطنين من العنف المتطرف لذلك فمصر لا تمارس بها الحكومة المصرية الاضطهاد الديني الحكومي ولا تمارس الاضطهاد الديني غير الحكومي لذلك كان البابا شنودة معه الحق.. كل الحق في عدم مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي لأن قانونها لا ينطبق على مصر.

هذا بالإضافة إلى أنه لا يسمح بالتدخل الخارجي في الشؤون المصرية

الداخلية وهذه هي قمة الوطنية والمصادقية مع الذات في معالجة الشؤون المصرية داخلياً بدون تدخل أجنبي.

خامساً: وبذلك فإن الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة رضح لضغوط الحكومة بعدم مقابلة اللجنة الأمريكية لإبلاغها عن مشاكل الأقباط في مصر ليس انطلاقاً من ضغوط الحكومة ولكن انطلاقاً من وطنية البابا شنودة بأن حل المشاكل المصرية يجب أن يكون داخلياً من خلال الشرعية القانونية بالحوار الهادئ مع الحكومة وليس من خلال ضغوط خارجية وقرارات خارجية لأنه لا يوجد اضطهاد رسمي من الدولة المصرية بل توجد مشاكل للأقباط داخلية كما يوجد مشاكل للمسلمين وعلى الحكومة حلها في حدود الإمكانيات المتاحة لأن قداسة البابا شنودة لديه قناعة ذاتية أن التدخلات الأجنبية تستفز الحكومة وتستفز الغالبية من الإخوة المسلمين وأنه من الأفضل للوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط أن تحل مشاكل الأقباط داخلياً بقرارات مصرية لأن التدخلات الأجنبية تجلب من الضرر أكثر مما تجلب من النفع على وحدتنا الوطنية التي هي طوق النجاة للأمة المصرية وعلى ذلك فإن إدعاءات المفترين بأن قداسة البابا شنودة رضح لضغوط الحكومة في عدم مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكية وعدم إبلاغه عن مشاكل الأقباط في مصر واضطهادهم لكتابتها في تقريرهم إدعاء ظالم ولا أساس له من الصحة.



الفصل العاشر

السهم الطائش العاشر

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية في المهجر بأن قداسة البابا شنودة الثالث يروج لسياسة الحكومة بوجود تلاحم وتجانس بين الأقباط والمسلمين وأنهم سبيكة وطنية واحدة وإخفاء مشاكل الأقباط لإرضاء الحكومة وعدم مهاجمة الحكومة للبقاء في منصبه.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: أن قداسة البابا شنودة لا يروج لسياسة الحكومة بعدم وجود مشاكل للأقباط ولكن قداسة البابا شنودة له مقولة أصبحت من التراث الشعبي المصري وهي أن مصر وطناً يعيش فيها وليست وطناً نعيش فيه لذلك يجب حل المشاكل الموجودة للأقباط من خلال إطار الوحدة الوطنية ومن خلال الشرعية الدستورية والشرعية القانونية وهو دائماً في كل مقالاته في جريدة الكرازة أو أحاديثه الصحفية والتلفزيونية لا ينكر وجود بعض المشاكل للأقباط وخاصة في بناء الكنائس وتعيين الأقباط في البرلمان المصري سواء في مجلس الشعب أو الشورى وعدم تعيين الأقباط في بعض المناصب مثل المحافظين أو رؤساء الجامعات أو عمداء ولكنه له أسلوب عاقل في حل المشاكل وهو بالحوار وليس بالصدام.

ثانياً: إن قداسة البابا شنودة حينما يقول أن الأقباط والمسلمين نسيجاً واحدة وسبيكة وطنية واحدة فهو ينطلق من رؤية وطنية لأنه لا أحد ينكر وطنية قداسة البابا شنودة لأن القول بغير ذلك بأن المصريين في حالة صراع طائفي لن يحل المشاكل بل سوف يكون فرصة ذهبية للقوى الأجنبية وخاصة أمريكا للتدخل في الشؤون الداخلية المصرية بحجة حقوق الإنسان وحقوق

الأقليات والحرية الدينية وهن لا تفعل ذلك من أجل حقوق الأقليات ولكن من أجل مصالحها فأمریکا لها مصالح سياسية في مصر وخاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي فهي منحازة دائماً لإسرائيل ولا تريد لمصر أن يكون لها دور في الوقوف ضد جنوح التصرفات الاسرائيلية وهذا لمصالح خاصة للأحزاب الحاكمة في أمريكا سواء ديمقراطية أو جمهورية ولمصالح خاصة للشخصيات العامة.. والمصالح الانتخابية في إنتخابات الرئاسة الأمريكية أو إنتخابات الكونجرس الأمريكي وقوى الضغط في المجتمع الأمريكي لذلك سوف تراعى أمريكا مصالحها والكيل بمكيلين في منطقة الشرق الأوسط لصالح اسرائيل وسوف تستمر ازدواجية المعايير أو الكيل بالمكيلين في امريكا طالما أن الإنتخابات الأمريكية موجودة وطالما أن اللوبي الصهيوني موجود داخل أمريكا بقوته الحالية وذلك فمن مصلحة اللوبي الإسرائيلي ومصلحة أمريكا أن يستنجد بهم قداسة البابا شنودة ليتدخلوا لإنهاء مشاكل الأقباط في مصر ليس حياً في الأقباط ولكن حياً في التدخل في الشؤون الداخلية المصرية ولكن قداسة البابا شنودة لن يفعلها إلى آخر يوم في حياته لأنه وطني حتى النخاع.. إرتوى بنيل مصر.. لذلك من سياسة البابا شنودة عدم عرض مشاكلنا على الخارج أو تدويل المشاكل القبطية والتعبير بوطنية عن حالة النسيج الواحد بين أبناء الشعب المصري ليس ترويحاً لسياسة الحكومة ولكن لعدم التدخل الخارجي في شئون مصر وهذا منتهى الوطنية من قداسة البابا شنودة وسوف تحل مشاكل الأقباط تدريجياً وسوف يأتي اليوم الذي لا يوجد فيه مشاكل للأقباط لأن الرئيس مبارك هو الضمان في ذلك لأنه شخصية غير متعصبة، وأنه رفع شعار الدين لله والوطن للجميع بمصادقية شديدة وحل مشاكل الأقباط لن يكون في يوم وليلة لأنها مشاكل موجودة منذ العصر العثماني ولكنها تحل مشكلة بعد مشكلة ولكن بحلول مصرية ١٠٠% وليس حلول بالتدخل الخارجي الذي يرفضه قداسة البابا شنودة، فكثير من مشاكل الأقباط تم حلها بحلول مصرية دون تدخل خارجي

سوف أ طرح منها على سبيل المثال وليس الحصر حل مشكلة الأوقاف القبطية وحل مشكلة ترميم الكنائس وبقيت مشكلة بناء الكنائس جاري حلها ومن المعلوم أن إعداد الكنائس التي تم الترخيص لها مؤخراً زادت عن المائة كنيسة واعتبر يوم عيد الميلاد عيداً قومياً لكل المصريين. هذا يعطي إنطباعاً بأن مشاكل الأقباط في طريقها للحل بالحوار الهادئ.

ثالثاً: كل المشاكل لها حلول ولكن في إطار الوحدة الوطنية وليس في استعلاء نظام خارجي على النظام المصري وليس بالجري خلف أعضاء الكونجرس الأمريكي لإستعدادهم على النظام المصري ولكن المشاكل لها حلول بالحوار الهادئ ومراعاة التوازنات أمام الحكومة قد تأخذ الحلول للمشاكل المتعلقة وقتاً وهذا في المصلحة العامة لأن حل المشاكل لا يمكن فصله على المناخ العام السائد وإصلاح المناخ العام السائد يحتاج إلى وقت فقداسة البابا شنودة لم ينكر أن الأقباط لهم مشاكل وأن لهم مطالب وأن لهم هموم ولكنه يسير بطريق الحكمة في حل هذه المشاكل أو الهموم داخل إطار الوحدة الوطنية بحلول مصرية.

رابعاً: وقداسة البابا شنودة دائماً يطالب المسؤولين بالحديث عن المستقبل في حل مشاكل الأقباط بحيث يكون المستقبل في علاقة المسلمين والأقباط بلا مشاكل لذلك فإن محاولة البعض في الحديث دائماً عن الماضي في علاقة المسلمين والأقباط باسترجاع واستنطاق التاريخ بأنه يوجد وحدة وطنية ودائماً يتكلمون عن عصر عمر بن الخطاب الذي تولى حكم الدولة الإسلامية في الفترة ما بين ٦٣٤ إلى ٦٤٤م وهي فترة عشر سنوات يدللون بهذه الفترة عن معاملة المسلمين لغير المسلمين ويستنطق البعض التاريخ بالعصر الليبرالي في الحديث عن فترة ثورة ١٩١٩ حتى ثورة ١٩٥٢ بالحديث دائماً عن الأمثلة التي تؤكد وجود وحدة وطنية في علاقة مكرم عبيد بسعد زغلول أو أن ويصا واصف كان رئيساً للبرلمان أو غير ذلك من الأمثلة لذلك يرى

قداسة البابا شنودة أن الماضي ليس بديلاً عن الحاضر أو المستقبل فالماضي حتى لو كان ذهبياً كما يصوره البعض ليس بديلاً عن الحاضر وعن المستقبل في حل مشاكل الأقباط وهموم الأقباط نهائياً وعدم وجود اضطرابات بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط فحل مشاكل الأقباط هو الضمان الوحيد لعدم وجود حالة الاحتقان في العلاقات بين المسلمين والأقباط ولكنها لا بد أن تكون حلول مصرية وليست حلول خارجية ولا بد أن تكون حلول من خلال الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط وتحسين المناخ العام في العلاقة بينهم حتى لا تتكرر أحداث الخانكة والزاوية الحمراء والفيوم وديروط وصندو وكفرمينا والفكرية والكشخ فإن المناخ السوي بين الأقباط والمسلمين لا يقبل تكرار هذه المآسي التي تجرح النسيج الواحد للأمة المصرية.

خامساً: لا أحد ينكر عدم وجود مشاكل للأقباط ولكن على الأقباط وخاصة أقباط المهجر عدم المغالاة في مشاكلهم وعدم اختلاق مشاكل لهم للإثارة فقد وجدت على الانترنت خبر بأحد الجمعيات القبطية الأمريكية رددته أن الفتيات المسيحيات يتم اغتصابهم تحت نظر الأمن المصري وحالات قتل بالجملة لمجرد أنهم أقباط.. صحيح في فترة من فترات الثمانينات كان المسيحيون هدفاً للجماعات الإرهابية التي تسعى لقلب نظام الحكم وتأسيس الدولة الإسلامية بزعامتهم ولكن هذا ليس مقصوداً به الأقباط كأقباط بل المقصود به إحراج الحكومة أمام الدول الأجنبية بأن النظام المصري غير قادر على حماية الأقليات والحقيقة التي يجب أن يعرفها الجميع أن الجماعات الإرهابية قامت بقتل مئات من المسلمين أضعاف القتلى من المسيحيين وهذا يبين أن الغرض من قتل الأقباط هو إحراج الحكومة بدليل أنهم قتلوا المئات من المسلمين.

لذلك في النهاية أقول أن قداسة البابا شنودة لم ينكر أن للأقباط مشاكل كما يدعي البعض بل هو يتعامل مع الأوضاع بعقلانية ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل ومن المعروف أن كثير من الكتاب المسلمين والمسيحيين ينبهون إلى

وجود مشاكل للأقباط ولابد من ضرورة حلها وهؤلاء الكتاب لا يجب أن نقذفهم بالطوب ونلعنهم ونتهمهم بالكثير من الإتهامات بل يجب النظر إلى هذه المشاكل التي يثيرونها وضرورة حلها بما يراعى التوازنات أمام الحكومة بدلاً من أن تنبهنها جهات خارجية إلى وجود هذه المشاكل وضرورة حلها لأن المناخ العام العالمي تغير كثيراً في ظل زعامة أمريكا للعالم واندثار العالم الذي يحكمه قطبين فأصبح القطب الواحد هو حاكم العالم وكثيراً ما يتدخل في الشؤون الداخلية لكل دول العالم لحماية مصالحه أولاً ثم حماية مصالح الأقليات ومن يعترض فلا توجد جهة دولية تستمع إليه وأحسن مناخ لحل مشاكل الأقباط هو عصر مبارك فقد تحسن المناخ بما يحسب لعهد الرئيس مبارك أنه قضى على الإرهاب في مصر وقضى على الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى الاستيلاء على السلطة وعلى النظام فبذلك أصبح الجو مهيئاً بنسبة كبيرة بحل مشاكل الأقباط ولكن مع مراعاة التوازنات أمام الحكومة وبالتوازي من حل مشاكل المسلمين لأن الأقباط في مصر ليسوا وحدهم في مشاكل والمسلمين يعيشون بلا مشاكل ويعيشون في قصور ورفاهية ورغبة من العيش فالمشاكل تعم الأقباط والمسلمين معاً وإن اختلفت نوعية المشاكل لكل منهم. لذلك يجب حل مشاكل المسلمين والأقباط في إطار الوحدة الوطنية وفي إطار أن تكون الحلول مصرية.

سادساً: قداسة البابا شنودة لا ينكر وجود مشاكل الأقباط في مصر كما يدعي بعض المفترين لإرضاء الحكومة ولكن يطالب بحلها بحلول مصرية بدون تدخل أجنبي لذلك فهو يرفض تصرفات بعض أقباط المهجر في حل مشاكل أقباط مصر باستعداد نظام خارجي على النظام المصري مثلما حدث من الاتحاد القبطي العالمي في أمريكا ينشر إعلاناً مدفوع الأجر في جريدة الواشنطن بوست بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٤ تحدث في الإعلان عن اضطهاد الأقباط في مصر وناشد الإعلان الكونجرس الأمريكي والحكومة الأمريكية بممارسة ضغوط على الحكومة المصرية بقطع المساعدات للحكومة

المصرية... مثل هذه التصرفات عن أستعداد النظام الأمريكي ضد النظام المصري لا تُرضي قداسة البابا شنودة ويرفضها شكلاً وموضوعاً لأن منع المساعدات الأمريكية عن مصر سوف يتأثر به الأقباط والمسلمون معاً وعند منع المعونة عن الحكومة المصرية فالشعب المصري كله مسلمون وأقباط سوف يتضررون بمنع المعونة الأمريكية لأنه من المعروف عملياً أن المعونات الأمريكية بدأت بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٧ وتحالف مصر وأمريكا في مسيرة السلام بين العرب واسرائيل وفي مناهضة التطرف ولو قلنا أن المعونة الأمريكية ملياران من الدولارات في العام والواحد أي أننا حصلنا من أمريكا خلال الفترة الماضية حوالي ستون مليار دولار استثمرت في البنية الأساسية وفي المشروعات العملاقة في مصر هذا بالإضافة إلى أن الأمريكان استثمروا في مصر مئات الملايين في مشروعات داخل مصر وهذه المشروعات تنفع المسلمين والأقباط ومن المراقبة السياسية إحداث خلل بالعلاقات الاستراتيجية بين مصر وأمريكا لأن أمريكا الدولة العظمى في العالم في تحالفها مع مصر في منطقة الشرق الأوسط لا تفعل ذلك من أجل سواد عيون مصر ولكن من أجل مصالحها ومن أجل المصالح المشتركة بين مصر وأمريكا وهذا لا يعني عدم وجود خلافات بينهما في المصالح ولكن الحكمة السياسية للرئيس مبارك هي في إدارة الخلافات واحتوائها في أضيق الحدود ولكن ليس من مصلحة مصر التضحية بالعلاقة الاستراتيجية مع أمريكا حتى لا ينفرد اللوبي الإسرائيلي واسرائيل ذاتها بالتورطة الأمريكية ولا تحصل مصر على أي شيء منها وتتفرد إسرائيل بكل التورطة.

سابعاً: ويجب أن نعترف أن حل مشاكل الأقباط لا يسير بدرجة كافية بنفس درجة الإحساس بثقلها على نفوس الأقباط في مصر ورغم اعترافنا ببطء حل المشاكل ولكن الأمل موجود في عهد مبارك في حل كل مشاكل الأقباط لأن طبيعة المشاكل بسيطة يمكن حلها وليست مشاكل عويصة غير

قابلة للحل فلا توجد مشكلة للأقباط إلا ولها حل في إطار من الوحدة الوطنية بأن تكون الحلول مصرية وهذا يعطينا الأمل والأمن في أن جميع مشاكل الأقباط سوف تحل ولكن الواقع المضطرب أفقد المناخ العام الإئتران فأصبحت المظاهرات جزء من الثقافة العامة ليست له خطوط حمراء أو سقف معين والكثير من الصحف أصبحت تتبع على رفع سقف التجاوزات ضد المسؤولين ولذلك فكل مسئول أصبح يتخذ جانب الحذر في اتخاذ القرار حتى لا يفسر قراره تفسيراً لا يرضاه وخاصة إذا كان تفسيراً طائفيّاً للقرار وهذا يعطل مسيرة حل مشاكل الأقباط ولكن من المؤكد أن هذه الموجة من الديمقراطية غير المسؤولة سوف تهدأ بعد فترة ويعود للمناخ العام اتزانة.

ثامناً: إن قداسة البابا شنودة لا ينكر مشاكل الأقباط لأنه يعتقد أن مشاكل الأقباط لا تخصهم وحدهم بل تخص الوطن بأسره مسلمين وأقباط لأنها تمس تجانسه وتلاحمه ومستقبل وحدته وتمس السبيكة الواحدة للوطن وتمس النسيج الواحد للوطن لذلك فحل مشاكل الأقباط هو حل لمشاكل النسيج الواحد فحل مشاكل الأقباط يباركه المسلمون قبل الأقباط انطلاقاً لما يقوله قداسة البابا شنودة بالنسيج الواحد للأمة المصرية.

تاسعاً: إن من رأي قداسة البابا شنودة أن ترك مشاكل الأقباط بلا حل يؤدي ذلك إلى تفاقمها وارتفاع ثمن السكوت على حلها وأن مصلحة الوطن كله ومن المصلحة العامة حل مشاكل الأقباط في إطار الوحدة الوطنية لأن حل المشاكل في فترة معينة سوف يجنب الفترات القادمة تداعيات وجود المشاكل وخطورة ذلك على المصلحة العامة لأن وجود المشاكل يخلق حالة من الإحتقان والتوتر في العلاقات بين المسلمين والأقباط ووجود المشاكل للأقباط بدون حل سوف يرفع درجة الغليان لدى الأقباط ويحدث حالة من التوتر في علاقة الأقباط مع النظام فلا بد من حل المشاكل للمصلحة العامة أما الأسلوب الذي تتخذه بعض الحكومات المصرية المتعاقبة في فترات كثيرة..

ففي فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ بالإعتراف على إستحياء بمشاكل الأقباط ولكنهم يطلبون الصمت عنها أو تأجيل عرضها ويفضلون أن تتدخل لحلها وزارات أخرى قادمة بحجة عدم الصداق للحكومة الحالية أو بحجة أن الظروف التاريخية غي مواتية أو أن الظروف الحالية التي تمر بها الحكومة أو الوزارة لا تسمح بمناقشة مشاكل الأقباط فهذه الحكومات تستخدم الأسلوب النعامي بوضع رأسها في الرمال حتى لا ترى الخطر القادم إليها ووجود مشاكل الأقباط بلا حلول خطر على أي حكومة تضع رأسها في الرمال كالنعامة ولذلك فإن الحجج التي رفعتها بعض الحكومات وخاصة في فترة الستينات والسبعينات في فترة جمال عبد الناصر والسادات بأن مناقشة مشاكل الأقباط تعطل مسيرة التنمية وأن أعداء الوطن يتربصون ببذر شقوق الفتنة بين المسلمين والأقباط بمحاولة مناقشة مشاكل الأقباط فكل هذه الحجج الواهية التي قيلت في فترة الستينات والسبعينات لا تنفع ولا تجدي الآن في ظل المناخ العالمي الحالي وفي ظل القنوات الفضائية والسموات المفتوحة فكل المشاكل وتداعياتها تنتقل إلى كل أنحاء الدنيا في لحظات فمشاكل الأقباط في مصر كالحريق في ثياب الحكومة سوف تنقله كل وكالات الأنباء قبل وصول سيارة المطافي لذلك فإن المصلحة العامة تقتضي حل مشاكل الأقباط في مصر مع مراعاة التوازنات أمام الحكومة وعدم استغراق الأغلبية من المسلمين ومراعاة الثقافات الموروثة لأن عدم حل مشاكل الأقباط في مصر فيه تمزيق لجسد الأمة المصرية وتمزيق للجسد الاجتماعي للكيان المصري ولكن حل مشاكل الأقباط لا بد أن يكون من خلال الشرعية الدستورية والشرعية القانونية بدون أي تدخل أجنبي كما هو طبيعة النظام العالمي الحالي التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول وأن تكون الحلول مصرية بدون سابق إنذار أو بدون طرق أبواب هذه الدول التي يريدون التدخل فيها من أجل مصالحهم الخاصة أن حل مشاكل الأقباط ليست حقل ألغام تخشاه الحكومات وعلى ذلك فإن الإدعاء من المفترين بأن قداية البابا

شنودة يخفي مشاكل الأقباط لإرضاء الحكومة هذا إدعاء ظالم بل إن قداسة البابا شنودة ينادي على العكس بحل مشاكل الأقباط حفاظاً على الوحدة الوطنية وحفاظاً على الخصوصية المصرية من تلاحم وتجانس الأقباط والمسلمين وأنهم سبيكة واحدة وعدم تمزيق جسد الأمة المصرية بالتدخلات الخارجية خاصة من أمريكا للحفاظ على مصالحها الذاتية.



الفصل الحادي عشر

السهم الطائش الحادي عشر

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية في المهجر بأن قداسة البابا شنودة بسلبيته في مواجهة الحكومة مواجهة حازمة أدى إلى الغياب القبطي في أجهزة الإعلام بعدم إذاعة القداس في الإذاعة والتلفزيون وأجهزة الإعلام تستخدم للتشكيك في عقيدة المسيحيين وإشاعة مناخ طائفي.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن قداسة البابا شنودة هو البطريك ١١٧ وهو أول من نادى من البطارقة بوجود إعلامي للأقباط في أجهزة الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون ونظرة واحدة للتواجد القبطي في الإعلام والإذاعة والتلفزيون في أيام البطارقة الذين قبله في عهد البطريك كيرلس السادس البطريك ١١٦ والبطريك ويوساب الثاني البطريك ١١٥ والبطريك مكاريوس الثالث البطريك ١١٤ والبطريك يوانس التاسع عشر البطريك ١١٣ وغيرهم من البطارقة نجد أن هناك نقلة نوعية في التحسن في التواجد الإعلامي للأقباط في الأجهزة الإعلامية وأن منحى التواجد في إرتفاع مستمر سواء في الإذاعة قبل دخول التلفزيون أو بعد دخول التلفزيون.

ثانياً: من المتفق عليه أن فكر ووجدان الفرد في أي مجتمع يتشكل من خلال مثلث المعرفة، الإعلام والتعليم والثقافة وأهم ضلع في هذا المثلث هو الإعلام أو الإتصال بال جماهير التي على أساسها يتشكل فكر ووجدان المواطن وخاصة فيما يتعلق بالوجدان الديني المبني على الاتصال بال جماهير لتغذية وجدانهم الديني وأهمية التواجد الإعلامي أو الإتصال بال جماهير لتغذية الوجدان الديني لا يقتصر فائدتها على المواطن المصري الموجود داخل مصر بل تمتد فائدة

الاتصال إلى حوالي مليونين من الأقباط الموجودين في الخارج في بلاد المهجر حتى يكونوا على اتصال بالوطن الأم وحتى نحمي أولادنا في الخارج من العادات والتقاليد الغربية التي تخالف عاداتنا وتقاليدنا المصرية والشرقية التي تربي عليها أبناء الجالية المصرية أثناء وجودهم في مصر قبل هجرتهم للخارج سواء مسلمين أو أقباط.

ثالثاً: إن التلفزيون المصري وهو أحد أدوات ومحاور الإعلام في الاتصال بال جماهير بدأ في مصر في عام ١٩٦٠ في عهد عبد الناصر، أما الإذاعة وهي المحور الثاني في الاتصال بدأ في مصر في عام ١٩٢٦ وقد تطور التلفزيون المصري والإذاعة المصرية في عهد الرئيس مبارك بفضل الجهود المضني الذي قام به الأستاذ / صفوت الشريف وأصبح إعلامنا المصري يصل إلى جميع القارات في جميع أنحاء العالم. ففي شبكات الإذاعة المحلية المسموعة وصل عدد الشبكات الإذاعية ٦٣ شبكة منها حوالي عشرين شبكة محلية وعدد أربعة وأربعين شبكة موجهة للخارج تستخدم ٣٣ لغة تخاطب أغلب أنحاء العالم. وكذلك التلفزيون المصري بدأ البث التلفزيوني في مصر في ٢١ يوليو ١٩٦٠ وقد بدأ بقناة واحدة تطور الآن إلى ثماني قنوات وطنية وقنوات اقليمية تغطي مصر كلها وقنوات فضائية.

رابعاً: وقد تولى وزارة الإعلام بعد الثورة السيد فتحي رضوان ثم السيد محمد فؤاد جلال ثم السيد صلاح سالم ثم السيد ثروت عكاشة ثم السيد عبد القادر حاتم ثم السيد أمين هويدي ثم السيد محمد فائق ثم السيد محمد حسنين هيكل ثم الدكتور محمد حسن الزيات ثم الدكتور مراد غالب ثم الدكتور أحمد كمال أبو المجد ثم السيد يوسف السباعي ثم الدكتور جمال العطيفي ثم السيد عبد المنعم الصاوي ثم السيد منصور محمد حسن ثم السيد محمد صفوت الشريف ثم السيد الدكتور ممدوح البلتاجي ثم السيد أنس الفقي وكلمة حق نقال أن التواجد الإعلامي القبطي زاد زيادة ملحوظة في عهد الرئيس مبارك

عما كان موجود في العهود السابقة على مبارك وخاصة من خلال القنوات الفضائية التي من أهم أهدافها ربط الجاليات المصرية في الخارج بوطنهم الأم مصر وإطلاعهم على أوج التقدم والنهضة الإقتصادية المصرية وتزويدهم بأخبار بلدهم الأم مصر وبث المعلومات الصحيحة بعيداً عن المعلومات المشوهة وتغذية الوجدان الديني للمسلمين في الخارج والأقباط في الخارج من خلال البرامج الدينية ولذلك لا نستطيع المقارنة بين التواجد الإعلامي القبطي اليوم في الإذاعة والتلفزيون في عهود سابقة على عهد مبارك.

خامساً: لقد بدأت إذاعة القديس الإلهي القبطي الأرثوذكسي لأول مرة في عام ١٩٥٠ قبل الثورة بإذاعة قديس عيد الميلاد وقديس عيد القيامة فقط لمدة نصف ساعة من كل عيد وفي عام ١٩٦٠ بدأ إذاعة القديس في التلفزيون لمدة نصف ساعة فقط على القناة الثانية في اليوم التالي لعيد الميلاد وعيد القيامة بعد دبلجة شريط القديس ولكن الوضع اليوم تغير تغيراً جذرياً فبعد أن كان في بداية الثورة يتم إذاعة القديس في الإذاعة من إذاعة فلسطين ولكن اليوم يتم إذاعة القديس لمدة ساعة كاملة ويستمتع إليها المسيحيون في كل أنحاء مصر، أما بالنسبة لإذاعة القديس في التلفزيون فهو يذاع كل يوم أحد من القناة الثقافية التي يرأسها الأستاذ جمال الشاعر وهي تصل إلى الأقباط في المهجر كل الأقباط ويستمتع إليها كل الأقباط داخل مصر وخاصة بعد أن أصبحت القناة الثقافية قناة أرضية بقرار من الوزير أنس الفقى وكذلك يذاع القديس الإلهي الخاص بالأقباط من قنوات أخرى يراها الشعب المصري مثل قناة دريم وقناة المحور.

سادساً: مما تقدم يتبين أن قداسة البابا شنودة لم يكن سلبياً في قضية التواجد القبطي في الإعلام المصري في الإذاعة والتلفزيون لأن الدولة ممثلة في وزارة الإعلام وضعت القديس الإلهي للأقباط على خريطة الإذاعة

والتلفزيون لإذاعته للأقباط في الداخل وفي الخارج وهذه سياسة الدولة العامة.

سابعاً: من الملاحظ عملاً في التلفزيون والإذاعة أنه ظهرت في فترة السبعينات بعض الأصوات العالية الصوت للتشكيك في العقائد المسيحية وإشاعة مناخ طائفي على يد قلة قليلة جداً من بعض الدعاة المسلمين وقد تصدى قداسة البابا شنودة لهذه الظاهرة في وقته ولكن اليوم في عهد الرئيس مبارك انتهت هذه الظاهرة من أجهزة الإعلام فلم يعد أحد يردد أقاويل التشكيك في العقيدة المسيحية وظهرت في عهد مبارك ثقافة جديدة في الإعلام المصري في الإذاعة والتلفزيون في جميع البرامج أن من يتم استضافتهم من المتحدثون لا يتعرضون للأديان السماوية المخالفة في المسائل الخلافية سواء أكان المتحدثين مسلمين أو أقباط وعدم التشكيك في العقائد السماوية للآخرين بل يقتصر الحديث على المسائل الاتفاقية في الأديان السماوية التي تشكل ٩٩ % من موضوعات الأديان والمسائل الخلافية لا تزيد عن ١ % من موضوعات الأديان فكل الديانات السماوية تتحدث عن الفضائل في السلوك السوي والصدق والأمانة وتقديم يد العون للغير وغيرها من الفضائل والديانات السماوية تركز على التوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر واجتناب الكبائر كالقتل والزنا والسرقة والحض على الحب والتعاون والصدقة والتسامح بين أصحاب الديانات المختلفة فالحديث في المسائل الاتفاقية في أجهزة الاعلام هو الخط الأساسي.

ثامناً: إن التواجد القبطي في الإعلام المصري وجد بكثافة في الفترة الأخيرة في كثير من المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية بعد أن كان في عهود سابقة على عهد مبارك من المحاذير الرقابية فيها هي مسلسلات خالتي صفية وأوان الورد وبنات من شبرا وفيلم كامل عن أسرة قبطية وهو فيلم بحب السينما وغيرها من المسلسلات التلفزيونية والأفلام التي تؤكد أن

مفاهيم الرقابة تغيرت كثيراً وهي في طريقها نحو الأحسن في إلغاء المحاذير من طرح الوجود القبطي في المسلسلات والأفلام.

تاسعاً: مما تقدم يتضح أن الإدعاء بسلبية البابا شنودة لمواجهة الغياب القبطي في الإذاعة والتلفزيون لا أساس لهما من الصحة لأن المسؤولين في عهد مبارك انطلاقاً من المصلحة العامة وضعوا القداس الإلهي في الإذاعة والتلفزيون لمخاطبة المصريين في الداخل والمهاجرين في الخارج وهذه سياسة عامة للدولة والبابا شنودة لا يتدخل في وضع السياسة العامة للدولة لأنها توضع بمعرفة الحكومة فقط.



الفصل الثاني عشر

السهم الطائش الثاني عشر

الإدعاء من أحد القساوسة المنشقين عن الكنيسة بأن أموال الكنائس في كل إبيارشييه يصرفها الأساقفة في حياة الترف والبذخ وحياة الرفاهية المادية وركوب سيارات المرسيديس والأساقفة يخلطون بين مالهم الخاص وأموال الكنيسة وذلك بعلم قداسة البابا شنودة الثالث.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: هؤلاء الأساقفة يتم اختيارهم من الرهبان في الأديرة وهؤلاء الرهبان زهدوا في الحياة وتوجهوا للدير بحر إرادتهم رغم أن بعضهم يحمل أعلى الشهادات الجامعية وذلك للزهد في الحياة وملذات الحياة وهم ليسوا لهم مال خاص ومطالبهم في الحياة قليلة جداً حيث أختاروا حياة الزهد والتقشف ورموا الحياة المادية خلف ظهورهم وأغلب أيام حياتهم صيام حتى أيام الجمعة والأربعاء صيام وقد تعود الأساقفة على هذه الحياة داخل الدير أو خارج الدير فمن يدعي أن الأساقفة يعيشون حياة الترف والرفاهية هذا إدعاء باطل لا أساس له من الصحة لأنهم تعودوا على حياة الرهبة والتقشف وأصبحت جزء من سلوكهم اليومي العادي لا يستطيعون تغييره فأقل الزاد يكفيهم فوجود الأساقفة خارج الدير في ابروشيتهم لا يغير من طبيعتهم وهم لا شهوات لهم في ملذات الحياة والدليل على ذلك أنهم تركوا الحياة بحر إرادتهم ودخلوا الأديرة للتفرغ لحياة الزهد والتقشف وهم أصحاب الشهادات العليا وبعضهم حاصل على درجات الماجستير والدكتوراه في تخصصاتهم وبعضهم ترك مناصب عالية في السلك الوظيفي وبعضهم أثرياء ثراء فاحش ومع ذلك تركوا الحياه ودخلوا حياة الرهبة لأن عندهم قناعة خاصة أن هذه الدنيا لا تصلح لميولهم ولا تستهويهم حياة الترف بل الذي يستهويهم حياة

التقشف وهم يأخذون مثالهم وقدوتهم من رواد الرهبة الأوائل أمثال انطونيوس وبولا ومقاريوس الذين نذروا أنفسهم لحياة الرهبة ونذروا أنفسهم لله وللعبادة يعيشون على حد الكفاف في الطعام والشراب والاكتفاء بضرورات الحياة الأساسية والبعد عن كل ملذات الحياة لذلك فمن الظلم أن نقول عن هؤلاء الأساقفة الذين تولوا مسئولية الابراشيات أنهم يعيشون حياة الترف وملذات الحياة.

ثانياً: عند دخول الراهب الدير وهذا ما حدث مع كل الأساقفة ومع قداسة البابا شنودة يصلي عليهم صلاة الراقدين أو صلاة الموتى لأنه مات عن الرغبة في شهوات الدنيا والأساقفة تقوم حياتهم على محور رئيسي هو الفقر الاختياري، لذلك فإن كل الأساقفة الذين لهم ابرشيات جغرافية ويتبعهم كنائس وأديرة لا يعيشون حياة الترف والرفاهية.

ثالثاً: ولكن الواقع اليوم يختلف عن بداية الرهبة في عام ٢٥٠م حيث بداية الأنبا بولا الذي ترك كل أمواله وهجر المدينة وتوغل في الصحراء حتى وجد كهفاً بجوار نخلتان وعين ماء فأوى إلى هذا المكان يتعبد لله ويعيش حياة الزهد والتقشف وعاش على هذا الحال من الزهد والتقشف لمدة تسعين عاماً حتى اكتشفه الأنبا انطونيوس فسار على طريقته وهذه بداية الرهبة في مصر وفي المسيحية وفي العالم والراهب داخل الدير والأساقفة يعيشون هذه الحياة داخل الدير فهذه تعليمات الرهبة كما وصفها الأنبا بولا والأنبا انطونيوس ولكن لا بد أن نكون منصفين للأساقفة وهم من الرهبان حينما يمثلون ابرشيات ومسؤولين عنها في عدة محافظات مسؤولين عن كنائسهم فهم لا يعيشون عيشة الترف والزهد ولكنهم يمثلون طائفة فلا بد أن يكونوا محترمين في مظهرهم أمام الآخرين وأمام المسؤولين في مختلف المواقع والأساقفة الذين لهم ابرشيات لا يمثلون أنفسهم فقط ولكنهم يمثلون المسيحيين جميعاً لذلك يركبون سيارات فاخرة بعضها مرسيدس ويعيشون في

أماكن فخمة ويرتدون ملابس نظيفة ولكن كل هذا ليس من منطلق أنهم يريدون أن يعيشوا حياة الترف والرفاهية ولكن من منطلق أن هؤلاء الأساقفة الذين لهم إبيارشيات يمثلون الطائفة والملة الأرثوذكسية في دوائهم ومحافظاتهم ويحضر إليهم في أماكن تواجدهم وأماكن إقامتهم المحافظون والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة فليس معقولاً أن يأتي المحافظ أو الوزير لزيارة الأسقف في إبيارشيته ويجلس المحافظ أو الوزير أو المسئول في أي قطاع على حصيرة أو على سجادة حتى نقول أنه زاهد في الحياة بل لابد من استقبال المسئولين بما يليق بهم لأن الأساقفة في الإبيارشيات يمثلون الطائفة الأرثوذكسية ولا يجوز إهانة الطائفة الأرثوذكسية بإهانة الأسقف وكذلك يركب الأساقفة في الإبيارشيات سيارات فاخرة ليس لأنهم يريدون أن يعيشوا حياة ترف ولكن لأنهم يمثلون الطائفة الأرثوذكسية كلها فليس معقولاً أن الأسقف حينما يتوجه لمقابلة المحافظ أو أي مسئول في الدولة يتوجه إليه راكباً حماراً أو حصاناً أو يركب عجلة أو موتوسيكل ولكنه حينما يركب سيارة فاخرة فإنه يحافظ على كرامة وهيبة الطائفة الأرثوذكسية وعندما يتوجه الأسقف للمحافظ أو مدير الشؤون الصحة أو مدير الأمن أو غيرهم من المسئولين لقضاء مصالح الكنائس التابعة لأبيارشياته لابد أن يلبس أفخر الثياب وأن يكون مظهره محترماً في ملابسه وهيئته لأنه لا يمثل نفسه بل يمثل الطائفة الأرثوذكسية وأي خدش لكرامته خدش لكرامة الأقباط في كل مكان فإذا كان الأسقف يعيش في إبيارشيته كما يعيش في الدير بملابس ممزقة وقديمة وحذاء مقطع واصابعه تظهر منه ويركب حماراً وعندما يتوجه لزيارة مدير الأمن يربط الحمار خارج مديرية الأمن.. هل سيحترمه أحد بهذا المنظر الذي لا يقبله أحد من الأقباط وخاصة أن الأساقفة في الملل الأخرى والطوائف الأخرى مثل طوائف الكاثوليك أو الإنجليبين أو البروتستانت يرتدون أفخر الملابس ويركبون أفخر السيارات ويعيشون في أفخر الأبنية لأنهم لا يمثلون أنفسهم ولكن يمثلون طوائفهم المليية.

رابعاً: لذلك فإن مظاهر الحياة التي يعيشها كل الأساقفة ليست لرغبتهم في التلذذ بالحياة ورفاهية الحياة بل هي مفروضة عليهم وضد رغبتهم الخاصة ولا تسعدهم بل هي حياة على عكس ميولهم الخاصة بل هي مفروضة عليهم لأنهم يمثلون طائفة بأكملها لها كرامتها واحترامها مستمدة من احترام الأساقفة وأنا أسأل الذين يدعون على الأساقفة في الايبارشيات حياة الترف.. ما هو رأي الذين يدعون ذلك لو أن هناك اجتماع عام وتوجه إلى الاجتماع العام مندوب الأزهر في المحافظة وبطريرك الكنيسة الكاثوليكية في المحافظة وكل المسؤولين في المحافظة وهم يركبون سيارات فاخرة ولكن اسقف الأقباط الأرثوذكس في المحافظة توجه وهو يركب حماراً أو توجه وهو يركب سيارة ميكروباص بالنفر أو عجله. لذلك أقول كلمة حق بعيداً عن الفلسفة الكاذبة التي يروج لها بعض المدعين أن المحافظة على هيئة واحترام رؤسائنا الدينيين مطلب قومي مسيحي لكل مسيحي محب لمسيحيته لأنهم يمثلون طائفة بأكملها ويجب على الجميع إحترامهم من خلال مظهرهم واحترامهم احترام للطائفة الأرثوذكسية بدلاً من التنكيت على مظهرهم وعلى أسلوب حياتهم ولذلك فإننا ندعو الأساقفة الذين يمثلون ايباشيات أن ينسوا حياة الرهبة ويرتدون أفخر أنواع الملابس ويركبون أفخر أنواع السيارات ويعيشون في أحسن الأماكن لأنهم يمثلون طائفة بأكملها.. فهل شاهدتم اسقف الطائفة الكاثوليكية أو الإنجيلية يلبس ملابس مهلهلة أو قذرة أو يركب حماراً وعجلة.. لماذا إذن يطالب بعض الأقباط الأرثوذكس من رؤسائنا الدينيين أن لا يكونوا في مظهر محترم ويدعون أنهم يعيشون حياة الترف والرفاهية.

خامساً: وكل ايباشيه في كل محافظات مصر لها مجلس ملي نوعي طبقاً لقرار وزير الداخلية ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ الموقع من الوزير ممدوح سالم. وطبقاً للمادة ٢٦ من القرار يشترط فيمن يرشح نفسه للمجلس الملي الفرعي أن يكون مقيداً في جدول الناخبين ولا يقل عمره عن ثلاثين عاماً وأن يكون

حاصلاً على مؤهل عالي أو أن يكون موظف حالي أو سابق في الحكومة أو أحد الهيئات العامة أو القطاع العام أو الخاص ولا يقل مرتبه عن ثلاثمائة جنية ولراغب الترشيح أن يدفع تأمين قدره عشرة جنيهات ولا يكون من العاملين في الخدمة العسكرية أو الاحتياطي وطبقاً للمادة ٣١ من القرار تجرى الانتخابات بالاقتراع السري ويتم في كل ايبارشيه تكوين المجلس الملي الفرعي من أعلى خمسة أشخاص حصلوا على أعلى الأصوات وفي الإسكندرية يتكون المجلس الملي الفرعي من سبعة أشخاص وعلى ذلك كل ايبارشيه لها مجلس ملي فرعي يشرف على المسائل المالية في الايبارشيه من المصروفات والإيرادات فأموال الايبارشيات ليست سائبة يتصرف فيها الأساقفة كما يشاءون في حياة البذخ فكل ما يصرف للحفاظ على مظهر الأساقفة من الإقامة والمظهر يخضع للمراقبة الحسابية من المجلس الملي الفرعي والمحاسب القانوني.

سادساً: وطبقاً للاتحة الاجراءات الداخلية للمجالس الملية للأقباط الأرثوذكس الصادرة بقرار وزير الداخلية ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالمجالس الملية الفرعية نص على اختصاص المجالس الملية الفرعية بأن المجالس الملية الفرعية تشرف على الشؤون المالية للايبارشيات المتعلقة بشأن المدارس والأوقاف والكنائس وكذلك الاشراف على ميزانية الايبارشيه وكل ايبارشيه لها حسابات منظمة ولها حساب في البنك ولا يتم صرف أي شيك إلا بتوقيعين ويشرف على حساباتها محاسب قانوني معتمد في النقابة ويقدم تقرير ميزانية سنوي عن كل المصروفات والإيرادات بعد مراجعته أدونات الصرف وايصالات الإيرادات أي أن أي مصروفات خاصة بالاساقفة ومظهرهم مثل السيارات تصرف عن المجلس الملي الفرعي للمحافظة على مظهر الكنيسة الأرثوذكسية.

وفي النهاية.. إن كل من يدعي أن أموال الإيبارشيات وأموال الكنائس أموال خاصة للأساقفة ورجال الدين من الكنائس ادعاء لا أساس له من الصحة

وعاري من الحقيقة وأن إعلان ميزانية سنوية لإيرادات ومصروفات الكنائس والايبارشيات خير دليل على شفافية ومصادقية ميزانية كل كنيسة وإيبارشيه ولا يوجد خلط بين أموال الكنيسة وأموال الايبارشيات والأموال الخاصة برجال الدين المسيحي كما يدعي البعض من ادعاء ظالم لا سند له من الواقع الحياتي والواقع القانوني والواقع المحاسبي وإعلان الميزانية هو نوع من الرقابة فمن يجد من المواطنين المدنيين المسيحيين أو من الكليروس أي رجال الدين أي خطأ في الميزانية فإن طرق الشكوى مفتوحة أمام الجميع بكل الطرق وعلى ذلك فإن الإدعاء بأن أموال الكنائس في كل إيبارشيه يصرفها الأساقفة بلا رقيب لا أساس له من الصحة لأن أموال الايبارشيه يحكمها اللوائح المالية من مراقبة المجلس الملي الفرعي على الأموال من حيث الإيرادات والمصروفات ومراقبة المراقب القانوني الذي يقدم تقريراً سنوياً عن إيرادات ومصروفات عن كل إيبارشيه في ميزانية معتمدة.



الفصل الثالث عشر

السهم الطائش الثالث عشر

الإدعاء من أقلية من الأقباط بأن عدم زواج قداسة البابا شنودة الثالث تجعله غير قادر على استيعاب مشاكل الأسرة القبطية وتجعله عاجز عن حل مشاكلهم فقد كان انيانوس الاسكافي ثاني بطريرك في المسيحية وكثير من البطارقة متزوجون.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن السيد المسيح ذاته لم يكن متزوجاً.. هل يستطيع أحد في الدنيا أن يقول أن السيد المسيح غير قادر على حل مشاكل الأسرة المسيحية؟.. إن ماري مرقس الرسول أحد التلاميذ السبعين للسيد المسيح الذي أدخل المسيحية إلى مصر في عام ٥٨م لم يكن متزوجاً وتفرغ تماماً للدعوة للمسيحية في الإسكندرية فقد وصلها في السنة الخامسة والعشرين بعد الصعود أي حوالي ٥٨م وأول من آمن بالمسيحية في مصر هو انيانوس الاسكافي وأسرتة وعندما بدأ إنتشار المسيحية في الإسكندرية قام القديس ماري مرقس أول بطريرك في الكرازة المرقسية برسم انيانوس الاسكافي اسقفاً في عام ٦٣م وقام القديس ماري مرقس بتأسيس المدرسة اللاهوتية في أول سنة من سنين كرازته وبعد ذلك استشهد ماري مرقس الرسول في ٢٦ أبريل ٦٨م عن عمر يبلغ ٨٩ سنة وخمسة شهور ولم يتزوج ماري مرقس الرسول واطمئن لإزدهار المسيحية في مصر وبعده تولى كرسي الكرازة المرقسية اينانوس الاسكافي فجمع البطارقة لقيادة الكنيسة المرقسية يجمعهم التقوى والإصلاح وهي القاسم المشترك لحياتهم اختارتهم العناية الإلهية لقيادة الرعية ولكن رأى الآباء الأولين من البطارقة أنه يفضل أن يكون البطريرك من الرهبان الذين فضلو حياة التقشف والبعد عن ملذات الحياة وزهد في الحياة حتى

يستطيع التفرغ للرعاية الروحية دون أن تشغله بعض ملذات الحياة والبحث عن بعض المكاسب لتأمين أولاده وأحفاده.. أما الراهب يصلى عليه صلاة الموتى ويتطوع باختياره الحر لخدمة الله ومن الناحية العملية الراهب أكثر قدرة على تحمل مشاق ومتاعب المسؤولية لأنه يحيا حياة اللاحياة وليس عليه مسئوليات الزوجة والأبناء والأحفاد أما القول والإدعاء بضرورة زواج البطريرك حتى يعرف مشاكل الأسرة هذا قول مرسل لا سند له من الواقع لأن كل الأبناء البطارقة لم يكونوا متزوجين هل معنى ذلك أنهم لم يحلوا مشاكل الأسرة في عهدهم.

ثانياً: وإذا رجعنا تاريخياً لمؤسس الرهينة في العالم المسيحي سوف نجدها تنتسب إلى القديس أنطونوس الذي عاش من (٢٥١ - ٣٥٦) وكذلك إلى القديس باخوميوس الذي عاش من (٢٨٨ - ٤٠٥ م) ويرجع أول جذور الرهينة في مصر إلى الأنبا بولا الذي كان أول من نبذ العالم وكل شهواته واقترب بحياة العزوبية والتبتل في وادي النطرون بالصحراء الغربية وقد التقى به القديس انطونيوس ذاته بترتيب من العناية الإلهية أثناء حياته وكان عمر الأنبا بولا في ذلك الوقت ١١٣ عاماً ولكن أول من وضع أسس الرهينة وقام بتطويرها هو القديس انطونيوس عملاً بقول السيد المسيح في إنجيل متى اصحاح ١٩-٢١ ((إذا أردت أن تكون كاملاً فأذهب وبع أملاكك وأعط الفقراء فيكون لك كنزاً في السماء وتعالى واتبعني)) هذا القول الذي سمعه القديس انطونيوس في الكنيسة وعمره اثنا عشر عاماً وقام فوراً وباع عزبته واعطى حصيلتها للفقراء ثم عبر النيل إلى الصحراء الشرقية ليعيش في عزلة كاملة مع الله.. هذه قصة الانبا انطونيوس مع الرهينة أما قصة الانبا بولا مع الرهينة فهي مختلفة فقد مات والد القديس بولا تاركاً ثروة كبيرة ولكن أخوه بطرس طمع في الجزء الأكبر من الثروة وأراد إعطاء أخيه بولا القليل من التركة التي تركها والده فتوجه الاثنان لحاكم المدينة ليحكم بينهم بالعدل وأثناء سيرهم وجدوا جنازة ميت يبكيه ويسير خلف

الجنائز جمع كبير فسأل بولا عن الحدث فقالوا له هذا الرجل مات اليوم وكان غنياً ومتمتعاً بالذهب والفضة وها هو اليوم يخرج من الحياة صفر اليدين وعلى الفور قال بولا إلى أخيه بطرس ارجع يا أخي لا أريد شيئاً وتوجه نحو الشرق في الصحراء الشرقية فوجد مكاناً به عين ماء وبالقرب منه نخلة ووجد مغاره موحشة وصنع ثياباً من ليف النخل ولبسها ومكث في الصحراء الشرقية في البرية من عام ٢٥٠ ميلادية وقضى بهما حوالي ثمانين عاماً وانطلق الانبا بولا إلى حياة العزلة والارتباط بالله فقط في هذا العالم وعاش بولا في رعاية الله حيث كان يرسل له بانتظام غنياً في كل يوم ومعه نصف رغيف من الخبز وعندما بلغ بولا مائة وثلاثة عشر عاماً كان الانبا انطونيوس في ذلك الحين يسكن الصحراء أيضاً ويبلغ من العمر التسعين عاماً وتوجيه من الله توغل القديس انطونيوس في الصحراء إلى أن قابل الانبا بولا والغراب كان يحضر يومياً بنصف رغيف من الخبز ولكن في يوم لقاء الانبا بولا والانبا انطونيوس أتى نفس الغراب برغيف كامل من الخبز.. إنها العناية الإلهية تحرسهم.. وعندما عاد الأنبا انطونيوس إلى ديره في الصحراء تقابل مع تلاميذه وقال لهم.. لقد وجدت من هو أفضل مني وعندما عاد مرة أخرى إلى مكان الانبا بولا وجده قد مات فقام بتغسيله ودفنه واحتفظ الانبا انطونيوس برداء الانبا بولا الذي كان من الليف وقد وضع الانبا انطونيوس نظاماً للرهبنة وأسس على نظم متعارف عليها بأن يطالب الراهب بالصلاة والتقشف والعمل اليدوي اقتداء بالسيد المسيح الذي كان نجاراً واخمد الحواس الجسمية وقد مات الانبا انطونيوس في اليوم الثاني والعشرين من شهر طوبة في عام ٣٦٥م وكان يبلغ من العمر مائة وأربعة عشر عاماً ودفن في الكنيسة التي بناها في حياته وهي كنيسة السيدة العذراء وهي داخل دير كبير باسم الانبا انطونيوس وهي مازالت موجودة حتى الآن بالبحر الأحمر ومن خلال سرد حياة أباء الرهبنة الأوائل يتضح أن الراهب قتلت داخله ملذات الحياة ويعيش على التقشف والزهد لذلك فهو أفضل ألف

مرة في إدارة الكنيسة ورعايتها من الشخص المتزوج ولديه مسؤوليات الأولاد والعائلة والأحفاد وخاصة أن جميع البطارقة ١١٧ منذ البطريرك الأول ماري مرقس الرسول كانوا غير متزوجين والقلّة منهم هم الذين كانوا متزوجين وظلت المسيحية الأرثوذكسية على ازدهاره وتوهجها حتى الآن رغم المصاعب الجسام التي قابلتها في كل عصر من العصور ولم يقل أحد أن المطارنة قبل البابا شنودة وهم غير متزوجين غير قادرين على استيعاب مشاكل الأسر القبطية.

ثالثاً: وتنفيذاً لتعليمات الآباء البطارقة الأوائل في الخدمة والتي ظلت متوارثة في كل الأجيال صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد لائحة ترشيح وانتخابات بطريرك الأقباط الأرثوذكس الذي نشر في الجريدة الرسمية عدد ٨٥ مكرر في ١٩٥٧/١١/٣ والذي نص في الباب الثاني في الترشيح للكرسي البطريركي من المادة الثانية يشترط فيمن يرشح للكرسي البطريركي:

- أ- أن يكون مصرياً قبطياً أرثوذكسياً.
 - ب- أن يكون من طبقة الرهبنة المتبنّين الذين لم يسبق لهم زواج سواء كان مطراناً أو أسقفاً أو راهباً وأن تتوافر فيه جميع الشروط المقررة في القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية.
 - ج- أن يكون قد بلغ من العمر أربعين سنة ميلادية على الأقل عند خلو الكرسي البطريركي وأن يكون قد قضى في الرهبنة عند التاريخ المذكور مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً.
- وتنص المادة ١٧ من قرار رئيس الجمهورية بعد إتمام عملية الانتخاب تقوم اللجنة بإحصاء عدد الناخبين المتخلفين وبعد إتمام الفرز يعلن رئيس اللجنة أسماء الثلاثة الحائزين على أغلب الأصوات حسب ترتيب حصولهم

عليها ويحرر سكرتير اللجنة محضراً بأعمالها من نسختين يوقع عليها رئيس اللجنة والأعضاء ومندوب وزارة الداخلية ويحدد في المحضر يوم الأحد التالي لعملية الانتخاب موعداً لإجراء القرعة الهيكلية بالكنيسة المرقسية الكبرى وترسل نسخة من هذا المحضر إلى وزارة الداخلية والنسخة الأخرى تحفظ بالبطريركية وكذلك سائر أوراق عملية الانتخاب بعد وضعها في مظاريف وختمها بالشمع الأحمر.

كذلك تنص المادة ١٨ من القرار الجمهوري يعلن القائم مقام البطريرك عن موعد إجراء القرعة الهيكلية ومكانة وتتم القرعة وفقاً للقواعد والتقاليد الكنسية ويعلن القائم مقام البطريرك اسم من اختارته القرعة الهيكلية ويعمل محضر يحزر من نسختين ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرين من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية في اليوم التالي ويصدر قرار جمهوري بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقاً لتقاليد الكنيسة وفقاً لتقاليد الكنيسة يتم اختيار القرعة الهيكلية بعد قداس يوم الأحد في الكنيسة المرقسية الكبرى في حضور مندوب عن رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الشخصية وأعضاء المجلس الملي وأعضاء المجمع المقدس والسفراء يقوم طفل صغير لا يتجاوز الخامسة من عمره بسحب الورقة التي بها اسم البطريرك المرشح الذي تختاره العناية الإلهية.

رابعاً: أن قول بعض المفترين بأن عدم زواج قداسة البابا شنودة يجعله غير قادر على حل مشاكل الأسرة القبطية قول عاجز ولا أساس له من الصحة لأن ذلك لا ينطبق على قداسة البابا شنودة الثالث فقط كانت الغالبية العظمى من البطارقة من أول بطريرك ماري مرقس الرسول حتى

البطريرك ١١٦ الانبا كيرلس السادس غير متزوجين.. هل معنى ذلك أنهم غير قادرين على حل مشاكل الأسرة القبطية هذا علاوة على أن أعظم انجازات الكنيسة الأرثوذكسية تمت في عهد قداسة البابا شنودة الثالث وانجازاته سبق أن تكلمنا عنها وخاصة أن المجلس الملي العام هو الذي يدير الكنيسة من الناحية الدنيوية تحت إشراف البطريرك وغالبية أعضاء المجلس الملي العام كلهم متزوجون وعلى ذلك أن الإدعاء بضرورة زواج البطريرك حتى يعرف مشاكل الأسرة قول ساذج غير متعارف عليه في تاريخ البطيركية منذ البطريرك الأول ماري مرقس الرسول.



الفصل الرابع عشر

السهم الطائش الرابع عشر

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية بأن قداسة البابا شنودة الثالث بسلبيته ومهادنة الحكومة تسبب في عدم عودة الأوقاف القبطية إلى الكاتدرائية المرقسية.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: مشكلة الأوقاف القبطية تبدأ بعد الثورة في عام ١٩٥٣م في إستيلاء الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف على الأوقاف القبطية لتفسير خاطئ في حجية كل وقف من شخص مسيحي مما دعا مطران الجيزة أن يرفع قضية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ أحوال شخصية ضد وزير الأوقاف إلى أن صدر الحكم في عهد قداسة البابا شنودة من محكمة النقض في عام ١٩٨٩ بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بهذه الأوقاف القبطية التي تم الاستيلاء وضرورة تسليمها لها ومن هنا بدأ قداسة البابا شنودة الثالث محاولة استعادة الأوقاف القبطية إلى أن استعادت الغالبية العظمى منها وباقي جزء يسير جاري استرداده من هيئة الأوقاف المصرية وعلى ذلك يتبين أن هذا الإتهام لا أساس له من الصحة لأن هذه المشكلة وهي مشكلة استرداد الأوقاف القبطية موجودة منذ عام ١٩٥٣ في عهد البطريرك يوساب الثاني البطريرك ١١٥ في الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٩) وفي عهد البطريرك كيرلس السادس البطريرك ١١٦ في الفترة (١٩٥٩ - ١٩٧١) ولم تسترد الأوقاف القبطية من يد هيئة الأوقاف المصرية إلا في عهد قداسة البابا شنودة الثالث.

ثانياً: تبدأ مشكلة الأوقاف القبطية منذ عام ١٩٥٣م حيث ألغيت الأوقاف الأهلية في عام ١٩٥٣م واستبقت الأوقاف الخيرية وأنصبة الخيرات في الأوقاف الأهلية وقد أنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف

لتدبير الأوقاف الإسلامية وذلك بموجب القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩م وكذلك أنشئت هيئة الأوقاف القبطية بموجب القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠م لتدبير الأوقاف القبطية وبموجب ذلك القانون في المادة الثانية تنشأ هيئة تسمى هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس تكون لها الشخصية الاعتبارية ونصت المادة الأولى على: أنه يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧م الخاص بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر ويستثنى من ذلك القانون الأراضي الموقوفة على بطريركية الأقباط الأرثوذكس والمطرانيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الأرثوذكسية وجهات البر الأخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتين فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتي فدان من الأراضي البور. وقد نصت المادة الثالثة من القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ على أن يدير هيئة الأوقاف القبطية مجلس إدارة يشكل من بطريرك الأقباط الأرثوذكس رئيساً ومن عدد من المطارنة وعدد مماثل من الأقباط الأرثوذكس من ذوي الخبرة يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح البطريرك للأعضاء ويرأس اجتماعات مجلس الإدارة من ينييه البطريرك من المطارنة فإذا حضر البطريرك الاجتماع كانت له الرئاسة وبناء على ذلك صدر قرار جمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل أول مجلس إدارة للأوقاف القبطية وكيفية إدارتها بالإشراف على جميع الأوقاف من أطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على إدارتها ومصرفاته ولها في سبيل ذلك أن تصنع النظم التي تراها كفيلة بحسن إدارة الأوقاف وضبط حساباتها وصيانة أموالها وكذلك توزيع ريع الأطيان الموقوفة على الجهات الموقوفة عليها بحسب الاحتياجات الحقيقية لتحقيق أغراضها وقد نص القرار الجمهوري على أن رئيس الهيئة هو الذي يمثلها قانوناً وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس.

وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠م أصدر مجلس إدارة هيئة الأوقاف القبطية

اللائحة الداخلية بكيفية ادارة هيئة الأوقاف القبطية وتم تعديلها بقراري مجلس ادارة هيئة الأوقاف بجلستي ٦ يوليو ١٩٧٢م، ١٣ ديسمبر ١٩٧٧م وهذه اللائحة الداخلية لتحديد كيفية انعقاد الجلسات وادارة الجلسات واختصاصات رئيس المجلس وسكرتير المجلس ولجان المجلس وفي عهد قداسة البابا شنودة الثالث تقرر عمل لجنة دائمة تحت اسم لجنة الشؤون الزراعية لحصر جميع أوقاف الأراضي الزراعية وتدوينها في السجلات وبيان مساحتها وموقعها والجهة الموقوفة عليها وأسانيد وقفها وعمل لجنة أخرى تسمى لجنة العقارات لحصر جميع أوقاف العقارات المبنية وأراضي البناء وتدوينها في السجلات بهدف بيان مقدارها وموقعها ومساحتها والجهة الموقوفة عليها وأسانيد وقفها والحصول على صور رسمية لعقود ملكية الأوقاف وكشوف رسمية منها وتشكيل لجنة ثالثة مالية لمحاسبة نظار الأوقاف وبحث ودراسة مشروعات استثمار أموال الهيئة وعمل جهاز محاسبي متكامل لمراجعة حسابات الأديرة والأوقاف ولجنة رابعة وهي لجنة الشؤون القانونية لبحث المسائل القانونية وحصر الدعاوى القضائية المرفوعة من جهات الوقف والمرفوعة عليها ومتابعتها وبحث التسويات الودية والتحكيم والتصالح ثم صدرت لائحة أخرى وهي اللائحة المالية لهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٦م وذلك في عهد قداسة البابا شنودة الثالث لتحديد موارد الهيئة والأديرة والأطيان الموقوفة وتحديد مصروفات الهيئة سواء أجور وتأمنيات اجتماعية أو مصروفات عامة وتحديد الحسابات الختامية للهيئة والأديرة والأوقاف.

ثالثاً: ولكن هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف أخذت تستولي على الأوقاف القبطية ولم تصرف ريعها وفقاً لشروط الواقفين لصرفها على أوجه البر وعلى الأديرة والكنائس حسب شروط الوقفية مما استلزم رفع الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ قضائية أحوال شخصية من الأنبا دوماديوس أسقف الجيزة ضد وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية للمطالبة بتسليم هيئة الأوقاف المصرية ووزارة الأوقاف كافة الأوقاف القبطية المسئول عليها

وتسليمها إلى هيئة الأوقاف القبطية صاحبة الحق في الإشراف عليها وقد صدر حكم محكمة النقض في عام ١٩٨٩م بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بهذه الأوقاف القبطية وضرورة تسليمها لها وخاصة أنه صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١م الخاص بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ويكون لها شخصية معنوية وتتبع وزير الأوقاف وتختص بإدارة واستثمار أموال الأوقاف ويستثنى من ذلك وجاء في البند د من المادة الأولى الأوقاف التي تشرف عليها هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ومعنى ذلك أنه لا علاقة لهيئة الأوقاف المصرية بالأوقاف القبطية وظلت المشكلة معلقة نتيجة الظروف السياسية والمناخ العام طوال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات ولم ينفذ حكم محكمة النقض باعادة الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية لإدارتها.

رابعاً: وفي بداية عام ١٩٩٦م كان يزور الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف الكاتدرائية المرقسية بالعباسية للتهنئة بعيد الميلاد صباح يوم ٧ يناير ١٩٩٦م وحدث نقاش بين الجالسين برئاسة قداسة البابا شنودة ووزير الأوقاف حول ضرورة إعادة الأوقاف القبطية لهيئة الأوقاف القبطية المستولى عليها من هيئة الأوقاف المصرية وخاصة أنه صدر حكم من محكمة النقض بذلك وقد كنت موجوداً في هذه الجلسة لتهنئة قداسة البابا شنودة بعيد الميلاد المجيد وقد وعد الدكتور محمود زقزوق وزير الأوقاف بفتح ملف الأوقاف القبطية وضرورة فحص مستندات الأوقاف وإعادة الأوقاف القبطية وقد عرض وزير الأوقاف الأمر على السيد الرئيس **حسني مبارك** الذي أمر سيادته بضرورة إعادة الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية لإدارتها بمعرفتها وعليه قدم طلب من البابا شنودة بابا الإسكندرية وبطريق الكرازة المرقسية لوزير الأوقاف لإعادة الأوقاف القبطية لهيئة الأوقاف القبطية وعليه صدر القرار الوزاري رقم ٣٣ بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي هيئة الأوقاف المصرية وممثلي هيئة الأوقاف

القبطية لبحث المشاكل المتعلقة بالأوقاف المتنازع عليها بين الهيئتين وذلك بعد أن صدر قرار رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢م بتشكيل لجنة مشتركة لبحث الأمور المتعلقة بالأوقاف القبطية وقد كانت اللجنة مشكلة من:

ممثلي هيئة الأوقاف المصرية وهم:

- ١- الأستاذ / مصطفى عبد الفتاح محمد رئيس هيئة الأوقاف المصرية.
- ٢- الأستاذ / ملك محمود مصطفى وكيل الوزارة لشئون الأوقاف والبر
- ٣- الأستاذ / سعيد مصطفى سليمان وكيل الوزارة للملكية العقارية بالهيئة
- ٤- الأستاذ / محمد ضياء الدين حسين المستشار القانوني
- ٥- الأستاذ / عبد الرحيم الكروي مستشار الملكية العقارية
- ٦- الأستاذ / حسين سيد حسني مدير إدارة القضايا

ممثلي هيئة الأوقاف القبطية

- ١- نيافة الأنبا أنثاسيوس مطران بني سويف
 - ٢- نيافة الأنبا بيشوي مطران دمياط وكفر الشيخ
 - ٣- نيافة الأنبا فيليس مطران الدقهلية
 - ٤- اللواء مهندس توفيق اسحق سكرتير هيئة الأوقاف القبطية
 - ٥- المهندس / يوسف انطوان سيدهم عضو المجلس الملي العام
 - ٦- الأستاذ / فكري حبيب المحامي وعضو المجلس الملي العام
- ملحوظة:** ومن ينقل أو يتوفى يحل محله شخص آخر بقرار من وزير الأوقاف أو قرار من البابا شنودة الثالث

خامساً: وقد اجتمعت اللجنة المشتركة أول مرة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦ بديوان عام هيئة الأوقاف المصرية بالدقي وكان الاجتماع الثاني في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وقد قابلت اللجنة قداسة البابا شنودة وشكرهم على هذا التحرك الجدي في سبيل إعادة الأوقاف

القبطية وقد بدأت اللجنة بفحص المستندات المقدمة من هيئة الأوقاف القبطية وتم الاتفاق على بحث مستندات الأراضي الزراعية فهي أكثر تعقيداً ثم بحث مستندات العقارات وقد تقدمت هيئة الأوقاف القبطية بأوراق استحقاقها للآتي من الأوقاف على النحو التالي: -

١- استحقاقها لمساحة ١٥/س - ١١/ط - ١٩٧٤ / ف أراضي زراعية موزعة في خمسة عشرة محافظة وهي القليوبية والشرقية والمنوفية والغربية والدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ والجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان.

٢- استحقاقها لعقارات وأراضي فضاء تحت يد هيئة الأوقاف المصرية عبارة عن ٨ عقارات في القاهرة والمحلة الكبرى والجيزة والإسكندرية والمنيا وأسيوط وسوهاج وبهجرة بقنا وكذلك استحقاقها ٤ أراضي فضاء. وحوش في المحلة الكبرى والاسماعيلية وأسيوط وبهجرة بقنا.

سادساً: تم الاتفاق بين اللجنتين على خطوط عريضة لسير عمل اللجنة.

أ- تدعو لجنة هيئة الأوقاف القبطية اللجنة المشتركة بعد تجهيز المستندات والعقود الخاص بالأراضي الزراعية أو العقارات التي سيتم فحصها على أن تحدد هيئة الأوقاف المصرية موعد انعقاد اللجنة ويكون مكان انعقادها في هيئة الأوقاف المصرية بالدقي.

ب- سيتم فحص مستندات الأراضي الزراعية أولاً ثم مستندات العقارات.

ج- تبين من فحص الأراضي الزراعية ومستنداتها أنه يوجد مساحة ٢٠/س - ٥/ط - ٣٣٢/ف من الأراضي الزراعية الموقوفة ليست تحت سيطرة هيئة الأوقاف المصرية بل هي تحت سيطرة هيئة الإصلاح الزراعي وعلى ذلك فإن الأراضي التي سيتم فحصها وموجودة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية مساحتها ١٩ /س- ٥/ط - ١١٤٢/ف.

د- تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية والهيئة العامة للإصلاح الزراعي لفحص مستندات الأراضي الزراعية الموجودة تحت يد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومساحتها ٢٠/س-٥/ط-٣٣٢/ف ولم يتم تحديد اللجنة حتى الآن لحين الانتهاء من فحص المستندات للأراضي الزراعية والعقار الموجودة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية.

هـ- يجري العمل على خطوط أساسية في فحص المستندات الخاص بالأراضي الزراعية الموقوفة وهي: -

١- إذا كانت مستندات الوقف تذكر أن الوقف للبر العام ولم يحدد جهة محددة مسيحية فإنه يقسم مناصفة بين هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية.

٢- إذا كانت مستندات الوقف تنص على أن الوقف لمدرسة لابد من تقديم مستندات أن هذه المدرسة تحت إشراف الكنيسة وأنها لا تدار بمعرفة وزارة التربية والتعليم أما إذا كانت تخضع للإشراف الفني والمالي والإداري لوزارة التربية والتعليم أي أن الوزارة هي التي تصرف على هذه المدرسة فإن الوقف يسلم لهيئة الأوقاف المصرية أما إذا كانت تدار بمعرفة الكنيسة فإن الوقف يسلم لهيئة الأوقاف القبطية.

٣- إذا كانت مستندات الوقف تنص على الصرف لفقراء المسيحيين تسلم لهيئة الأوقاف القبطية أو إذا كان نص الوقف تصرف لفقراء الكنيسة.

٤- إذا كانت مستندات الوقف تنص على الصرف على مستشفيات أو وحدات صحية لابد من تقديم مستندات هذه المستشفيات أو الوحدة الصحية أنها تدار بمعرفة الكنيسة حتى يتم تسليم الوقف لهيئة الأوقاف القبطية أما إذا كانت المستشفيات تدار وتخضع للإشراف الفني

والإداري لوزارة الصحة أي تصرف عليها وزارة الصحة فإن الوقف يكون من نصيب هيئة الأوقاف المصرية.

- ٥- إذا كانت مستندات الوقف تحدد الصرف بنسب معينة لفقراء المسيحيين ونسبة لفقراء المسلمين يتم الالتزام بهذه النسبة.
- ٦- إذا كان مستندات الوقف مخصصة للصرف على مقابر المسيحيين تسلم لهيئة الأوقاف القبطية.

٧- ورغم ذلك فإن اللجنة قامت بعمل جدي في سبيل إعادة الأوقاف القبطية فقد أعادت اللجنة حتى الآن لجهة الأوقاف القبطية مساحة ٢٣/س - ١/ط - ٧٧٦/ف من الأراضي المزروعة وقامت بتحديد أراضي البر العام التي سوف يتم اقتسامها بين هيئة الأوقاف القبطية وهيئة الأوقاف المصرية وهي الأوقاف التي لم يحدد الوقف هل تصرف للمحتاجين المسلمين أو المسيحيين وهي مساحتها ٥/س-٦ /ط-١١٤/ف وذلك من مجموع الأراضي الموجودة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية ومساحتها ١٩/س-٥/ط-١١٤٢/ف وعلى ذلك فإن الأراضي التي سوف يجري مستقبلاً فحص مستنداتها لمعرفة اللجنة المشتركة ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف حيث صدر حكم نهائي استئنافي باستحقاق هيئة الأوقاف المصرية مساحة ١٢/س-٢/ط-١٠٤/ف أراضي وقف في محافظة الشرقية.

- ٨- أعادت اللجنة من العقارات الموقوفة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية عدد ٩ عقارات وأرضاً فضاء بعد فحص مستنداتها وباقي عدد ٣ عقارات وأراض فضاء سوف يتم فحص مستنداتها مستقبلاً.

سابعاً: مما تقدم فإنه يوجد تحت يد هيئة الأوقاف المصرية ١٩/س-٥ /ط-١١٤٢/ف والمتبقي بدون فحص حتى الآن ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف أي أن نسبة الانجاز هي إعادة حوالي ٩٠% من الأراضي الزراعية الموجودة تحت يد الأوقاف المصرية تمت إعادتها للأوقاف القبطية وكذلك العقارات ثم

إعادة حوالي ٨٠% من العقارات الموجودة تحت يد الأوقاف المصرية. وجاري فحص بقية المستندات لاستعادة الأراضي الزراعية والعقارات المهم أن العجلة دارت ولم تتوقف وكل ذلك تم في عهد قداسة البابا شنودة الثالث فعلى ذلك فإن هذا الإدعاء ظالم ولا أساس له من الصحة بأن قداسة البابا شنودة الثالث تسبب بسلبيته في عدم إعادة الأوقاف القبطية بل العكس هو الصحيح أن الأوقاف القبطية لم تعود إلا في عهد قداسة البابا شنودة الثالث.



الفصل الخامس عشر

السهم الطائش الخامس عشر

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية في المهجر بأن قداسة البابا شنودة تسبب بسلبيته في عدم الوجود القبطي في الوظائف القيادية وفي الوظائف المختلفة في الجهاز التنفيذي.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: إن قداسة البابا شنودة دائماً ينادي بأن يكون اختيار الوظائف القيادية في القضاء وفي الجهاز التنفيذي من خلال مبدأ الكفاءة ومبدأ التخصص وليس الإختيار على أساس المبدأ الطائفي لذلك كثيراً ما ينادي قداسة البابا شنودة أن يكون هناك تواجد للأقباط في رئاسة الجامعات وفي وظيفة المحافظين ورؤساء الأحياء وغيرها من الوظائف بناء على معيار الكفاءة بعيداً عن معيار الطائفية الدينية وفي أواخر عام ٢٠٠٤ استضفت قداسة البابا شنودة في نادي لينز القاهرة بصفتي رئيس نادي لينز القاهرة وكان موضوع اللقاء قبول الآخر ونادى في هذا اللقاء بأن يكون اختيار المناصب على أساس الكفاءة والخبرة والتخصص وهي أساس موضوعي لا علاقة لها بالديانات والأساس الطائفي وذلك في إجابته على سؤال لأحد الحاضرين.

ثانياً: إن دعوة قداسة البابا شنودة بأن يكون التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة بعيداً عن المعيار الطائفي وهو المعيار الذي يتفق مع الدستور المصري من خلال مبدأ المساواة الوارد في المادة ٤٠ من الدستور بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المصريين جميعاً ولا تفرقة بينهم بسبب الدين وهذا المعيار هو الذي أقره الدستور في المادة ١٤ بأن الوظائف العامة حق للمواطنين جميعاً وهذا المعيار يكفله الدستور المصري في المادة ٨ حيث تنادي هذه المادة بتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

ثالثاً: إن الأخذ بمعيار طائفي في التعيين في الوظائف العامة بعيداً عن الأخذ بمعيار الكفاءة الذي ينادي به قداسة البابا شنودة سوف يأكل اليباس والأخضر إذا أخذنا بالمعيار الطائفي والتجربة اللبنانية خير دليل على ذلك فلبنان عدد سكانها لا يتجاوز الخمسة مليون نسمة إلا أن بها أكبر مجموعة من التكوينات الدينية الطائفية. لا توجد في أي بلد في العالم وبها سبعة عشر طائفة دينية، ثلاثة منهم إسلامية وأربعة عشر طائفة مسيحية يدور بينهم الصراع الديني في كثير من الأوقات وآخرها استمر خمسة عشر عاماً متوالية في الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ حرب ضروس بين الطوائف الدينية أكلت اليباس والأخضر في لبنان بسبب الأخذ بالمعيار الطائفي في تقسيم وظائف الدولة والتعيين في الوظائف السياسية والتنفيذية والقضائية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة وهذه الأوضاع المقلوبة لها جذور تاريخية وذلك عندما صدر مرسوم المندوب السامي الفرنسي رقم ٣١٨ حيث أصبحت لبنان دولة مستقبلية تحت الإنتداب الفرنسي عاصمتها بيروت يدير شئونها حاكم فرنسي يعاونه مجلس إداري لبناني فبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ وانهزام الدولة العثمانية في الحرب التي دخلت فيها إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وبعد انتصار بريطانيا وفرنسا عقدت بينهم اتفاقية سايكس بيكو بين إنجلترا وفرنسا وتم اقتسام المشرق العربي بحيث تكون فلسطين وشرق الأردن والعراق من نصيب إنجلترا وسوريا ولبنان من نصيب فرنسا، ومنذ ذلك التاريخ وضعت القنبلة الموقوتة.. بأن يكون اختيار المناصب على أساس طائفي في لبنان وأصبح المواردنة أصدقاء فرنسا التقليديين وضع متميز حيث في عام ١٩٢٦ وافق الانتداب الفرنسي على الدستور اللبناني الأول واعتمده المندوب السامي الفرنسي في ٢٦/٣/١٩٢٦ بحيث توزع المناصب السياسية والتنفيذية والإدارية بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ٦:٥ من خلال مجلس الخدمة المدنية الذي يوزع وظائف الدولة على أساس نسبة الطوائف وبدأ الصراع الطائفي بين الطوائف

المسيحية والسنية والشيعية وكذلك بدأ الصراع الدموي بينهم في ١٣/٤/١٩٧٥ واستمرت الحرب اللبنانية حتى عام ١٩٩٠، فقدت لبنان فيها مائة ألف قتيل ومائتين ألف مصاب وشرّد نصف مليون لبناني نتيجة عمليات التدمير والتخريب وبلغت خسائر الحرب اللبنانية حوالي خمسة عشر مليار دولار وانتهى ذلك الصراع الدموي باتفاق الطائف بالسعودية في ١/١٠/١٩٨٩ على أساس طائفي احتفظ الموارنة برئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة للسنة ورئاسة البرلمان للشيعية بحيث يكون أعضاء البرلمان ١٢٨ عضواً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين واستقرت الأوضاع في لبنان قليلاً ووضع رفيق الحريري رئيس الوزراء السني خطة للنهوض بلبنان بإعادة البنية التحتية من كهرباء ومياه وصرف واتصالات وطرق واستطاع إعادة لبنان كدولة متحضرة ولكن أيدي الطائفية اغتالت رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥ وبدأت بوادر الحرب الأهلية تظهر للوجود مرة أخرى ولكن عقلاء الأمة من جميع الطوائف الدينية استطاعوا السيطرة على عدم اندلاع الحرب الأهلية ولكن هل هذه السيطرة سوف تستمر طويلاً.. وهذا السؤال سوف تجيب عليه الأيام القادمة ولكن المؤكد في لبنان أن السبب الرئيسي في الحرب الأهلية في لبنان هو تقسيم الوظائف السياسية والتنفيذية والإدارية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة والتخصص والشهادات العلمية وهذا ما لا نتمناه لمصر.

رابعاً: وفي عهد الرئيس محمد حسني مبارك اعتباراً من ١٤ / ١٠ / ١٩٨١

أخذ بمعيار الكفاءة في تعيين الوزراء ففي عهده تم تشكيل اثني عشر وزارة الوزارة الأولى تشكلت في ١٤ / ١٠ / ١٩٨١ بعد حادث المنصة الوزارة الأولى برئاسة الرئيس محمد حسني مبارك لمدة ثلاثة شهور تقريباً وبها ثلاث وزراء أقباط والثانية برئاسة الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين بها وزيران قبطيان والوزارة الرابعة برئاسة كمال حسن علي بها وزيران قبطيان والوزارة الخامسة برئاسة د/ علي لطفي بها وزيران قبطيان والوزارة السادسة والسابعة والثامنة برئاسة الدكتور عاطف محمد نجيب صدقي به وزيران

قبطيان فى كل وزارة والوزارة التاسعة والعاشر برئاسه الدكتور كمال الجنزوري به وزيران قبطيان والوزارة الحاديه عشر برئاسه الدكتور عاطف محمد عبيد بها وزيران قبطيان والوزارة الثاني عشر برئاسه الدكتور أحمد نظيف بها وزيران قبطيان على أساس الكفاءه وليس على أساس الطائفية.

خامساً: وقداسة البابا شنوده ينادي بأن يكون التعيين على أساس الكفاءه وليس على أساس الطائفة الدينية وهو لا يوافق بعض الأقباط في الداخل في مصر وفي الخارج من أقباط المهجر الذين ينادون بتعيين الوزراء والأقباط في المناصب المختلفه في الدوله على أساس نسبة تناسب عدد الأقباط في الإحصاء العددي للمصريين بحيث يكون توليهم في المناصب السياسيه والإداريه والتنفيذيه والقضائيه بنسبه معينه تناسب تعدادهم بالنسبه لتعداد سكان مصر في جميع الوظائف سواء الوزراء والمحافظين أو رؤساء الجامعات أو رؤساء النيابة وأجهزة الشرطة والقوات المسلحه وجميع الوظائف التنفيذيه ولكن قداسة البابا شنوده لا يوافق على هذه الدعوه لأنه لا يوجد نظام متحضر في كل دول العالم من أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو أستراليا أو أفريقيا يقوم بتقسيم الوظائف السياسيه والقضائيه والتنفيذيه على أساس طائفي ديني ولكن جميع الدول المتحضرة يكون تقسيم الوظائف فيها على أساس معايير موضوعيه من الكفاءه لإختيار الوظائف التنفيذيه وغيرها ومن يظلم في الإختيار لأي سبب عليه اللجوء إلى القضاء الإداري ثم الاستئناف إلى الإداريه العليا أما تقسيم الوظائف على أساس ديني طائفي على أساس التعداد السكاني فهو نوعاً من الخراب مثل التجربة اللبنانيه.

سادساً: الوضع في مصر من الناحية الرسمية والدستورية أن رئيس الجمهوريه له سلطة تعيين الوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم وكذلك الوظائف الإداريه العليا وكذلك الوضع من الناحية الرسمية في القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدوله يتم اختيار القادة

الإداريين طبقاً لمعيار موضوعي بحيث يتم الاختيار بناء على الكفاءة والجدارة.

ومن يجد أنه ظلم من توليه أي منصب بعدم اختياره في أي منصب إداري عليه أن يلجأ إلى القضاء الإداري ثم الإستئناف أمام الإدارية العليا ويحصل على أحكام واجبة النفاذ.

سابعاً: من الملاحظ في الواقع الحياتي أن غالبية الوزراء الأقباط في جميع العهود يحاولون التمسك بمناصبهم أطول فترة ممكنة لذلك نجدهم لا يشغلون أنفسهم كثيراً ببحث مشاكل الأقباط لذلك على الأقباط في مصر ألا يعتمدوا في بحث مشاكلهم على الوزراء الأقباط ومدى عددهم في الوزارة بل يركز الأقباط في بحث مشاكلهم على القنوات الدستورية والقنوات القانونية والقنوات الحزبية لأن الوزراء الأقباط لا يريدون لأنفسهم صداً لأنفسهم وما حدث من أزمة بين قداسة البابا شنودة والرئيس أنور السادات خير دليل على موقف الوزراء الأقباط في رغبتهم في عدم الزج بأنفسهم في مشاكل الأقباط حرصاً منهم على البقاء في مناصبهم فقد كان بعض الوزراء الأقباط بدون ذكر أسمائهم أثناء الأزمة بين الرئيس السادات والبابا شنودة يقومون بضرب البابا شنودة تحت الحزام أمام الرئيس السادات للحفاظ على مناصبهم بإرضاء الرئيس السادات في تصوره تجاه البابا شنودة لذلك يجب أن يكون هدف الأقباط في حل مشاكلهم ليس الاعتماد على الوزراء الأقباط بل يجب عليهم اعتبار أن هذه المشاكل مشاكل داخلية تحل من خلال القنوات الدستورية والقانونية المصرية باللجوء للقضاء وعدم التدخل الأجنبي ومراعاة التوازنات أمام الحكومة والثقافات الموروثة.

ثامناً: إن ما ينادي به بعض الأقباط بتعيين الأقباط في الوظائف التنفيذية والسياسية والإدارية على أساس التعداد السكاني وهذا ما يرفضه قداسة البابا شنودة سوف يجر البلاد إلى مستنقع الطائفية البغيضة لأنه سوف يقول

البعض طالما أن تقسيم المناصب الإدارية والتنفيذية على أساس التعداد السكاني لا بد من تقسيم النشاط الاقتصادي والمهني والحرفي والصناعي والتجاري على أساس التعداد السكاني وهذا سوف يفتح نار جهنم من التعصب والمشاكل للأقباط ذاتهم فسوف يقولون مثلاً الأقباط يسيطرون على نسبة ٦٠% من الصيدليات وهذا أكبر من نسبتهم العددية في الإحصاء التعدادي فنسبتهم لا تزيد عن ١٠% لذلك يجب أن يتخلى الأقباط عن نسبة ٥٠% من الصيدليات التي يمتلكونها وسوف يقول البعض أن الأقباط يسيطرون على ٢٥% من شركات المقاولات لذلك يجب أن يتنازل الأقباط عن ١٥% من شركات المقاولات طبقاً لعددهم السكاني وسوف يقول البعض أن الأقباط يسيطرون على ٣٠% من المكاتب التجارية لذلك عليهم التنازل عن ٢٠% من مكاتبهم التجارية طبقاً لعددهم السكاني وسوف يقولون أن الأطباء في وزارة الصحة من الأقباط عددهم أكثر من نسبتهم في التعداد الإحصائي لذلك يجب رفت كل الأطباء الزيادة في وزارة الصحة عن نسبتهم العددية وأولهم زوجتي الدكتورة سلوى فهمي أرمانبوس فهي مدير عام المنطقة الطبية بالموسكي بدرجة وكيل وزارة وكذلك سوف نجد من يقول إن تجار وكالة البلح لبيع قطع الغيار من الأقباط نسبتهم حوالي ٩٠% من تجار وكالة البلح ولذلك يجب على الأقباط من تجار وكالة البلح غلق ٨٠% من محلاتهم حتى يتم التساوي مع النسبة العددية للأقباط.

لذلك أقول أن ما ينادي به بعض الأقباط من التعيين في المناصب الإدارية والتنفيذية والقضائية على أساس طائفي بنسبة تعداد السكان لا منطق فيه وسوف يكون منطق أسود على الحياة في مصر ولذلك يرفضه قداسة البابا شنودة الثالث ويرفضه الجميع مسلمون وأقباط.

تاسعاً: إن إصرار قداسة البابا شنودة على رفض التعيين في الوظائف الإدارية والتنفيذية على أساس طائفي لأن ذلك سوف يفتح الباب على مصراعيه في الصراع بين الطوائف المسيحية المختلفة سواء أرثوذكسية أو

بروتستانتية او إنجيلية أو كاثوليكية لأن كل طائفة دينية أو ملة دينية سوف يطالب بنسبة من الوظائف لملته أو طائفته وكذلك الوضع بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة وغيرهم كل طائفة سوف تطالب بنسبة لطائفته الدينية وهنا سوف ندخل في جحيم لن ينتهي من المطالب الطائفية من المؤكد أنه سوف ينتهي بنا إلى حرب أهلية.

عاشراً: إن الدول المتقدمة حضارياً مثل أمريكا وفرنسا وإنجلترا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة لا يتم التعيين في المناصب فيها على أساس طائفي بل على العكس يتم الاختيار للوظائف الإدارية والتنفيذية على أساس الكفاءة.. فهل طلب المسلمون الأمريكيان أو المسلمون الإنجليز أن يتم إختيارهم ضمن المناصب السياسية أو التنفيذية بنسبة عددهم إن الإختيار على أساس ديني قنبلة موقوتة.

الحادي عشر: عندما إستضفت قداسة البابا شنودة في لقاء ثقافي في لينز القاهرة في أواخر عام ٢٠٠٤ كان من رأيه أن حل مشاكل الأقباط لا يخص الأقباط وحدهم بل يخص الوطن كله مسلمين وأقباط لأنها تمس تجانس الوطن كله ومستقبل وحدته فعندما تنتهي مشاكل الأقباط ينتهي الصدام المزمع الذي يصيب رأس الأمة المصرية من حين إلى حين ويجد أعداء الأمة المصرية في مشاكل الأقباط ثغره كبيرة ينفذون منها أن المجتمع المصري بكل طوائفه.. الإسلامية والمسيحية يريد قفل هذا الملف إلى الأبد وهو مشاكل الأقباط من خلال مبدأ المواطنة ومراعاة التوازنات أمام الحكومة ومراعاة الثقافات الموروثة حتى نعود للزمن الجميل في الوحدة الوطنية أيام سعد زغلول وما بعدها حتى بداية الثورة.

الثاني عشر: وحتى نكون منصفين في الواقع العملي لابد أن يكون الجهاز التنفيذي للدولة أكثر حيادية في مشكلة التعيين في الوظائف بناء على معيار الكفاءة وبعيداً عن معيار الطائفية لأن المادة ٤٠ من الدستور تدعو للمساواة

في تولي المناصب العامة الإدارية والتنفيذية بعيداً عن معيار الدين وذلك من خلال مبدأ الكفاءة فقط بدون النظر إلى الديانة أو التعداد الإحصائي لأن الموظف العام يقوم بأداء خدمة عامة من خلال مبدأ المواطنة يجب أن يكون في خدمة المواطنين جميعاً سواء أكان الموظف مسلماً أو مسيحياً، وحيادية الجهاز التنفيذي للدولة يحقق المصلحة العامة والوحدة الوطنية، أما إنحياز الجهاز التنفيذي لطائفة دينية معينة سوف يجلب من الضرر أكثر مما يجلب من النفع فلا يضير جهاز الدولة التنفيذي في تعيين محافظ قبطي في كل تشكيل وزاري بناء على معيار الكفاءة في أحد المحافظات القابلة لإستقبال محافظ قبطي مثل المحافظات الساحلية مثل الإسماعيلية أو السويس أو بورسعيد.

وقد سبق تعيين محافظ قبطي وهو اللواء فريد وهبة في عام ١٩٧٨ واللواء فؤاد عزيز غالي في عام ١٩٨٠ في محافظة جنوب سيناء ولم تحدث أي مشاكل وقد يقول البعض أن هناك مناسبات إسلامية لابد أن يحضرها المحافظ بنفسه وفي عام ٢٠٠٥م تم تعيين اللواء مجدى أيوب في محافظة قنا محافظاً بها ولا توجد أي مشكلة لو أرسل نائبه وخاصة أن هذه المناسبات قليلة جداً ولا يوجد أي مشاكل في حيادية الجهاز التنفيذي في أن يعين أحد رؤساء الجامعات قبطياً بناء على معيار الكفاءة وليس بناء على معيار الديانة ولا يوجد أي مشاكل في تعيين عمداء للكليات كل فترة بناء على معيار الكافية من الأقباط، وكذلك تعيينهم في المناصب القضائية العليا والتنفيذية العليا وبذلك تغلق الثغرة التي يرددها بعض أقباط المهجر عندما يقابلون المسؤولين الرسميين الذين يزورون أمريكا وخاصة أن المناخ العام في مصر مهياً أكثر من قبل في عهد مبارك لممارسة مبدأ حيادية الجهاز التنفيذي بمصادقية عالية وشفافية عالية.

الثالث عشر: في الحقيقة أنه لا يوجد في الدستور أو في كل القوانين المصرية ما يخالف الأخذ بمبدأ الكفاءة في التعيين في الوظائف التنفيذية

والإدارية ولا يوجد في الدستور وفي جميع القوانين ما يجعل الجهاز التنفيذي لا يأخذ بمبدأ حيادية الدولة ولكنها ثقافة موروثة منذ أيام الإحتلال العثماني... فهذه الثقافة الموروثة وإهدار مبدأ حيادية الجهاز التنفيذي حان الوقت لتغييرها إلى ثقافة حيادية الجهاز التنفيذي بأن يكون المعيار الأول والأخير هو الكفاءة وخاصة أن عهد مبارك مهياً لتنفيذ مبدأ حيادية الجهاز التنفيذي فقد وجدنا الكثيرين من المستشارين الأقباط يحتلون أعلى منصب في القضاء.. في قضاء مجلس الدولة مثل المستشار ادوار الذهبي والمستشار حنا ناشد وها هو اللواء فتحي قرمان يرأس أخطر لجنة وهي لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب ولكن المطلوب مزيداً من حيادية الجهاز التنفيذي لأن ذلك سوف يغلق الباب نهائياً على ما يردده أعداء الإسلام بأن الإسلام لا يقبل الآخر رغم أنه دين التسامح والمحبة وإذا كان الجهاز التنفيذي له عذره في فترة الستينيات والسبعينيات في عدم حيادية الجهاز التنفيذي عندما تم تقوية التيار الديني في فترة السبعينيات في فترة السادات لمحاربة التيار الناصري والشيوعي ولكن في فترة مبارك المناخ مختلف فقد رفع شعار الدين لله والوطن للجميع بمصادقية شديدة وبذلك فإن المناخ مهياً لأن يكون الجهاز التنفيذي أكثر حيادية وعلى ذلك فإن الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة تسبب بسلبيته في عدم اختيار الأقباط في الوظائف القيادية إدعاء ظالم لأن المناخ اليوم أحسن من الأمس في حيادية الحكومة والبابا شنودة لا يتدخل في سياسة الحكومة في التعيين لأن ذلك ليس من حقه ولكنه يبدى رأيه دائماً بأن الأخذ بمبدأ الكفاءة هو الأفضل في التعيين في الوظائف العليا بعيداً عن مبدأ الطائفية أو الحصة أو الكوته في التعيين في المناصب الذي ينادى به قلة من أقباط المهجر.



الفصل السادس عشر

السهم الطائش السادس عشر

الإدعاء من بعض المنظمات القبطية فى المهجر بأن قداسة البابا شنودة الثالث بسلبيته تسبب بعدم كفاية الوجود القبطي في المؤسسات البرلمانية وعدم تمثيل الأقباط في مجلس الشعب والشورى والمحليات.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: قداسة البابا شنودة لم يكن سلبياً أمام ظاهرة عدم كفاية الوجود القبطي في المؤسسات البرلمانية سواء في مجلس الشعب والشورى أو في المحليات لأنه دائماً في كل لقاءاته الصحفية وفي كل اجتماعاته وفي كل لقاءاته الثقافية يدعو الأقباط إلى المشاركة السياسية وعدم السلبية والتفوق داخل شرنقة عدم ممارسة حقهم السياسي في الإنتخاب والترشيح للمناصب السياسية لأن ذلك حقهم الدستوري بمقتضى المواطنة والمساواة طبقاً لنص المادة ٤٠ من الدستور.

ثانياً: إن حق الأقباط في الترشيح للمناصب السياسية وفي إبداء رأيهم في الإنتخابات والاستفتاءات حق دستوري يجب ممارسته لأنه حق وارد في الدستور ضمن حقوق وواجبات المصريين، ففي المادة ٦٢ من الدستور للمواطن حق الإنتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني وخاصة أنه طبقاً لنص المادة ١٠٩ من الدستور لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب اقتراح القوانين ولذلك فمن حق الأقباط حينما يدخلون البرلمان اقتراح القوانين وكذلك فإن المادة ٨٦ من الدستور يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع وتقرير السياسة العامة للدولة والخطة المالية للتنمية الإقتصادية

والإجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس أعضاء مجلس الشعب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال نص المادة ١٢٤ من الدستور بتقديم الأسئلة لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن خلال الاستجابات لرئيس الوزراء والوزراء طبقاً للمادة ١٢٥ من الدستور ولذلك فإن الأقباط عندما يدخلون البرلمان سوف يمارسون حقهم الطبيعي في التشريع ورقابة الجهاز التنفيذي ولكن الذي يحدث عملاً في الواقع الحياتي سلبية الأقباط في المشاركة السياسية.

وهذا عيب في الأقباط وليس في الدولة لأن الأقباط شبه منسحبين بإرادتهم الشخصية من المشاركة في الحياة السياسية والنتيجة غياب الأقباط عن الحياة السياسية لأن الأقباط كثيراً منهم لا يذهبون للقيّد في جداول الانتخابات والحصول على بطاقة انتخابية ورقم قيدهم في جداول الانتخابات ومقر اللجنة التي يدلون فيها بأصواتهم وكثير من الأقباط لا يتوجهون في يوم الانتخابات لإبداء رأيهم لصالح المرشح في دائرتهم سواء أكان مسلماً أو مسيحياً.. وقد يكون للأقباط عذرهم في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات في عدم اهتمامهم بالحياة السياسية والقيّد في جداول الانتخابات حيث كانت هذه الفترة في حياة مصر فترة عصيبة نتيجة ضغط التيار الإسلامي المتطرف وخاصة في فترة السادات وكثر في هذه الفترة التشكيك في مواطنتهم وكان لهم العذر في فترة جمال عبد الناصر في فترة الستينات حيث كان الصراع الدائم والتعصب بين النظام المصري والإخوان المسلمين وكثرة المواجهات بينهم خلقت مناخ متوتر بين المسلمين والمسيحيين خاصة بعد المحاولات من الكثيرين المتأسلمين في فترة السبعينات بمحاولة أسلمة المجتمع المصري من خلال مبادئ خاطئة وتفسيرات مغلوطة في الكتاب والسنة.. من هذه الجماعات المتأسلمة التي إستباحت دم الأقباط وضابط الشرطة والشعب المصري والسائحين في عمليات إرهابية ينكرها صحيح الإسلام.

وقد شوهت الجماعات الإسلامية المتطرفة صورة الإسلام بإظهاره أنه غير قادر على التعايش مع الطرف الآخر القبطي وهذه نقطة مهمة في المجتمعات الغربية وبالنسبة لحقوق الإنسان ولكن في عهد الرئيس مبارك.. الأمر مختلف ١٨٠ درجة فقد استطاع القضاء على الإرهاب وأعاد لنا مبارك الزمن الجميل في الوحدة الوطنية يوم أن كنا نرى ويصا واصف وجورج خياط ومكرم عبيد وغيرهم من الأقباط يرشحون أنفسهم في دوائر أغلبها من المسلمين ومع ذلك ينجحون في الانتخابات والفوز بكرسي النيابة في البرلمان في دوائر أغلب سكانها مسلمين وحيث أن المناخ تغير كثيراً في عهد مبارك لا بد أن يخرج الأقباط من شرنقة السلبية السياسية ويغيروا أنفسهم في ضرورة القيد الانتخابي طبقاً للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية الذي تم تعديله بالقانون ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ وأخيراً تم صدور قانون جديد في عام ٢٠٠٥ لمباشرة الحقوق السياسية.

ثالثاً: وحتى نكون واقعيين في مشاركة الأقباط في الحياة السياسية والاشتراك في إبداء الرأي والترشيح لا بد من العودة لنظام القوائم الحزبية بدلاً من نظام الانتخابات الفردية ونظام القوائم الحزبية يعيد للأحزاب هيتها ويعيد الإلتزام الحزبي المفقود في ظل الانتخابات الفردية لأن الانتخابات بالنظام الفردي تجعل العضو أقوى من الحزب لأن الحزب ليس له أي فضل في نجاح العضو أما انتخابات القوائم الحزبية تجعل الحزب أقوى من العضو لأن له الفضل في وضعه في القوائم الحزبية وله الفضل في التحرك الحزبي خلفه لمناصرة القائمة الحزبية لأنه في الانتخابات في القوائم الحزبية سوف تكون المفاضلة بين القوائم الحزبية على أساس برامجها وانجازاتها بعيداً عن رأس المال والعصبية القبلية والعائلية.

رابعاً: لا بد أن تولد ثقافة جديدة لدى الأقباط بقيد أنفسهم في جداول الانتخابات والترشيح في المناصب البرلمانية سوف يجبر جميع الأحزاب

على مخاطبة ودهم حسب المصلحة العليا للحزب وادراج الأقباط الصالحين لخوض المعارك الانتخابية في قوائم الأحزاب المختلفة لأنهم سوف يجدون قوى مؤثرة متوجهة إلى صناديق الانتخابات يكونون ١٠% من سكان مصر ولا بد أن تتولد ثقافة لدى الأقباط باختيار المرشح الأصلى سواء أكان مسلماً أو مسيحياً بدلاً من التعصب الأعمى لدى قلة من الأقباط باختيار المرشح المسيحي فقط.

خامساً: وعلى ذلك فإن قداسة البابا شنودة بريء من سلبية الأقباط من المشاركة في الحياة البرلمانية والسياسية وعلى الأقباط قيد أنفسهم في جداول الانتخابات ثم الترشيح بعد ذلك في الدوائر المختلفة في الشعب والشورى والمجالس المحلية وبدلاً من بكاء الأقباط ونواحهم بأن الأحزاب لا ترشحهم بالقدر الكافي في قوائمهم الحزبية عليهم أولاً القيد في جداول الانتخابات وأن تكون لديهم ثقافة التوجه لصناديق الانتخابات وإبداء رأيهم وعلى ذلك لابد للأقباط أن يغيروا ثقافتهم في المشاركة السياسية من الثقافة السلبية إلى ثقافة المشاركة الإيجابية.

وعلى ذلك فاللعبة كلها ليست في يد قداسة البابا شنودة وليست في يد الدولة وليست في يد الأحزاب السياسية.. اللعبة كلها في يد الأقباط ذاتهم ولذلك أقول للأقباط لا تعاتبوا الأحزاب في عدم ترشيحكم في قوائمها، بل عاتبوا أنفسكم في سلبيتكم في عدم قيد أسمائكم في جداول الانتخابات، فلا بد للأقباط من مخاطبة الأحزاب من منطق القوة وهو قيد أسمائهم في جداول الانتخابات لأن كل حزب سوف يسير خلف مصلحته الذاتية في الفوز بالمقعد البرلماني في أي دائرة وعندما كان في الماضي بعد ثورة ١٩١٩م الأقباط يقيدون أنفسهم في جداول الانتخابات ويرشحون أنفسهم في الزمن الجميل في الوحدة الوطنية وجدنا وبصا واصف وكيلاً لمجلس النواب في عام ١٩٢٦ ثم رئيساً لمجلس النواب في عام ١٩٢٨ وكان زكي ميخائيل بشاره وكيلاً

لمجلس الشيوخ في عام ١٩٤٥ وعزيز مشرفي وكيلاً لمجلس النواب في عام ١٩٤٩ وهؤلاء الأشخاص لم يتولوا هذه المناصب لمجرد أنهم أقباط ولكن لأن الأقباط في زمانهم كانوا إيجابيون في المشاركة في الحياة السياسية ولم يكونوا سلبيون بالاضافة إلى المناخ الحلو في ذلك الوقت.

سادساً: ونتيجة سلبية الأقباط في المشاركة في الحياة السياسية سواء بالقيد في جداول الانتخابات أو الترشيح للمناصب النيابية لذلك أدخل جمال عبد الناصر في دستور ١٩٥٦ نصاً دستورياً في المادة ٨٧ من أنه من حق رئيس الجمهورية أن يعين عشر نواب في مجلس الأمة أو مجلس الشعب يعد ذلك لسد الفجوة الناجمة عن غياب الأقباط من مباشرة حقوقهم السياسية بعد الثورة ولذلك وجدنا الأقباط يتم تعيينهم في مجلس الأمة ثم مجلس الشعب دون أن يشاركوا في الترشيح في أي دوائر، ففي دورة ١٩٦٤ تم تعيين ثمانية أقباط، وفي دورة ١٩٦٩ تم تعيين سبعة أقباط، وفي دورة ١٩٧١ تم تعيين تسعة أقباط، وفي دورة ١٩٧٦ تم تعيين ثمانية أقباط، وفي دورة ١٩٧٩ تم تعيين عشرة أقباط، وفي دورة ١٩٨٤ تم تعيين خمسة أقباط وفي دورة ١٩٩٠ تم تعيين ستة أقباط وفي دورة ٢٠٠٠ تم تعيين ثلاثة أقباط.. والسؤال الذي يطرح نفسه.. إلى متى يظل الأقباط سلبيون وينتظرون التعيين من رئيس الجمهورية في البرلمان أو مجلس الشعب.. الحل الوحيد لهذه الأزمة هي أن يخرج الأقباط من سلبيتهم ويقيدوا أنفسهم في جداول الانتخابات ويتوجهون إلى صناديق الانتخابات لإختيار الأصلح سواء مسلم أو قبطي ثم بعد ذلك يتم اختيارهم على قوائم الأحزاب.. فالكرة في ملعب الأقباط فقط لا غير.

سابعاً: وعلى ذلك فإن هذا الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة تسبب بسلبيته في عدم تمثيل الأقباط في البرلمان تمثيل كافي هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لأن قداسة البابا شنودة يناادي الأقباط بقيد أسمائهم في جداول

الانتخابات ومباشرة حقوقهم السياسية ولكن سلبية الأقباط هي السبب وإن كنا
نعترف بأن حركة المشاركة السياسية للأقباط في إزدياد ففي انتخابات ٢٠٠٠
في مجلس الشعب نجح ثلاثة من الأقباط وهم رامي لكح عن دائرة الظاهر
ومنير فخري عن دائرة الوايلي ويوسف بطرس عن دائرة المعهد الفني وهذه
بداية نتمنى أن تزدهر وخاصة عندما يطبق نظام القوائم.



الفصل السابع عشر

السهم الطائش السابع عشر

الإدعاء من بعض الصحفيين بأن قداسة البابا شنودة الثالث خالف كل البطارقة الذين سبقوه بمحاولته أن يلعب دوراً سياسياً بأن يعقد اجتماع للمجمع المقدس للدعوة للرئيس حسني مبارك بالترشيح لفترة خامسة والدعوة لمناصرة الأقباط له وهذا ليس من حقه.

رد المؤلف على هذا الإدعاء

هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة لما هو آت:

أولاً: بعد أن فجر الرئيس محمد حسني مبارك قذيفة العبور للديمقراطية بأن طالب بتعديل المادة ٧٦ من الدستور بحيث يكون أمام المواطن المصري الحق في اختيار حاكمه لرئاسة الجمهورية من بين أكثر من مرشح يقارن الناخب المصري بين المرشحين لرئاسة الجمهورية ويختار الشخص الذي يفضلُه حسب رؤيته الشخصية من خلال مقارنة العطاء الوطني لكل مرشح وقدرة كل مرشح على قيادة السفينة المصرية وقدرة كل مرشح في أن يكون رئيساً للقوات المسلحة طبقاً لنص المادة ١٨٢ من الدستور وقدرته على اقتراح القوانين طبقاً للمادة ١٠٩ من الدستور وقدرته على رئاسة الجهاز التنفيذي والسلطة التنفيذية، طبقاً للمادة ١٢٧ من الدستور وقدرته على رئاسة السلطة القضائية طبقاً لنص المادة ١٧٣ من الدستور وقدرته على رئاسة جهاز الشرطة طبقاً لنص المادة ١٨٤ من الدستور ومن خلال قدرة المرشح لرئاسة الجمهورية على القيام بالاختصاصات المكلف بها من الدستور يعطيه صوته ومن خلال ماضيه في العمل الوطني وفي النضال السياسي يعطيه صوته.

وبعد أن تم تعديل المادة ٧٦ من الدستور بالإستفتاء الذي أجري في يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ وذلك بإضافة مادة جديدة برقم ١٩٢ مكرر إلى الدستور

وصدق على التعديل رئيس الجمهورية في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ أصبحت الإختيار لرئاسة الجمهورية ليس بالإستفتاء بل بالإقتراع السري المباشر في إختيار رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح وهذا يحدث في مصر لأول مرة في تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة حتى عهد مبارك وحيث أن الانتخابات لرئاسة الجمهورية كان محدداً لها السابع من شهر سبتمبر ٢٠٠٥ وتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية الرئيس **محمد حسني مبارك** ومعه عدد تسعة من رؤساء الأحزاب المختلفة على الساحة الحزبية من ضمن تسعة عشر حزباً في الساحة السياسية فلا بد من الانحياز لمرشح من العشرة.

ثانياً: وحيث أن المادة ٤٧ من الدستور تتيح حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير وغير ذلك من وسائل التعبير وحيث أن حرية التعبير حق لكل مواطن سواء أكان شخص طبيعى أو معنوي.. لذلك فإن قداسة البابا شنودة قام بعقد المجمع المقدس في يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/٦/١٨ برئاسة قداسة البابا شنودة وحضور ٧٨ من الآباء المطارنة والأساقفة وكان من بين الحاضرين نيافة الأنبا إبراهيم مطران القدس وأساقفة كنائس أمريكا وأستراليا وإنجلترا وفرنسا وروما والنمسا وألمانيا وأساقف أفريقيا في جوهانسبرج وكينيا والسودان الخاصة بالكنائس الأرثوذكسية الموجودة في هذه البلاد وبعد أن استعرض الآباء المطارنة والأساقفة المرشحين لرئاسة الجمهورية قرروا الدعوة للرئيس مبارك بالترشيح لرئاسة الجمهورية وتأييده وذلك من خلال مقارنة ماضيه السياسي ونضاله الوطني في العطاء الوطني.

وقد صدر البيان من المجمع المقدس على النحو التالي في اجتماع أعضاء المجمع المقدس بمناسبة العيد الحادي والخمسين لرهينة قداسة البابا وقعوا على الوثيقة التالية ((البابا شنودة الثالث ومطارنة وأساقفة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يسعدهم استمرارية الرئيس **محمد حسني مبارك** في رئاسة مصر

لما يرونه فيه من حكمة سياسية وسماحة وخبرة عميقة بإدارة شئون البلاد ومعرفة وثيقة مع علاقة طيبة بكل القيادات السياسية في البلاد العربية والغربية وسائر البلاد وما ناله من تقدير الجميع وماله من موقف حازم في قضايا الشرق الأوسط والسودان وحفظ مكانة مصر بين الدول لذلك يناشدونه الاستجابة لرغبة الجماهير بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية لدورة تالية والكل يحبونه ويؤيدونه))

ثالثاً: قد اعترضت بعض الصحف واعترض بعض الأقباط وهم قلة قليلة أن يكون للمجمع المقدس دور سياسي في توجيه الأقباط لإختيار مرشح بذاته وهو الرئيس **محمد حسني مبارك** وقال بعض الأقباط أن ذلك مصادرة لحقهم في الإختيار وحقيقة الأمر غير ذلك لأن الأقباط في حقيقة الأمر من حقهم اختيار الشخص الذي يريدونه لأن الأقباط ليسوا في حزب واحد بل هم متفرقون في كل الأحزاب السياسية فمنهم من الوفد ومنهم من الأهالي ومنهم في التكافل الاجتماعي ومنهم في حزب الجيل والأقباط متفرقون في كل الأحزاب ولكن أغلبهم في الحزب الوطني فكل مواطن قبطي له الحق في اختيار المرشح الذي يريده.

رابعاً: إن من حق المجمع المقدس بقداسة البابا شنودة أن يعبر عن مصلحة الأقباط في اختيار شخص مبارك لفترة قادمة مثل أي شخصية إعتبارية تعبر عن رأيها مثل اتحاد العمال عندما عبر عن رأيه في اختيار مبارك لفترة قادمة لأن مصلحة العمال في ذلك ولأن مبارك أفضل المرشحين بالمقارنة بالمرشحين الآخرين فأأي شخصية اعتبارية من حقها أن تعبر عن رأيها في كل المسائل الثقافية والاجتماعية والسياسية مثل المواطنين تماماً فحرية التعبير للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حق لهم وخاصة أن المجمع المقدس برئاسة قداسة البابا شنودة لم يختار الرئيس مبارك من فراغ ولكن من خلال ماضيه السياسي في العطاء الوطني ومن خلال علاقته

بالأقباط في خلق مناخ الوحدة الوطنية بمصادقية شديدة وإنهاء الكثير من مشاكل الأقباط لذلك قرر المجمع المقدس أن مبارك أفضل المرشحين ووقع البابا شنودة ومعه ٧٨ من الأساقفة والمطارنة لأن مبارك ذو حكمة سياسية وسماحة وخبرة عميقة بإدارة شئون البلاد وعلاقاته طيبة مع كل رؤساء دول العالم وحفظ مكانة مصر الدولية لذلك ناشدوه بالترشيح مرة أخرى وهذا حقهم جميعاً كأفراد ومواطنين كشخص طبيعي وحقهم كمجمع مقدس كشخص اعتباري وخاصة أن قانون المجمع المقدس ولائحته بحساب الأصوات على القرار بالأغلبية وهذا الموضوع حصل على الإجماع بين الأساقفة الأعضاء برئاسة قداسة البابا شنودة وهذا القرار له التزام معنوي فقط ويستطيع أى قبطي أن يبدي رأى مخالف لرأى المجمع المقدس من خلال قناعته الخاصة ورأيه الخاص.

خامساً: أن قرار المجمع المقدس برئاسة البابا شنودة له إلزام معنوي لجميع الأقباط في مصر لأن قداسة البابا شنودة هو البطريرك ١١٧ الجالس على كرسي ماري مرقس الرسول أحد التلاميذ السبعين للسيد المسيح والذي عاش في فترة زمن السيد المسيح وكتب أحد الأنجيل الأربعة وهو إنجيل مرقس فاحترام قداسة البابا شنودة الجالس على كرسي ماري مرقس الرسول من احترام ماري مرقس الرسول ذاته البطريرك الأول على كرسي الكرازة المرقسية الذي أدخل المسيحية إلى مصر في عام ٥٨م واستشهد على يد الوثنيين في سبيل الدعوة المسيحية في عام ٦٨م فاحترام قرارات البابا شنودة من احترام قرارات ماري مرقس الرسول لأن البابا شنودة هو الجالس على كرسي ماري مرقس الرسول وهو على رأس الكنيسة الأرثوذكسية الآن، ولذلك فإن احترام قراراته وقرارات المجمع المقدس واجب على كل مسيحي على أرض مصر وأن قراراته لها إلزام معنوي لجميع الأقباط في مصر وفي الخارج.

سادساً: في شهر أبريل من عام ٢٠٠٥ دعوت قداسة البابا شنودة لإجتماع في نادي لينز القاهرة بصفتي رئيس النادي وأثناء فتح باب المناقشة سأله أحد الصحفيين السؤال التالي.. لو ترشح لرئاسة الجمهورية أحد المرشحين من الإخوان المسلمين أمام الرئيس مبارك فلمن تنضم وتدعو الأقباط للانضمام إليه ؟ فرد قداسة البابا شنودة بالآتي.. إن الأقباط متفرقون في كل الأحزاب ولكل مواطن قبطي أن يختار من يريد رئيساً للجمهورية ولكن مصلحة الأقباط كما يراها مع الرئيس مبارك لأنه يتمتع بحكمة عالية في إدارة البلاد.

سابعاً: أن جميع المؤسسات الدينية في كل أنحاء العالم تتحاز إلى مرشح معين ففي الانتخابات الماضية التي خاضها الرئيس الأمريكي بوش ضد كيري أصدرت الكثير من الكنائس الكاثوليكية تأييدها للرئيس بوش وحدث ذلك في انتخابات بلير الأخيرة في إنجلترا وحدث ذلك في فرنسا وعلى ذلك تأييد بعض المؤسسات الدينية لمرشح بذاته ظاهرة عالمية.. لماذا نتعجب إذا حدثت في مصر من المجمع المقدس.

ثامناً: إذا كان البعض يقول أن قداسة البابا شنودة يلعب دوراً سياسياً باختياره الرئيس مبارك لفترة قادمة فقداسة البابا شنودة كمواطن وكبطريرك للكراسة المرقسية لا يستطيع أن يفصل عن هموم الوطن والقضايا القومية الكبرى التي تهم مصر وفيها دوراً سياسياً فقد سبق لقداسة البابا شنودة أن أعلن أنه لن يزور القدس إلا مع إخوته المسلمين طالما أن الاحتلال الاسرائيلي موجوداً وطالما أن الشعب الفلسطيني لم يأخذه حقه العادل في إقامة دولة فلسطينية وهذا دوراً سياسياً لقداسة البابا شنودة لم ينكره أحد من المسلمين والأقباط وحينما رفض قداسة البابا شنودة مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكي ورفض عرض مشاكل الأقباط على جهات خارجية وفضل حل مشاكل الأقباط داخلياً من خلال الشرعية القانونية بحيث تكون الحلول مصرية هذا دور سياسي لقداسة البابا شنودة يراعي المصلحة

العليا لمصر وكذلك حينما يختار قداسة البابا شنودة الرئيس مبارك ومعه المجمع المقدس لفترة رئاسة أخرى.. هذا دور سياسي يراعي المصلحة العليا لمصر والمصلحة العليا للأقباط لأن المصلحة العليا للأقباط كمواطنين مصريين هي في اختيار مبارك لأن الدستور المصري في المادة ٦٠ تدعو للحفاظ على الوحدة الوطنية واختيار الرئيس مبارك هو قمة الوحدة الوطنية إذا قارنا بين مبارك وغيره من المرشحين. والبابا شنودة حينما يرفض الإرهاب في كل دول العالم وآخر عملياته في شرم الشيخ.. فهذا دور سياسي ومجمع البحوث الإسلامية ومشیخة الأزهر حينما ترفض الإرهاب فهذا دور سياسي خاص بالمصلحة العليا للدولة لذلك فمن حق قداسة البابا المقدس أن يعبروا عن مصلحة الأقباط طبقاً لنص المادة ٤٧ من الدستور الخاص بحرية التعبير التي تنص على أنه من حق الأشخاص سواء طبيعيين أو اعتباريين التعبير عن رأيهم سواء أكان هذا التعبير في المسائل السياسية أو الثقافية أو القومية أو غيرها من المسائل.

تاسعاً: الأشخاص الاعتباريين والطبيين التي ليس من حقها التعبير السياسي هي ثلاثة جهات طبقاً لقانون ممارسة الحقوق السياسية وهي جهاز القوات المسلحة وجهاز الشرطة والسلطة القضائية فهذه الأجهزة الثلاثة فقط ليس من حقها التعبير عن رأيها في القضايا السياسية.

عاشراً: وعلى ذلك فإن الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة يلعب دوراً سياسياً بعقد المجمع المقدس للدعوة لترشيح الرئيس مبارك وأن ذلك ليس من حقه فهذا إدعاء باطل لأن من حق قداسة البابا شنودة كشخص أن يعبر عن رأيه في المسائل السياسية طبقاً لنص المادة ٤٧ م الدستور ومن حق المجمع المقدس أن يعبر عن رأيه كشخص اعتباري في المسائل السياسية طبقاً لنص المادة ٤٧.



الفصل الثامن عشر

السهم الطائش الثامن عشر

إدعاء بعض الصحفيين بأن قداسة البابا شنودة الثالث على علاقة بالقمص زكريا بطرس الذى يهاجم الإسلام ورموز الإسلام من خلال برنامجه "أسئلة فى الإيمان" بقناة الحياة التى تبث ارسالها من قبرص.

هذا الإدعاء الأساسى له من الصحة ما هو ات:-

أولاً: هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة وإذا استعرضنا علاقة قداسة البابا شنودة بالقمص زكريا بطرس أثناء وجوده فى مصر سوف نستطيع أن نجزم بأن العلاقة كانت فائرة بينهم فقد كان القمص زكريا بطرس يخدم فى إحدى الكنائس التابعة لمحافظة الغربية وكان يتمتع بموهبة ملحوظة فى الوعظ والتأثير على المتلقين وذلك بأدائه المميز فى الوعظ الذى يصل إلى حد الأداء المسرحى بتخفيض صوته فى بعض اللحظات وتعلية صوته فى لحظات أخرى وموهبته فى الوعظ جعلت الكثير من الكنائس تطلبه لكى يعظ فيها للمصلين فى المحافظات المجاورة هذا بالإضافة إلى أن القمص زكريا بطرس كان مميزاً من بين أقرانه من رجال الدين المسيحى بثقافته الواسعة فى التاريخ المسيحى وفى اللاهوت وتفسير نصوص الإنجيل والتوراه وعندما زاع سيطه نقل إلى كنيسة مارى مرقص الرسول بمصر الجديدة وهى المعروفة بكنيسة كليوباترا وفى هذا الكنيسة أقام نهضة رعية فى الكنيسة وفى الوعظ جعلت الكثير من المسيحيين يتوجهون إلى الصلاة فى كنيسة مارى مرقص الرسول وكان لكثرة المترددين على عظاته التى تقام فى القاعة الملحقة بالكنيسة فى الدور الأول كان عدد الحاضرين يفوق قدرة استيعاب القاعة فتم انشاء شبكة تليفزيونية فى الدور الثانى بحيث يعظ القمص زكريا بطرس فى القاعة فى الدور الأول ويشاهده المصلون فى الدور الثانى من خلال شبكة التليفزيون وكان يحضر إليه فى موعد وعظته

الاسبوعى الكثير من أبناء الكنائس المجاورة وكان بعض الحاضرين يقفون فى فناء الكنيسة وفى ملعب كرة السلة المجاور للقاعة التى يؤدى فيها وعظته وكان فى وقت وعظته يتم عمل خدمة من قسم شرطة مصر الجديدة حتى لا يتعطل المرور بمنطقة الكنيسة.

ثانياً: زاع سيط القمص زكريا بطرس ونظرا لفكرة المرتب وسعه اطلاعه ورغبته فى الشهرة وتبحره فى علوم الاهوت قام بابتداع عقائدى فى الديانة الأرثوذكسية يسمى نظرية الخلاص فى لحظة وبدأ يعظ فى الحاضرين بهذه النظرية الجديدة ولكن بعض القساوسة اشتكوه لقداسة البابا شنودة مدعين أن نظرية الخلاص فى لحظة تعاليم مخالفة لتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية وعندما حلل قداسة البابا شنودة نظرية الخلاص فى اللحظة التى ينادى بها القمص زكريا بطرس وجدها تخالف تعاليم الملة الأرثوذكسية وانها هرطقة قى صحيح الدين المسيحى لذلك طلب منه عدم ترديد كلامه عن الخلاص فى لحظة وأنها من مبادئ الملة البروتستنتية التى لا تتفق مع تعاليم ومبادئ الملة الأرثوذكسية ولكنه امتثل لأوامر قداسة البابا شنودة فترة من الوقت قصيرة ولكنه عاد إلى الوعظ للمصلين الأرثوذكس بنظرية الخلاص فى لحظة مخالفاً أوامر البابا شنودة لذلك قام قداسة البابا شنودة بشلحه من الخدمة فى الكنيسة الأرثوذكسية ومنعه من الوعظ فى الكنيسة وفى ذلك الوقت كانت احدى أثرياء الأقباط سيدة اسمها مدام سهير من المواظبين على عظاته وكانت تعمل فى السعودية هى وزوجها فى قطاع البترول فتركت للقمص زكريا بطرس فيلتها ولها حديقة كبيرة فى منطقة الكوربا بمصر الجديدة وكان يعظ فى هذه الفيلا كل أسبوع فى يوم الخميس وكان يخرج الشياطين والأرواح النجسة بالصلاة بعد انتهاء الوعظة وزادت شهرته فى كل أنحاء الجمهورية وكان يردد دائماً فى عظاته نظرية الخلاص فى لحظة والتى تعتمد فى جوهرها على الحديث الذى حدث بين السيد المسيح وهو مصلوب على الصليب مع اللص اليمين عندما قال اللص اليمين للسيد المسيح "اذكرنى

يا رب متى جئت فى ملكوتك" فقال له السيد المسيح "اليوم تكون معى فى الفردوس" ويفسر ذلك القمص زكريا بطرس بأن اللص اليمين خلص فى لحظة واحدة وسوف يدخل ملكوت الله بعد تلك اللحظة وذلك مخالف للفكر الأرثوذكسى لأن الفكر الأرثوذكسى يقوم على العمل الدائم الصالح والاجتهاد طول العمر حتى يدخل الإنسان ملكوت الله ونظراً لوجود التناقض بين فكر الخلاص فى لحظة والفكر الأرثوذكسى اعتبر قداسة البابا شنودة أفكار القمص زكريا مخالفة للمبادئ الأرثوذكسية وقرر إيقافه عن العمل فى خدمة الكنيسة الأرثوذكسية لأنه لا يوجد خلاص فى لحظة واحدة ولكن الخلاص يأتى بعد عمل صالح وتقوى وخشوع طول العمر.

ثالثاً: وبعد ذلك حاول القمص زكريا بطرس العودة لخدمة الكنيسة فحرضت مدام سهير بعض الأقباط الذين يحضرون عظات القمص زكريا بطرس فى فيلتها بالكوربا بمصر الجديدة واحضرت حوالى عشرين اتوبيس كبير به الأقباط من محبى القمص زكريا بطرس وتوجهوا إلى مقر الكاتدرائية بالعباسية ونزلوا فى ساحة الكاتدرائية حاملين يفظ مكتوبة كبيرة تطالب بعودة القمص زكريا بطرس للخدمة وكنت فى ذلك الوقت مأمور لقسم شرطة الوايلى بالعباسية الذى تتبعه الكاتدرائية المرقسية وكنت رئيس الشرطة المكلفة بحفظ الأمن داخل الكاتدرائية وخارجها وزادت المظاهرات للمطالبة بعودة القمص زكريا بطرس لذلك اتصلت تليفونيا بالأستاذ/ قسيس موسى سليمان أحد أثرياء الأقباط الذى كان يعمل فى مجال قطع الغيار المستعملة وكان له مخزن كبير فى شارع أحمد سعيد بالعباسية وطلبت منه تليفونيا أن يحضر إلى الكاتدرائية وبعد حضوره أفهمته الوضع وسبب المظاهرات ودخلنا لقداسة البابا شنودة الثالث فى مكتبه وقد فهمنا منه أنه استلم تعاليم الملة الأرثوذكسية بأصول ومبادئ معينة وأنه لا يمكنه أن يقبل أى تغيير فيها وأن نظرية الخلاص فى لحظة من مبادئ الملة البروتستنتية التى تخالف مبادئ الملة الأرثوذكسية وعرضنا عليه أن يعلن القمص زكريا

بطرس توبته ولا يعود إلى ترديد نظرية الخلاص فى لحظة ويقبل العفو عنه ويعود لخدمة الكنيسة الأرثوذكسية وبعد ذلك اتصل الأستاذ قسيس موسى سليمان بالقمص زكريا بطرس بمنزله فى ميدان سانت فاتيما ووافق القمص زكريا بطرس على عدم العودة لترديد نظرية الخلاص فى لحظة وحضر لقداسة البابا شنودة وقدم إعتذاره وعدم عودته إلى الكلام عن الخلاص فى لحظة وقبل قداسة البابا شنودة بعودة القمص زكريا بطرس للخدمة فى كنيسة مارى مرقص بمصر الجديدة مرة أخرى.

رابعاً: عندما عاد القمص زكريا بطرس للخدمة عاد إلى لقائه الاسبوعى يوم الخميس بالكنيسة ولكن لرغبته فى الشهرة عاد إلى ممارسة الصلاة لاجراج الأرواح النجسة والشياطين من أجساد المرضى وبدأ فى العمل على تنصير المسلمين مما أحدث بعض المشاكل فى طريق الوحدة الوطنية بعد أن استطاع تنصير ناظرة مدرسة اسمها ناهد وقد كانت مسلمة واستطاع أن يسجل لناهد شريط كاسيت وشريط فيديو تشرح فيه ناهد رحلة عبورها من الإسلام إلى المسيحية وبدأ توزيع هذه الأشرطة من الكاسيت والفيديو مما أحدث شرخاً فى الوحدة الوطنية وكان ذلك ضد رغبة البابا شنودة فى الحفاظ على الوحدة الوطنية وما أن علم قداسة البابا شنودة بهذه الواقعة فقام على الفور بنقل القمص زكريا بطرس إلى أحد الكنائس بأستراليا لأنه يحدث شرخاً فى الوحدة الوطنية بسبب سعيه لتنصير بعض المسلمين. وفى أستراليا أحدث القمص زكريا بطرس بعض المشاكل وحاول العودة إلى القاهرة مرة أخرى ولكن قداسة البابا شنودة رفض رغم أن القمص زكريا بطرس وعائلته المكونة من زوجته وابنين وابنة يقيمون فى القاهرة ورفض قداسة البابا شنودة على أساس عدم إحداث شرخ فى الوحدة الوطنية فى مصر لذلك قرر نقله من أستراليا إلى لندن ليعمل فى الخدمة فى إحدى الكنائس فى لندن وأثناء خدمته فى لندن حاول بكل الوسائل العودة إلى القاهرة ولكن قداسة البابا شنودة رفض ذلك ومنذ عدة سنوات تقدم باستقالته لقداسة البابا شنودة

لعدم الوئام فى العلاقة بين قداسة البابا شنودة والقمص زكريا بطرس وقد قبلها قداسة البابا شنودة فوراً.

خامساً: من ذلك العرض السابق يتضح أن العلاقة بين قداسة البابا شنودة والقمص زكريا بطرس متوترة نظراً لعدم موافقة قداسة البابا شنودة على تصرفات القمص زكريا بطرس وأن الخلافات بين قداسة البابا شنودة والقمص زكريا بطرس يعلمها جميع الكهنة فى مصر والشعب القبطى فى مصر بأنها علاقة متوترة ولذلك فإن الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة على علاقة بالقمص زكريا بطرس ادعاء ظالم لان معنى ذلك الإدعاء أن البابا شنودة الثالث يحرض القمص زكريا بطرس على القيام بذلك الدور غير المسئول فى قناة الحياة القضائية بتشويه صورة الإسلام ورموز الإسلام بأسلوب يחדش الشعور الدينى للمسلمين ويعكر صفو الحياة الحلوة بين المسلمين والمسيحيين فى كل أنحاء الدنيا وحقيقة الأمر أن ذلك الإدعاء لا أساس له من الصحة لإن العلاقة بين قداسة البابا شنودة والقمص زكريا بطرس علاقة خلافات دائماً وبعد أن تقدم باستقالته لرفض قداسة البابا شنودة عودة القمص زكريا بطرس إلى القاهرة للعيش مع أولاده أصبح لا سلطان لقداسة البابا شنودة على القمص زكريا بطرس المستقيل من خدمة الكنيسة لأن بعض الصحفيين كان يردد لماذا لا يوقف قداسة البابا شنودة القمص زكريا بطرس عن الخدمة فى الكنيسة الأرثوذكسية كيف يوقفه وهو مستقيل من الخدمة بالكنيسة الأرثوذكسية.



الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم د/ مصطفى الفقى	٥
الإهداء	٧
مقدمة المؤلف	٩
الباب الأول	
حياة قداسة البابا شنودة الثالث حتى كرسي البطريركية	١٧
الفصل الأول: حياة قداسة البابا شنودة الثالث حتى كرسي البطريركية	١٧
الفصل الثاني: تاريخ البطاركة على كرسي الكرازة المرقسية	٣٣
الباب الثاني	
السهم الطائشة الموجهة لقداسة البابا شنودة الثالث	٣٩
الفصل الأول السهم الطائش الأول	
الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة لعب دوراً سياسياً في قضية وفاء قسطنطين بلوي ذراع الحكومة وأخذ وفاء قسطنطين للدير بعد إسلامها	٣٩
الفصل الثاني السهم الطائش الثاني	
الإدعاء بأنه ليس من حق قداسة البابا شنودة الثالث منع الأقباط من زيارة الأماكن المقدسة وقبر السيد المسيح	٥٥
الفصل الثالث السهم الطائش الثالث	
الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة يلعب دوراً تحريضياً لمنظمات الأقباط في المهجر ضد مصر لتحقيق هدفه	٧١

الفصل الرابع **السهم الطائش الرابع**

الإدعاء بأنه بإصرار قداسة البابا شنودة على عدم الترخيص بالزواج مرة ثانية لمن حصلوا على أحكام بالطلاق من المحاكم المصرية تسبب في تشريد أكثر من خمسين ألف أسرة وسار في طريق يخالف البطارقة الذين من قبله ----- ٨٣

الفصل الخامس **السهم الطائش الخامس**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة جعل أموال الكاتدرائية ملكية خاصة له يتصرف فيها كما يشاء ونظرة لحياته الخاصة من الرفاهية والإسراف والسيارات الفاخرة تجعلنا نقول أنه ليس براهب ----- ٩٧

الفصل السادس **السهم الطائش السادس**

الإدعاء بدكتاتورية قداسة البابا شنودة في الإدارة وأنه لا يؤمن بالديمقراطية والمعارضة وهو يمثل نظرية العادل المستبد لكي يبرر ديكتاتوريته وخاصة في إدارة المجلس الملي العام والكنيسة ----- ١٠٣

الفصل السابع **السهم الطائش السابع**

الإدعاء بأن مشكلة بناء وترميم الكنائس والخط الهامبوني موجودة طوال عهد البابا شنودة لسلبيته في مواجهة الحكومة وتقاعسه في المطالبة بحقوق الأقباط في بناء وترميم الكنائس ----- ١١٣

الفصل الثامن **السهم الطائش الثامن**

الإدعاء بعدم وجود ضوابط مالية للإيرادات والمصروفات في ميزانية كل الكنائس في مصر والأمر متروك لرجال الدين يتصرفون كما يشاءون وذلك بعلم قداسة البابا شنودة ----- ١٢٩

الفصل التاسع السهم الطائش التاسع

الإدعاء بأن برضوخ قداسة البابا شنودة لضغوط الحكومة لعدم
مقابلة لجنة الحد من الاضطهاد الديني الأمريكية وعدم ابلاغه عن
مشاكل الأقباط في مصر واضطادهم لكتابتها في تقريرهم----- ١٣٣

الفصل العاشر السهم الطائش العاشر

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة يروج لسياسة الحكومة بوجود تلاحم
وتجانس بين الأقباط والمسلمين وأنهم سبيكة وطنية واحدة وإخفاء
مشاكل الأقباط لإرضاء الحكومة لبقائه في منصبه----- ١٣٩

الفصل الحادي عشر السهم الطائش الحادي عشر

الإدعاء بسلبية قداسة البابا شنودة في مواجهة الحكومة مواجهة
حازمة أدى إلى الغياب القبطي في أجهزة الإعلام بعدم إذاعة
القداس في الإذاعة والتلفزيون وخاصة عندما تستخدم أجهزة
الإعلام للتشكيك في عقيدة المسيحيين وإشاعة المناخ الطائفي----- ١٤٩

الفصل الثاني عشر السهم الطائش الثاني عشر

الإدعاء بأن أموال الكنائس في كل ايبارشيه يصرفها الأساقفة في
حياة الترف والبدخ وحياة الرفاهية المادية وركوب السيارات
المرسيدس والأساقفة يخلطون بين مالهم الخاص وأموال الكنيسة
وذلك بعلم قداسة البابا شنودة----- ١٥٥

الفصل الثالث عشر السهم الطائش الثالث عشر

الإدعاء بأن عدم زواج قداسة البابا شنودة الثالث تجعله غير قادر
على استيعاب مشاكل الأسرة القبطية وتجعله عاجز عن حل
مشاكلهم فقد كان انيانوس الاسكافي ثاني بطريرك في المسيحية
وكثير من البطارقة متزوجون----- ١٦١

الفصل الرابع عشر **السهم الطائش الرابع عشر**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة بسليبيته ومهادنة الحكومة تسبب في
عدم عودة الأوقاف القبطية إلى الكاتدرائية المرقسية----- ١٦٧

الفصل الخامس عشر **السهم الطائش الخامس عشر**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة الثالث بسليبيته تسبب في عدم الوجود
القبطي في الوظائف القيادية وفي الوظائف المختلفة في الجهاز
التنفيذي----- ١٧٧

الفصل السادس عشر **السهم الطائش السادس عشر**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة الثالث بسليبيته تسبب بعدم كفاية
الوجود القبطي في المؤسسات البرلمانية وعدم تمثيل الأقباط في
مجلس الشعب والشورى والمحليات----- ١٨٧

الفصل السابع عشر **السهم الطائش السابع عشر**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة الثالث خالف كل البطارقة الذين
سبقوه بمحاولته أن يلعب دوراً سياسياً بأن يعقد اجتماع للمجمع
المقدس للدعوة للرئيس **حسني مبارك** بالترشيح لفترة خامسة
والدعوة لمناصرة الأقباط له وهذا ليس من حقه----- ١٩٣

الفصل الثامن عشر **السهم الطائش الثامن عشر**

الإدعاء بأن قداسة البابا شنودة الثالث على علاقة بالقمص زكريا
بطرس الذى يهاجم الإسلام ورموز الإسلام من خلال برنامجه
أسئلة فى الإيمان بقناة الحياة التى تبث ارسالها من قبرص----- ١٩٩